الرد الصارم الجلي

على من طعن

في الحافظين ابن حجر والنووي

جمع وإعداد : الاخ أبو عمر الحسيني وفقه الله

تصميم : فاعل خير الاعلامي ثبته الله

ربيع الأول 1445 هـ

مداد الورق

الرد الصارم الجلي

على من طعن في الحافظين ابن حجر والنووي رحمهم الله.

تأليف وإعداد:

الأخ يمان الهاشمي أبو عمر الحسيني وفقه الله لما يحب ويرضى.

واعتنى بتدقيقه جمعٌ من الأخوة الأفاضل جزاهم الله خير الجزاء:

الأخ الفاضل أبو سيف الغريب والشيخ أبو عبد الرحيم وأبو أنس المصلاوي وعبد الرحمن وأبو علي الجزراوي، وفقهم الله وجزاهم الله عن العلماء خير الجزاء.

تصميم وإنتاج: الأخ فاعل الخير الإعلامي غفر الله له.

تصميم الغلاف: الأخ سجاد جزاه الله خيرا.

التاريخ: ربيع الأول ١٤٤٥ هـ.

صالح للطباعة بمقاس A٤

بسم الله الرحمن الرحيم

فـهرس

الموضوع: رقم الصفحة:

المقدمة ٨

كلام شيخ الإسلام في حق من يكفر الأعلام ٢٤

إقرار النووي بأن اللَّه على عرشه ٢٧

عودة «توبة» الإمام النووي إلى منهج السلف: ٢٧

الرد على زعم الغلاة بأن الإمامين النووي وابن حجر أنكرا رؤية اللَّه إنكاراً صريحاً تكذيبا للنصوص ٣٢

قول ابن المبرد في أفضل الناس وذكر منهم النووي ٣٦

العلماء يقرون الإجماعات التي ينقلها النووي ٣٨

النووي ينكر على الأشاعرة في تفريقهم بين التلاوة والمتلو! ٤٠

ابن تيمية يثبت عقيدة النووي بأن اللَّه على عرشه ٤١

أبو بطين يستدل بكلام النووي في إثبات صفة الصورة للَّه ٤٢

إثبات كتاب الحروف والأصوات للنووي ٤٤

الرد على من يقول بأن العلماء جهلوا حال النووي ٤٥

الرد على شبهة ادعاء السبكي بأن النووي أشعري ٤٧

جانب من أخطاء بعض السلف ٤٩

ابن عباس ٤٩

عكرمة ٥١

ابن جريج ٥٣
ابن أبي نجيح ٥٣
الإمام مالك ٥٥
أبو حنيفة ٥٦
ابن جرير الطبري ٥٧
أبو جعفر الطحاوي ٥٨
ابن خزيمة ٥٩
وابن حبان ٥٩
وأبو ثور ٥٩
شريح ٦١
الرد على شبهة أن التوقف عن تكفير المخطئين فيه تعطيل لأحكام الشريعة ٦٩
الأصل سلامة وحسن قصد المسلم ٧٦
الرد على شبهة الغلاة بأن النووي أجاز الاستغاثة الشركية ٨٠
الرد على فرية الغلاة القائلين بأن النووي لا يعتقد حرمة الذبح لغير اللَّه ٩٠
بعض مؤلفات النووي ٩٤
ثناء الحافظ ابن رجب الحنبلي على الحافظ النووي ٩٥
تلقي الأُمة مصنفات النووي بالقبول ٩٧
حرص النووي على تتبع السنة ونصرته لها ٩٧

تحذير النووي من البدع ٩٨

النووي يثبت كلام اللَّه ١٠١

النووي يحرم الانشغال بعلم الكلام ١٠١

ترجمة الإمام الحافظ أبو الفضل ابن حجر العسقلاني ١٠٣

ثناء العلماء على الحافظ ابن حجر والشهود له بالعلم والتقوى ١٠٧

وقوع الغلاة في مغالطات ١١٠

عدم التفريق بين العموم والمعين ١١٣

الرد على شبهة أن الإمام أحمد كفر المعتصم ١١٥

تخبط الغلاة في عدم ضبط الناقض في تكفير المخالفين في الأسماء والصفات .....
..... ١١٨

الفرق بين غلاة الجهمية وبين الحافظين النووي وابن حجر ١٢١

الفرق بين الألفاظ الصريحة والمحتملة ١٢٣

وصف الحافظين رب العزة بالصفات العليا ١٢٩

المخالفين للسلف كانوا قد نصروا السنة ضد الملاحدة ١٣٠

سرد أقوال السلف في اعتبار التأويل مانع معتبر من التكفير ١٣١

إعذار الخوارج بالتأويل رغم استحلالهم للدماء المسلمين ١٣٦

قبول الأئمة لشهادات أهل البدع ١٤٠

اختلاف العلماء في تكفير أصحاب البدع والأهواء ١٤٢

أقوال أهل العلم في المتأولين ١٤٧

ومن المنصوصات والمقررات عند أهل السنة والأثر عدم تبديع المجتهد القاصد إتباع الرسول ١٥٢

تناقض الغلاة والخوارج يثبت اضطراب منهجهم ١٦٤

أخطاء بعض العلماء ١٦٦

أبو إسماعيل الهروي ١٦٨

قتادة بن دعامة ١٧٠

ابن قتيبة ١٧٤

ابن حبان ١٧٤

ابن حزم ١٧٥

الرد على زعم الغلاة بأن الشيخ عبد اللطيف بن عبد الرحمن كفر ابن حجر! ١٧٧

الحافظ ابن حجر كان لا ينسب نفسه إلى الأشاعرة ١٨١

موافقات الإمام ابن حجر العسقلاني المنهج السلف ١٨٧

بعض مؤلفات الإمام ابن حجر: ١٩٤

توبة ابن حجر ١٩٦

الرد على من لا يقبل توبة ابن حجر ١٩٨

أقوال العلماء في من تصدر للتدريس والإفتاء بلا فهم ولا علم ٢٠٠

وجوب الدفاع عن العلماء ٢٠٣

الخاتمة ٢٠٦

ملاحظة:

يمكنك الانتقال إلى الموضوع الذي تريد الإنتقال إليه، عبر النقر على نص الموضوع.

مُقَدِّمَة

الحمد لله رب العالمين إله الأولين والآخرين فاطر البريات ورب الإنس والجن أجمعين له الحمد في الأولى وله الحمد في الآخرة وله على الخلق الفضل المبين ثم الصلاة والسلام على خاتم النبيِّين ورسول رب العالمين محمد بن عبد الله ﷺ وعلى رسل الله أجمعين وصحابته الكرام وأتباعهم المتقين ومن سار على نهجهم إلى يوم الدين أما بعد:

إن هذا العلم فضيلة ومكرمة من الله على عباده وسجية يمن به أصفياءه إذ به يخرجهم من الظلمات إلى النور ويرفعهم من مستنقع الجهل وتوابيت العمي إلى قمة العلم وينابيع البصيرة، يُبسط لهم فيه حياتهم وينظم لهم معاشاهم ويشرع لهم ما ينفعهم ويجنبهم مفاسد الأُمور ويحيي الضمائر ويصلح لهم مجتمعهم وينير لهم البصائر، فاصطفى لهذا العلم كوكبة من المخلصين وأمنة من المتبصرين والحافظين؛ وهم يرشدون الناس إذا ضلوا ويدلونهم إذا احتاروا ويقيمونهم إذا انحرفوا، فهم صفوة الله من خلقه وخيرته من أولياه، فهم حفاظ العلم ودعائم الإسلام وسقاة الخير ومنابر الإعلام يبذلون جهدهم في عمارة عقائد الأنام ويبثون محفوظهم من الآثار لدعوة الإسلام؛ فكم من تائه بين اختلاف المذاهب والفرق هم من التيه قد حذروه وكم من متقلب ومتلون بين الأفكار والأهواء هم من السقوط قد أنقذوه، وكم من مذنب مسرف على نفسه هم وعظوه ونصحوه.

وإذا حلوا في المجالس حفتها الملائكة لدوام ذكرهم لله مع اختلاف أحوالهم وتقلبهم، ألسنتهم تلهج بالذكر ولا تتوقف ومن الإرشاد والدعوة لا تكل، فهم كغيرهم من طبقات البشر لا يخلون من وجود أعداء لهم يترصدون زلاتهم ويفترون عليهم حسداً أو جهلاً أو عداوةً وحقداً؛ وإن علت منازلهم وتوسعوا في بحور العلم لم ينالوا العصمة من الأخطاء أو الحرز من الأهواء وإن وقعوا في شيء منها لم يكن دليلاً على سوء طويتهم ولا على فساد نيتهم، فإنهم يجتهدون فيما بلغهم فإن فعلوا صاروا مظنة للوقوع في الأخطاء، وإن أخطئوا فلا يقل شأنهم ولا تحجم مكانتهم ولا يفسد علمهم ولا يهدم فضلهم، وممن نخصهم بكلامنا ونعنيهم بسطورنا هما عالمان جليلان وإمامان حافظان انشغلا بتدوين سنة الحبيب المصطفى ﷺ وتمحيص صحيحها من ضعيفها وقدما للأمة علماً غزيراً بترك ميراث غني بأنواع العلوم ومختلف الفروع، ولكن طرأ عليهما مخالفات وتجاوزات على عقيدة السلف في بعض الأبواب فتلقاها الأغرار والأشرار من حواشي وبطون الكتب ثم فكروا وقدروا فقالوا هذا كفر وهم كفار ورؤوس في البدع والضلال!

وفتحوا المجالس وكتبوا المقالات وألفوا الرسائل والخطابات وسموها هدم الأصنام وفضح أئمة الكفر والدعاة إلى الزندقة فشملت عدداً كبيراً من أهل العلم، ولو أسقطناهم على حد زعم الغلاة لحرمنا الأُمة من خير وفير وتركنا أحاديث كثيرة صحت عن النبي ﷺ!

فمنهم **البيهقي والطبراني والعز بن عبد السلام والغزالي والقاضي عياض والنووي وابن حزم والماوردي وأبو حنيفة القرطبي وابن قدامة وابن الجوزي والحافظ ابن حجر والسيوطي وابن بطال وابن العربي المالكي** وغيرهم، فجمعوا

شتاتاً من هنا وشتاتاً من هناك، وبدوا يجهرون بكفرهم ويدعون بتضليلهم، ويكفرون من يرى إسلامهم وإمامتهم، كالسيل الجرار هاموا على وجوههم وأضلوا في دعوتهم عدداً من المسلمين ولا حول ولا قوة إلا بالله.

فإن مع اعتقادنا الخير والعلم في **الإمام النووي والحافظ ابن حجر** ومن كان على طريقهما بالمقاربة والمشابهة إلا أننا لا ندافع عن أخطائهم وأقوالهم التي فيها خلاف القرآن والسنة؛ ولكن نشير إليها وننبه من الوقوع فيها ولا يعتبر هذا طعن بهم حين نمارس هذه الطريقة في منهجية التعامل مع العلماء، فقررت أن أجمع ما يمكنني وألم ما يسعني وأُحرك قلمي وأرمي بما في جعبتي معاقل الغلاة والحدادية بسهام الحق الجلية بردودٍ جالت في خاطري وهي **الرد الصارم الجلي على طعن في الحافظين ابن حجر والنووي**، وأمداني الأخوين الفاضلين أبو البراء الجزراوي وسيف القحطاني ببعض النقولات فجزاهما الله عني وعن الحافظين خير الجزاء.

وأسال الله أن يجعل هذه الرسالة نافعة ماتعة ويجعل لها القبول بين العباد وتكون خالصة لوجهه الكريم.

فصل

فضل العلم وأهله:

قال الله تبارك وتعالى: ﴿**قل هل يستوى الذين يعلمون والذين لا يعلمون**﴾ [الزمر: ٩]، وقوله: ﴿**شهد الله أنه لا إله إلا هو والملائكة وأولو العلم قائما بالقسط**﴾ [آل عمران: ١٨].

قال **الحافظ ابن كثير** رحمه الله: «وهذه خصوصية عظيمة للعلماء في هذا المقام».

قال **الإمام ابن القيم** رحمه الله: «وَهَذا يدل على فضل العلم وأهله من وُجُوه:

أحدها استشهادهم دون غَيرهم من البشر.

والثّانِي: اقتران شَهادَتهم بِشَهادَتِهِ.

والثّالِث: اقترانها بِشَهادَة مَلائكَته.

والرّابِع: أن في ضمن هَذا تزكيتهم وتعديلهم فإن الله لا يستشهد من خلقه إلا العُدُول ومِنه الأثر المَعْرُوف عَن النَّبِي يحمل هَذا العلم من كل خلف عدوله ينفون عَنهُ تَحْرِيف الغالين وانتحال المبطلين وتَأْويل الجاهِلين.

الخامِس: أنه وصفهم بكونهم أولي العلم وهَذا يدل على اختصاصهم بِهِ وأنهم أهله وأصحابه لَيْسَ بمستعار لَهُم.

السّادِس: أنه سُبْحانَهُ اسْتشْهد بِنَفسِهِ وهو أجل شاهد ثمَّ بِخِيار خلقه وهم مَلائكَته والعُلَماء من عباده ويكفيهم بِهَذا فضلا وشرفا.

السّابع: أنه اسْتشْهد بهم على أجل مشهود بِهِ وأعظمه وأكبره وهو شَهادَة أن لا إلَه إلّا الله، والعظيم القدر إنما يستشهد على الأمر العَظِيم أكابر الخلق وساداتهم.

الثّامِن: أنه سُبْحانَهُ جعل شَهادَتهم حجَّة على المنكرين فهم بِمَنزِلَة أدلته وآياته وبراهنيه الدّالَّة على توحيده».

وقال أيضاً رحمه الله: «الوجه الحادِي عشر في تَفْضِيل العلم وأهله أنه سُبْحانَهُ نفي التَّسْوِيَة بَين أهله وبَين غَيرهم كَما نفى التَّسْوِيَة بَين أصحاب الجنَّة وأصحاب النّار فَقالَ تَعالى ﴿**قل هَل يستوى الَّذين يعلمُونَ والَّذين لا يعلمُونَ**﴾ كَما قالَ تَعالى ﴿**لا يستوى أصحاب النّار وأصحاب الجنَّة**﴾ وهَذا يدل على غايَة فَضلهمْ وشرفهم.

الوَجْه الثّانِي عشر أنه سُبْحانَهُ جعل أهل الجَهْل بِمَنزِلَة العميان الَّذين لا يبصرون فَقالَ ﴿**أفَمَن يَعْلَمُ أنَّما أُنْزِلَ إلَيْكَ مِن رَبِّكَ الحَقُّ كَمَن هو أعْمى**﴾ فَما ثمَّ إلا عالم أوْ أعمى، وقد وصف سُبْحانَهُ أهل الجَهْل بِأنَّهُم صم بكم عمي في غير مَوضِع من كِتابه.

الوَجْه الثّالِث عشر أنه سُبْحانَهُ أخبر عَن أولي العلم بأنهم يرَوْنَ أن ما أنْزلْ إليه من ربه حَقًا وجعل هَذا ثَناء عَلَيْهِم واستشهاداً بهم فَقالَ تَعالى ﴿**وَيَرى الَّذِينَ أُوتُوا العِلْمَ الَّذِى أُنْزِلَ إلَيْكَ مِن رَبِّكَ هو الحَقَّ**﴾.

الوَجْه الرّابع عشر أنه سُبْحانَهُ أمر بسؤالهم والرُّجُوع إلى أقْوالهم وجعل ذَلِك كالشَّهادَةِ مِنهُم فَقالَ ﴿**وَما أرْسَلْنا قَبْلَكَ إلّا رِجالًا نُوحِى إلَيْهِمْ فاسْألُوا أهْلَ الذِّكْرِ إنْ كُنْتُمْ لا تَعْلَمُونَ**﴾ وأهل الذّكر هم أهل العلم بِما أنْزلْ على

الأنبياء.

الوَجْه الخامِس عشر أنه سُبْحانَهُ شهد لأهل العلم شَهادَة في ضمنها الاستشهاد بهم على صِحَة ما أنْزلْ الله على رَسُوله فَقالَ تَعالى ﴿أَفَغَيْرَ اللَّهِ أَبْتَغِي حَكَمًا وهو الَّذِي أَنْزَلَ إِلَيْكُمُ الكِتابَ مُفَصَّلًا والَّذِينَ آتَيْناهُمُ الكِتابَ يَعْلَمُونَ أَنَّهُ مُنَزَّلٌ مِن رَبِّكَ بِالحَقِّ فَلا تَكُونَنَّ مِنَ المُمْتَرِينَ﴾». [١]

قال: سمعت معاوية، وخطبنا، فقال: سمعت النبي ﷺ يقول: «**من يرد الله به خيرا يفقهه في الدين، وإنما أنا قاسم والله يعطي ولن تزال هذه الأمة قائمة على أمر الله لا يضرهم من خالفهم حتى يأتي أمر الله**». صحيح مسلم.

عن أبي موسى عبد الله بن قيس عن النبي ﷺ قال: «**إن مثل ما بعثني الله به من الهدى والعلم كمثل غيث أصاب أرضا فكانت منها طائفة طيبة قبلت الماء، فأنبتت الكلأ والعشب الكثير، وكانت منها أجادب أمسكت الماء فنفع الله به الناس فشربوا وسقوا ورعوا**، وفي رواية البخاري «**وزرعوا، وأصاب منها طائفة أخرى إنما هي قيعان لا تمسك ماء ولا تنبت كلأ، فذلك مثل ما فقه في دين الله ونفعه بما بعثني الله به فعلم وعلم، ومثل من لم يرفع بذلك رأسا ولم يقبل هدى الله الذي أرسلت به**». أخرجه البخاري ومسلم.

عن أبي هريرة رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ: «**من دعا إلى هدى كان له من الأجر مثل أجور من تبعه لا ينقص من أجورهم شيئا، ومن دعا إلى ضلالة كان عليه من الإثم مثل آثام من تبعه لا ينقص من آثامهم شيئا**». رواه مسلم.

---

(١) مفتاح دار السعادة ١/ ١٣١.

قال الباري عز وجل: ﴿يسئَلُونَكَ مَاذَا أُحِلَّ لَهُم قُل أُحِلَّ لَكُمُ الطَّيِبَـٰتُ وَمَا عَلَّمتُم مِّنَ الجَوَارِحِ مُكَلِّبِينَ تُعَلِّمُونَهُنَّ مِمَّا عَلَّمَكُمُ اللَّهُ فَكُلُوا مِمَّا أَمسَكنَ عَلَيكُم وَاذكُرُوا اسمَ اللَّهِ عَلَيهِ وَاتَّقُوا اللَّهَ إِنَّ اللَّهَ سَرِيعُ الحِسَابِ﴾ [المائدة ٤].

قال **الإمام القرطبي** رحمه الله: «وفي هذه الآية دليل على أن العالم له من الفضيلة ما ليس للجاهل، لأن الكلب إذا علم يكون له فضيلة على سائر الكلاب، فالإنسان إذا كان له علم أولى أن يكون له فضل على سائر الناس، لا سيما إذا عمل بما علم».(١)

قال **السعدي** رحمه الله: «هذا تقرير من الله تعالى للتوحيد بأعظم الطرق الموجبة له، وهي شهادته تعالى وشهادة خواص الخلق وهم الملائكة وأهل العلم.... إلى أن قال: وأما شهادة أهل العلم فلأنهم هم المرجع في جميع الأمور الدينية خصوصا في أعظم الأمور وأجلها وأشرفها وهو التوحيد، فكلهم من أولهم إلى آخرهم قد اتفقوا على ذلك ودعوا إليه وبينوا للناس الطرق الموصلة إليه، فوجب على الخلق التزام هذا الأمر المشهود عليه والعمل به؛وفي هذه الآية دليل على شرف العلم من وجوه كثيرة، منها: أن الله خصهم بالشهادة على أعظم مشهود عليه دون الناس، ومنها: أن الله قرن شهادتهم بشهادته وشهادة ملائكته، وكفى بذلك فضلا، ومنها: أنه جعلهم أولي العلم، فأضافهم إلى العلم، إذ هم القائمون به المتصفون بصفته، ومنها: أنه تعالى جعلهم شهداء وحجة على الناس، وألزم الناس العمل بالأمر المشهود به، فيكونون هم السبب في ذلك، فيكون كل من

(١) الجامع لأحكام القرآن ٦/ ٧٤.

عمل بذلك نالهم من أجره، وذلك فضل الله يؤتيه من يشاء، ومنها: أن إشهاده تعالى أهل العلم يتضمن ذلك تزكيتهم وتعديلهم وأنهم أمناء على ما استرعاهم عليه». (١)

قال **الصحابي الجليل، فاروق الأمة عمر بن خطاب** رضي الله عنه: «موت ألف عابد أهون من موت عالم بصير بحلال الله وحرامه».

قال **الإمام ابن القيم** رحمه الله: «ووجه قول عمر: أن هذا العالم يهدم على إبليس كل ما يبنيه، بعلمه وإرشاده، وأما العابد فنفعه مقصور على نفسه».

قال **إسحاق بن عبد الله بن أبي فروة** رحمه الله: «أقرب الناس من درجة النبوة العلماء وأهل الجهاد؛ والعلماء دلوا الناس على ما جاءت به الرسل، وأهل الجهاد جاهدوا على ما جاءت به الرسل».

قال **الإمام سفيان بن عيينة** رحمه الله: «أرفع الناس عند الله منزلة من كان بين الله وبين عباده، وهم الرسل والعلماء». (٢)

وقال **أبو الدرداء** رضي الله عنه: «لَأَنْ أَتعلم مسأَلَة أَحب إِلَيَّ من قيام ليلة». وقال أيضًا: «كن عالمًا أو متعلمًا أو مستمعًا ولا تكن الرابع فتهلك».

وقال **ابن عباس** رضي الله عنه: «معلم الناس الخير يستغفر له كل شيء حتى الحوت في البحر».

وقال **الحسن** رضي الله عنه: «لولا العلماء لصار الناس مثل البهائم».

---

(١) تفسير السعدي = تيسير الكريم الرحمن ١/ ١٢٤.

(٢) مفتاح دار السعادة ١/ ٣٣٠

وقال **يحيى بن معاذ** رحمه الله: العلماء أرحم بأمة محمد ﷺ من آبائهم وأمهاتهم قيل وكيف ذلك قال لأن آباءهم وأمهاتهم يحفظونهم من نار الدنيا وهم يحفظونهم من نار الآخرة». (١)

عن الأزدي رحمه الله: «سألت ابن عباس عن الجهاد، فقال: «ألا أدلك على خير من الجهاد؟» فقلت: بلى قال: «تبني مسجدا وتعلم فيه الفرائض والسنة والفقه في الدين». (٢)

قال **شيخ الإسلام ابن تيمية** رحمه الله: «ومن المعلوم: أن أهل الحديث والسنة أخص بالرسول وأتباعه. فلهم من فضل الله وتخصيصه إياهم بالعلم والحلم وتضعيف الأجر ما ليس لغيرهم كما قال بعض السلف: أهل السنة في الإسلام كأهل الإسلام في الملل». انتهى.

قال **شيخ الإسلام ابن تيمية** رحمه الله: «وبعد: فيجب على المسلمين -بعد موالاة الله تعالى ورسوله ﷺ موالاة المؤمنين كما نطق به القرآن. خصوصا العلماء، الذين هم ورثة الأنبياء الذين جعلهم الله بمنزلة النجوم، يهتدى بهم في ظلمات البر والبحر. وقد أجمع المسلمون على هدايتهم ودرايتهم. إذ كل أمة -قبل مبعث نبينا محمد ﷺ فعلماؤها شرارها، إلا المسلمين فإن علماءهم خيارهم؛ فإنهم خلفاء الرسول ﷺ في أمته، والمحيون لما مات من سنته. بهم قام الكتاب، وبه قاموا، وبهم نطق الكتاب وبه نطقوا. وليعلم أنه ليس أحد من الأئمة -المقبولين عند الأمة قبولا عاما- يتعمد مخالفة رسول الله ﷺ في شيء

---

(١) إحياء علوم الدين ١/ ٩

(٢) جامع بيان العلم وفضله ١/ ١٥٣.

من سنته؛ دقيق ولا جليل. فإنهم متفقون اتفاقا يقينيا على وجوب اتباع الرسول ﷺ. وعلى أن كل أحد من الناس يؤخذ من قوله ويترك، إلا رسول الله ﷺ. ولكن إذا وجد لواحد منهم قول قد جاء حديث صحيح بخلافه، فلا بد له من عذر في تركه».[١]

أهـلا وسـهلا بالذيـن أحبهـم ... وأودهـم فـى الله ذى الآلاء

أهـلا بقـوم صالحيـن ذوى تقـى ... غـر الوجـوه وزيـن كل مـلاء

يسـعون فـى طلـب الحديـث بعفـة ... وتوقيـر وسـكينة وحيـاء

لهـم المهابـة والجلالـة والنهـى ... وفضائـل جلـت عـن الإحصـاء

ومـداد مـا تجـرى بـه أقلامهـم ... أزكـى وأفضـل مـن دم الشـهداء

يـا طالبـى علـم النبـى محمـد ... مـا أنتـم وسـواكم بسـواء

(١) رفع الملام عن الأئمة الأعلام ١/ ٨.

فصل

ترجمة الإمام الحافظ «محيي الدين النووي»:

هو أبو زكريا يحيى الشافعي الدمشقي ابن الشيخ الزاهد الورع وليّ الله أبي يحيى شرف بن مِرَا بن حسن بن حسين بن محمد بن جمعة بن حزام ذو التصانيف المفيدة،والمؤلفات الحميدة، أوحد دهرِهِ، وفريدُ عصرِه، الصوَّام، القوام، والمؤثرُ بنفسه وماله للمسلمين، والقائم بحقوقهم وحقوق ولاة أمورهم بالنُّصح والدُّعاء في العالمين وكان كثيرَ التلاوةِ والذكرِ لله تعالى أما مولده فهو في العشر الأوسط من المحرم سنة إحدى وثلاثين وست مئة؛ وكان الصبيان يُكْرِهونه على اللعب معهم منذ كان صغيراً، وهو يهرب منهم، ويبكي لإكراههم، ويقرأ القرآن في تلك الحال، فوقع في قلبي شيخه محبة الإمام النووي.

وأما عن طلبه العلم فلقد حفظ الإمام النووي كتاب «التنبيه» [١] في نحو أربعة أشهر ونصف، وحفظ رُبعَ العبادات من «المهذب» [٢] في باقي السنة؛ قال الإمام النووي: «وجعلتُ أشرح وأصحح على شيخنا الإمام العالم الزاهد الورع ذي الفضائل والمعارف أبي إبراهيم إسحاق بن أحمد بن عثمان المغربي الشافعي رحمه الله ولازمته».

---

(١) هو أحد الكتب الخمسة المشهورة بين الشافعية وأكثرها تداولاً، ومؤلفه: أبو إسحاق الشيرازي.

(٢) أشهر كتب الشافعية في فروع المذهب وتفصيلاته، يمتاز بالتبويب المتقن، بدأ به مصنِّفُهُ الشيخ أبو إسحاق الشيرازي سنة خمس وخمسين وأربع مئة، وفرغ منه يوم الأحد سنة تسع وستين وأربع مئة، فيكون تصنيفه قد استغرق من عمر الشيخ المكرس للعلم أربعة عشر عامًا.

قال: «فأعْجِبَ بي لما رأى من اشتغالي وملازمتي وعدم اختلاطي بالناس وأحبَّني محبَّة شديدةً، وجعلني أعيد الدروس في حلقته لأكثر الجماعة».

قال **الإمام الذهبي** فيما نقله النعيمي [١] عن الإمام النووي: «وضِرُبَ به المَثَلُ في إكبابه على طلب العلم ليلًا ونهارًا، وهجره النوم إلا عند غلبة، وضبط أوقاته بلزم الدَّرس، أو الكتابة، أو المطالعة، أو التردد على الشيوخ». وحكى البدرُ ابن جماعة أنه سأله عن نومه، فقال: «إذا غلبني النومُ؛ استندتُ إلى الكتب لحظةً ثم أنتبه». ذكره السخاوي في «ترجمة الإمام النووي» وفيه عن البدر أيضًا قال: «كنتُ إذا أتيتُه أزوره؛ يضع بعض الكتب على بعض ليوسع لي مكانًا أجلس فيه».

وذكر لي رحمه الله أنه كان لا يضيع له وقتًا في ليلٍ ولا نهار؛ إلَّا في وظيفة من الاشتغال بالعلم، حتى في ذهابه في الطُّرق ومجيئه يشتغل في تكرار محفوظه، أو مطالعة، وأنه بقي على التحصيل على هذا الوجه نحو ستِّ سنين. وكان محقِّقًا في علمه وفنونه، مُدقِّقًا في علمه وكلِّ شؤونه، حافظًا لحديث رسول الله ﷺ، عارفًا بأنواعه كلها؛ من صحيحه وسقيمه.

أخذ الفقه أبو إبراهيم إسحاق بن أحمد بن عثمان المغربي ثم المقدسي وأخذ فقه الحديث عن الشيخ المحقق أبي إسحاق إبراهيم بن عيسى المرادي الأندلسي

وأما وفاته؛ فهي ليلة الأربعاء، الثلث الأخير من الليل، رابع وعشرين رجب، سنة ست وسبعين ولست مئة بنوى ودُفِن بها صبيحة الليلة المذكورة، وكانت وفاته عقب واقعة جرت لبعض الصالحين بأمره لزيارة القدس الشريف،

---

(١) «الدارس» (١/ ٧٨).

والخليل عليه أفضل الصلاة والسلام، فامتثل الأمر، وتوفي عقبها.[١]

(١) تحفة الطالبين في ترجمة الإمام محيي الدين ١/ ٣٩ — ابن العطار (ت ٧٢٤) «بتصرف يسير».

فصل

تمهيد وتوطئة

كثُر أزيز الذباب وانتفخت أوداج البُلَّهِ الأغراب وأصبحوا يحيون سننًا مهلكات تعاب لا تعود لهم إلا بالنكسة وتزيدهم حيرة حتى تركتهم كالأفاعي يأكلون أنفسهم بتتبع كل شبهة لا تكاد أعينهم تغمض أجفانها عن عورات غيرهم ليقيموها على أنفسهم مثل صعاليك تشق على أنفسها بصعقات مهلكة قلوبهم كالغرابيب أهلكها التكلف والتعمق والاندفاع نحو الهاوية.

فما سمع الأسود لهم عواء ... ولا خاف الذباب لهم طنينا

بلغنا أن شلة من أراذل القوم يكفرون **الإمامين النووي وابن حجر** ويعدونهما أشاعرة وجهمية مفترين عليهما جملة من الأكاذيب الناتجة عن سوء أفهامهم العليلة والمتربصون في جانب من عثراتهم القليلة والتي لا يسلم منها عالم مهما علا كعبه وسلك على اجتنابه كل وسيلة، والمكفرون هم الذين لا يحفظون عشرة أحاديث من السنة الجليلة طاعنين في جبال الحفظ وأئمة زمانهم والعاجزين عن بلوغ العظمة الناتئة من أقدامهم ولا يقاس الثرى بالثريا وإلا ساد اللئام في ميزانهم وتسلق الأوغاد الفشلة على رقابهم.

أقلّوا عليهم لا أبا لأبيكم من اللّوم

أو سدّوا المكان الذى سدّوا

وقد قال عن **الإمام النووي** أعلام وفقهاء أنه **إمام حافظ نبيه نقي فحسبك**

بهم ولا تشغلك السفاسف والترهات والتخاريف والهرطقات، مع القول بأن ما أخطأ فيه زلة منه كما قيل: «لِكُلِّ صَارِمٍ نَبْوَة، ولكُلِّ جَوَادٍ كَبْوَةٌ، ولكلِّ عالِمٍ هَفْوَة».

قال **الإمام الذهبيّ** رحمه الله: «الشيخ الإمام القدوة، الحافظ الزاهد، العابد الفقيه، المجتهد الرباني، شيخ الإسلام، حسنة الأنام». (١)

وقال **الحافظ ابن كثير** رحمه الله: «الشيخ الإمام، العلامة الحافظ، الفقيه النبيل، محرر المذهب ومهذبه، وضابطه ومرتبه، أحد العباد والعلماء الزهاد، كان على جانب كبير من العلم والعمل والزهد والتقشف، والاقتصاد في العيش والصبر على خشونته، والتورع الذي لم يبلغنا عن أحد في زمانه ولا قبله بدهر طويل». (٢)

قال **ابن عبد الهادي** رحمه الله: «الإمام، الفَقِيه، الحافظ الأوحد، القُدْوة، الزَّاهد، محيي الدين، أبو زكريا، يحيى بن شرف بن مِرَى، الحِزَامي، الحَوْراني، الشَّافعي، صاحب التصانيف». (٣)

وقال **الشيخ شمس الدين بن الفخر الحنبلي** رحمه الله: «كان إماما بارعا حافظا مفتيا، أتقن علوما شتى، وصنف التصانيف الجمة، وكان شديد الورع والزهد، تاركا لجميع ملاذ الدنيا من المأكول إلا ما يأتيه به أبوه من كعك وتين، وكان يلبس الثياب الرثة المرقعة، ولا يدخل حماما، وترك الفواكه جميعها، ولم يتناول

---

(١) تحرير الفتاوي على التنبيه والمنهاج والحاوي ١/ ٢٦.

(٢) المنهل العذب الروي ١/ ٤٣ السخاوي.

(٣) طبقات علماء الحديث ٤/ ٢٥٤.

من الجهات درهما». [١]

وقال **الشيخ قطب الدين اليونيني** رحمه الله: «كان أوحد زمانه في العلم والورع والعبادة، والتقلل وخشونة العيش، واقف الملك الظاهر بدار العدل غير مرة: فحكي عن الملك الظاهر أنه قال: أنا أفزع منه». [٢]

وقال **ابن فرح** رحمه الله: «الشيخ محيي الدين قد صار إلى ثلاث مراتب، كل مرتبة منها لو كانت لشخص لشدت إليه الرحال: العلم، والزهد، والأمر بالمعروف والنهي عن المنكر». [٣] انتهى.

الحدادية الغلاة الجدد، متأثرون بالفرقة الأم وهي الفرقة الضالة التي جمعت بين لوثة الجهمية وبدعة الخوارج المارقة في تكفيرهم وتبديعهم عدداً ليس بقليل من العلماء أمثال **أبي حنيفة والإمام النووي والإمام القرطبي وابن الجوزي والبيهقي والغزالي والإمام ابن حجر وغيرهم رحمهم الله** ممن زلت أقدامهم في بعض أبواب العقيدة مريدين بها الحق وقاصدين بها إصابة السنة، ولا يجعل هذا سبباً في انتهاز الفرصة لتوليد شحنة من الضغائن عليهم ثم تليها الطعونات والنيل والهجمة ودفع الصبية المغرر بهم ليكونوا رأساً فيها وهم غير واعين حقيقة الأمر وهدف الزجر، ولا يختلف أحد في أنهم كانوا أهل سبق ولهم مساعٍ مشكورة وأيادٍ بيضاء غيورة وجهودٍ حثيثة مشهورة ومحاسن جمة وفضائل كبرى سطرتها الكتب وتغنى بها طلبة العلم وحملة السنة وما زال صيتهم يلمع

---

(١) تاريخ الإسلام ١٥/ ٣٣١.

(٢) طبقات علماء الحديث ٤/ ٢٥٧.

(٣) تذكرة الحفاظ = طبقات الحفاظ للذهبي ٤/ ١٧٦.

وأسمائهم تردد وتسمع في حلقات الحديث ومجالس الذكر والفقه والأثر على رغم أنف الحدادية الجهمية والحدادية الغلاة الشراذم السفلة المتطاولين على الأعلام ناصري السنة.

وكم من كلام قد تضمن حكمةً ** نال الكساد بسوق من لا يفهمُ

والنجم تستصغر الأبصارُ رؤيته ** والذنب للطرف لا للنجم في الصغرِ

فكان **الواجب علينا الدفاع عن هؤلاء العلماء رحمهم الله والذب عن عرضهم لرابط الإخوة والدين وحقهما فقد صح عن النبي** ﷺ أنه قال: «**المسلم أخو المسلم، لا يظلمه، ولا يسلمه، ولا يخذله، ولا يحقره**».

وقال **ابن مسعود** رضي الله عنه: «من اغتيب عنده مؤمن فنصره جزاه الله بها خيراً في الدنيا والآخرة ، ومن اغتيب عنده مؤمن فلم ينصره جزاه الله بها في الدنيا والآخرة شراً ، وما التقم لقمة من اغتياب مؤمن إن قال فيه ما يعلم فقد اغتابه وان قال فيه بما لا يعلم فقد بهته». (١) انتهى.

فما بالك لو كان هذا الذي طُعِن فيه عالم له تصانيفه ومؤلفاته وكتبه ورسائله التي تنبع بالنفع وله جهود حسنة مبذولة على نصرة الحق وإزهاق الباطل، فإذا كان الأمر كذلك كان واجب الذب عن عرض المسلم أشد وجوباً وأعلى درجة ومرتبة!

قال **شيخ الإسلام ابن تيمية** رحمه الله إجابةً على سؤال طرح عليه: «الحمد لله، ليس في هذا الكلام تنقص بالرسول ﷺ بوجه من الوجوه باتفاق علماء

(١) الأدب المفرد البخاري ١/ ٢٥٥ .

المسلمين، ولا فيه تنقص لعلماء المسلمين؛ بل مضمون هذا الكلام تعظيم الرسول وتوقيره، وأنه لا يتكلم في حقه بكلام فيه نقص، بل قد أطلق القائل تكفير من نقص الرسول ﷺ أو تكلم بما يدل على نقصه، وهذا مبالغة في تعظيمه؛ ووجوب الاحتراز من الكلام الذي فيه دلالة على نقصه. ثم هو مع هذا بين أن علماء المسلمين المتكلمين في الدنيا باجتهادهم لا يجوز تكفير أحدهم بمجرد خطأ أخطأه في كلامه، وهذا كلام حسن تجب موافقته عليه؛ فإن تسليط الجهال على تكفير علماء المسلمين من أعظم المنكرات؛ وإنما أصل هذا من الخوارج والروافض الذين يكفرون أئمة المسلمين؛ لما يعتقدون أنهم أخطئوا فيه من الدين. وقد اتفق أهل السنة والجماعة على أن علماء المسلمين لا يجوز تكفيرهم بمجرد الخطأ المحض؛ بل كل أحد يؤخذ من قوله ويترك إلا رسول الله ﷺ وليس كل من يترك بعض كلامه لخطأ أخطأه يكفر ولا يفسق؛ بل ولا يأثم؛ فإن الله تعالى قال في دعاء المؤمنين: ﴿رَبَّنَا لَا تُؤَاخِذْنَا إِن نَّسِينَا أَوْ أَخْطَأْنَا﴾ وفي الصحيح عن النبي ﷺ: «**أن الله تعالى قال قد فعلت**»، واتفق علماء المسلمين على أنه لا يكفر أحد من علماء المسلمين المنازعين في عصمة الأنبياء، والذين قالوا: إنه يجوز عليهم الصغائر والخطأ ولا يقرون على ذلك لم يكفر أحد منهم باتفاق المسلمين؛ فإن هؤلاء يقولون: إنهم معصومون من الإقرار على ذلك، ولو كفر هؤلاء لزم تكفير كثير من الشافعية، والمالكية، والحنفية، والحنبلية، والأشعرية، وأهل الحديث، والتفسير، والصوفية: الذين ليسوا كفارا باتفاق المسلمين؛ بل أئمة هؤلاء يقولون بذلك.

فالذي حكاه عن الشيخ أبي حامد الغزالي قد قال مثله أئمة أصحاب الشافعي أصحاب الوجوه الذين هم أعظم في مذهب الشافعي من أبي حامد،

كما قال الشيخ أبو حامد الإسفراييني، الذي هو إمام المذهب بعد الشافعي، وابن سريج في تعليقه: وذلك أن عندنا أن النبي ﷺ يجوز عليه الخطأ كما يجوز علينا ولكن الفرق بيننا أنا نقر على الخطأ والنبي ﷺ لا يقر عليه، وإنما يسهو ليسن، وروي عنه أنه قال: إنما أسهو لأسن لكم. وهذه المسألة قد ذكرها في أصول الفقه هذا الشيخ أبو حامد، وأبو الطيب الطبري، والشيخ أبو إسحاق الشيرازي.

وكذلك ذكرها بقية طوائف أهل العلم: من أصحاب مالك، والشافعي، وأحمد، وأبي حنيفة ومنهم من ادعى إجماع السلف على هذا القول، كما ذكر ذلك عن أبي سليمان الخطابي ونحوه؛ ومع هذا فقد اتفق المسلمون على أنه لا يكفر أحد من هؤلاء الأئمة، ومن كفرهم بذلك استحق العقوبة الغليظة التي تزجره وأمثاله عن تكفير المسلمين؛ وإنما يقال في مثال ذلك: قولهم صواب أو خطأ.

فمن وافقهم قال: إن قولهم الصواب. ومن نازعهم قال: إن قولهم خطأ، والصواب قول مخالفهم. وهذا المسئول عنه كلامه يقتضي أنه لا يوافقهم على ذلك؛ لكنه ينفي التكفير عنهم». [1] انتهى.

تأمل معي كيف أن **شيخ الإسلام ابن تيمية** رحمه الله تعالى دافع عن العلماء بحق وعلم ورد على من أراد أن يجد سبيلاً للطعن فيهم أو تكفيرهم فبيّن أن لازم هذا القول مفضي إلى تكفير كثير من علماء وفقهاء المذاهب الأربعة وأئمة الإسلام الذين لم يسلموا من تلك الأخطاء مع اجتهادهم الكبير في إصابة الحق، فأوجب على مقترف هذا الفعل القبيح «**أي الطعن في العلماء وتكفيرهم**»

---

(١) مجموع الفتاوى ٣٥/ ١٠١.

الزجر والتقريع والغلظة والتعزير حتى يرتدع غيره، وتغلق كل المسالك المؤدية إلى هذه الظاهرة الشاذة وذكر أن لهم العقوبة التي تردعهم لأن هذه طريقة أهل البدع في التعامل مع أخطاء العلماء والأئمة فوجب التحذير والتنبيه، و لا سيما أنهم مصابيح الهدى ومعلمو الناس الخير والسنة!

وسننقل لكم إقرار **الإمام النووي** رحمه الله **منهج السلف** وتصريحه بأن الله في السماء على عرشه وهذا من توفيق الله لهذا الإمام الجليل إلى التوبة والأوبة والرجوع إلى الحق وتبنيه له، وأن الإنسان لا يعاند ولا يكابر من الإنتزاع عن الباطل والتبرؤ منه إذا تبين لنا حقيقة الأمر وبطلان ما هو عليه مهما علت رتبته وبلغت منزلته لأن القضية جنة ونار ودار خلد ودار بوار وأعظم ما كان سبباً في ضلال الزنادقة وانحراف الملاحدة وانتكاس المقلدة هو التعصب والمكانة والعنجهية وهذا ما سلم منه **الإمام النووي** رحمه الله رحمة واسعة.

عودة «توبة» الإمام النووي رحمه الله إلى منهج السلف:

قال **الإمام النووي** رحمه الله: «ونحن من ديننا: التمسك بكتاب الله عز وجل وسنة نبينا صلى الله عليه وسلم وما روي عن الصحابة والتابعين وأئمة الحديث المشهورين ونؤمن بجميع أحاديث الصفات، لا نزيد على ذلك شيئا، ولا ننقص منه شيئا، كحديث قصة الدجال وقوله فيه: «وإن ربكم ليس بأعور» وكحديث النزول إلى السماء الدنيا.

وكحديث الاستواء على العرش، وإن القلوب بين إصبعين من أصابعه. وإنه يضع السموات على أصبع والأرضين على أصبع، ونقول بتصديق حديث المعراج وبصحيح ما فيه من الروايات وندين أن الله مقلب القلوب. وما أشبه

هذه الأحاديث جميعها كما جاءت بها الرواية من غير كشف عن تأويلها، وأن نمرها كما جاءت.

وأن الإيمان قول وعمل يزيد بالطاعة وينقص بالمعصية، ونقول: إن الله يجيء يوم القيامة كما قال تعالى: ﴿وَجَاءَ رَبُّكَ وَالْمَلَكُ صَفًّا صَفًّا﴾ [الفجر:٢٢] وإن الله يقرب من عباده كيف يشاء لقوله تعالى ﴿وَنَحْنُ أَقْرَبُ إِلَيْهِ مِنْ حَبْلِ الْوَرِيدِ﴾ وقوله: ﴿ثُمَّ دَنَا فَتَدَلَّىٰ ۝٨ فَكَانَ قَابَ قَوْسَيْنِ أَوْ أَدْنَىٰ﴾ [النجم:٨٩] وأشباه ذلك من آيات الصفات، ولا نتأولها ولا نكشف عنها بل نكف عن ذلك كما كف عنه السلف الصالح.

ونؤمن بأن الله على عرشه كما أخبر في كتابه العزيز ولا نقول هو في كل مكان، بل هو في السماء، وعلمه في كل مكان لا يخلو منه مكان كما قال: ﴿أَأَمِنتُم مَّن فِي السَّمَاءِ﴾ [الملك:١٦] وكما قال: ﴿إِلَيْهِ يَصْعَدُ الْكَلِمُ الطَّيِّبُ﴾ [فاطر:١١] وكما جاء في حديث الإسراء إلى السماء السابعة:» ثم دنا من ربه».

وكما في حديث سوداء أريدت أن تعتق، فقال لها النبي ﷺ: «**أين ربك؟ فقالت: في السماء فقال: اعتقها فإنها مؤمنة**»، وأمثال ذلك كثير في الكتاب والسنة، نؤمن بذلك ولا نجحد شيئا من ذلك.

وقد روي عن **مالك بن أنس** أن سائلا سأله عن قوله تعالى: ﴿الرَّحْمَٰنُ عَلَى الْعَرْشِ اسْتَوَىٰ﴾ [طه:٥] فقال: الاستواء غير مجهول، والكيف غير معقول، والإيمان به واجب، والسؤال عنه بدعة». (١)

(١) جزء فيه ذكر اعتقاد السلف في الحروف والأصوات ٨٦. وذكره شيخنا أبو براءة السيف حفظه الله في مناظرته مع أحد الغلاة.

وقال **الإمام النووي** رحمه الله أيضاً: «وبمثله أجاب فيما لو قال: لا إله إلا الله العزيز، أو العظيم، أو الحكيم، أو الكريم، وبالعكوس، وأنه لو قال: لا إله إلا الله الملك الذي في السماء، أو إلا ملك السماء، كان مؤمناً، قال الله تعالى: ﴿**أَأَمِنتُم مَّن فِي السَّمَاءِ**﴾ [الملك:١٦]، ولو قال: لا إله إلا ساكن السماء، لم يكن مؤمنا، وكذا لو قال: لا إله إلا الله ساكن السماء ; لأن السكون محال على الله تعالى». (١) انتهى.

يجدر بنا الإشارة إلى قوله: «**ولو قال: لا إله إلا الله ساكن السماء لم يكن مؤمناً**»، لقطع تشغيب الغلاة الفسقة على كلام الإمام، **فالإمام النووي** رحمه الله يقصد بكلامه تنزيه الله عن التحديد والحصر بمعنى أن الله تعالى ليس بمحصور في جهة معينة أو محدود في مكان معين ولا يقصد به نفي علو الله بدليل أنه قال: «**لا إله إلا الذي في السماء كان مؤمناً**»، مشترطاً إثبات علوه سبحانه لصحة إيمان المرء مع تنزيه مما هو عيب ونقص، فالأولى إثبات لعلو البارئ وهي عقيدة السلف والثانية نفي لمحدوديته سبحانه التي هي صفة نقص في حقه وهي عقيدة الزنادقة، فأي برهان أوضح من هذا الكلام وأي عقيدة أرصن منها!

أقول: هذا التقرير من **الإمام النووي** رحمه الله يزيد من تخبط الحدادية الغلاة لأن هكذا نقل يكشف كذبهم وتلاعبهم في النصوص ويظهر دجلهم على أئمة السنة، وخصوصاً مع عدم إظهار هذه الأقوال أمام أتباعهم وتغاضيهم عنها، فهل خلافكم معهم حول صحة توبتهم من عدمها متألهين على الله!

أم غايات أُخرى تدفعكم إلى الطعن فيمن كنتم تعتقدون إمامتهم في الدين

---

(١) روضة الطالبين ١٠/ ٨٥، منقول من كتاب الدلائل الوفية ٤٧.

وكنتم تترحمون عليهم وتستدلون بأقوالهم، فمالذي غير الحال؟! فمن سلفكم في هذا الطعن؟! ابن شمس الدين المتجاسر أم الخليفي المتصاغر، فمن أحق أن يتبع في فهم نصوص السلف، **شيخ الإسلام ابن تيمية** والذهبي وابن كثير وابن القيم أم مجاهيل هذا العصر ممن تعالى على عمره متطفلاً متورطاً في الوقيعة على عدالة وإسلام العدول الثقات؟!

ومن أنتم حتى نقبل منكم تكفير هؤلاء العلماء؟! حتى يقول قائلكم هم عندنا كفار!

فمن أنتم يا **شر من وطئ الحصى** من سبقكم إلى هذا ومن أنتم حتى لا تقبلوا توبتهم ستذهبون إلى مزبلة التاريخ وتكونون لعنة الأجيال ما أنتم إلا كما قال الشاعر:

فـوا عَجَبـا كـم يدّعـى الفضْـل ناقـصٌ

ووا أسَـفا كـم يُظْهِـرُ النّقـصَ فاضـل

فإن من المعلوم والمستفيض أن هؤلاء الأئمة الأجلاء والقدوات النبلاء لم يتعرض عليهم أحد من العلماء المعتبرين عبر الزمن لا بتكفير ولا بتفسيق ولا بلعن لكي يأتي مجاهيل الشبكة العنكبوتية يبينون للأمة بعد هذا الوقت الطويل كفريات الإمام النووي والإمام ابن حجر و**الإمام القرطبي** وغيرهم!

أيخفى على علماء الأمة بأسرها كفرهم وزندقتهم وبدعتهم والذين لا يخلوا منهم زمان وهم متوافرون ومتعاقبون بالرد على كل كَفّار عنيد وزنديق ضال عتيد أمثال ابن عربي والحلاج وابن سبعين والتلمساني وبشر بن مريسي وجعد بن الدرهم وابن أبي دؤاد وينقلون لنا كفرهم ويحذرون منهم وهم حريصون

على نصح الأمة وتجنيبها مكايد المنحرفين الأشرار، لماذا في زمان الإمام النووي لم ينقل أحد من علماء عصره كفره ويظهره للناس أو من جاء بعدهم كما حدث مع من ذكرناهم، لأن حاله كان خافياً عليهم كما تدعون، فإن هذا لا يعقل أخفي على الجميع علماءها وفُقهاؤُها وهم ينقلون من كتبه وينهلون من معينه ويشهدون له بالإمامة ويترحمون عليه ثم أنتم الأوعية الفارغة والعقول الطائشة ظهر كفره عليكم فجأة!

مع أن أحدكم أضل من حمار أهله، ءأنتم أعلم بأقوال العلماء وحقيقة مرادهم أنتم الصعاليك أم الحذاق والحفاظ واللغويين الوعاظ؟!

ونضيف بأن بقولكم جهل المتأخرون حال **الإمام النووي** رحمه الله أو **الإمام ابن حجر** رحمه الله فيه طعن بالأمة بأسرها وبعلمها وبعلمائها **وما الطعن في النقل إلا طعن بالمنقول.**

فصل

الرد على زعم الغلاة بأن الإمامين النووي وابن حجر أنكرا رؤية اللَّه إنكاراً صريحاً «تكذيباً للنصوص»!:

قال **الإمام النووي** رحمه الله: «وزعمت طائفة من أهل البدع المعتزلة والخوارج وبعض المرجئة أن الله تعالى لا يراه أحد من خلقه وأن رؤيته مستحيلة عقلا وهذا الذي قالوه خطأ صريح وجهل قبيح وقد تظاهرت أدلة الكتاب والسنة وإجماع الصحابة فمن بعدهم من سلف الأمة على إثبات رؤية الله تعالى في الآخرة للمؤمنين ورواها نحو من عشرين صحابيا عن رسول الله صلى الله عليه وسلم». (١)

قال **الإمام ابن حجر** رحمه الله: «سمعت مالك بن أنس وقيل له يا أبا عبد الله قول الله تعالى: ﴿**إلى ربها ناظرة**﴾ يقول قوم إلى ثوابه فقال كذبوا فأين هم عن قوله تعالى: ﴿**كلا إنهم عن ربهم يومئذ لمحجوبون**﴾ ومن حيث النظر أن كل موجود يصح أن يرى وهذا على سبيل التنزل وإلا فصفات الخالق لا تقاس على صفات المخلوقين وأدلة السمع طافحة بوقوع ذلك في الآخرة لأهل الإيمان دون غيرهم ومنع ذلك في الدنيا».

ثم قال رحمه الله: «وقال بن بطال ذهب أهل السنة وجمهور الأمة إلى جواز رؤية الله في الآخرة ومنع الخوارج والمعتزلة وبعض المرجئة». (٢)

---

(١) شرح النووي على مسلم ٣/ ١٥.

(٢) فتح الباري لابن حجر ١٣/ ٤٢٦.

وقال محمد بن عثمان بن أبي شيبة: «سمعت عليًا على المنبر يقول: من زعم أن القرآن مخلوق فهو كافر، ومن زعم أن الله لا يرى فهو كافر، ومن زعم أن الله لم يكلم موسى على الحقيقة فهو كافر». (١)

قال **شيخ الإسلام ابن تيمية** رحمه الله: «والذي عليه جمهور السلف أن من جحد رؤية الله في الدار الآخرة فهو كافر؛ فإن كان ممن لم يبلغه العلم في ذلك عرف ذلك كما يعرف من لم تبلغه شرائع الإسلام فإن أصر على الجحود بعد بلوغ العلم له فهو كافر». (٢) انتهى.

وهذه نقولات من **الإمام النووي والإمام ابن حجر رحمهم الله تعالى** يظهر كيف أنهما وافقا أهل السنة في رؤية الله تعالى يوم القيامة جملةً وأنهما من أشد الناس تمسكاً بالأثر والحديث ومجانبة للعقلانيات خلافاً للمبتدعة من الجهمية والمعتزلة والأشعرية.

وإن كانا رحمهما الله نفيا الجهة متأولين مخالفين في ذلك منهج السلف ولكنهما في الجملة وافقا في إثبات الرؤية ولم ينكراها صراحة كما يزعم الغلاة!

بل زاد الإمام النووي في كلامه الرد على من ينكر الرؤية فكيف يكون منكراً لها بالمعنى الصريح الذي فيه تكذيب لله فهذا مما لا شك في كفره وهو مالم يقع فيه **الإمام النووي ولا الإمام ابن حجر**؛ بل ردا على من ينكرها إنكاراً صريحاً كالمعتزلة والخوارج فكيف يتهمون بما يردون فيه على ما يتهمونهم به لمن

---

(١) سؤالات ابن أبي شيبة لابن المديني ١/ ١٠٣

(٢) مجموع الفتاوى ٦/ ٤٨٦ .

ينكر الرؤية؟!

وكيف يكونان من الجهمية أو كجهم ورأساً في الكفر؟ وقولهم مغاير لقول الجهمية وإن أخطئوا في تفاصيلها! فالقوم جعلوا ما يحتمل الإنكار كالتأويل هو إنكار التكذيب الذي يكفر صاحبه؛ ولا شك أن هذا خلط بين أنواع ودرجات الإنكار وعدم ضبط للمناط الكفري الذي يكفر به صاحبه فالأول «**التأويل**» قول بدعي والإنكار الثاني «**التكذيب**» كفر. فعدم معرفة الإنكار الصريح من الإنكار المحتمل يوقع الإنسان في الغلو وتكفير من لا يستحق التكفير لعدم وقوعه في الكفر أصلاً وبالتالي يكفر بغير ضوابط ولا ثوابت ولا معرفة بأصول التكفير، فالإنكار على ثلاث درجات، الأول أن ينكر الرؤية بلفظ صريح غير محتمل كقول القائل أن الله لا يُرى في الآخرة فهذا كافر إن كان قد بلغته الحجة الرسالية التي يكفر مكذبها؛ فهذا حاله كحال من ينكر يد الله بلفظ صريح أن الله ليس له يد؛ والإنكار الثاني كمن ينكر بلفظ تحتمله لغة أو يقول أن الله يُرى في الآخرة ولكن ليس في جهة تنزيهاً لله وتعظيماً له فهذا قول بدعي وصاحبه لا يكفر حتى يلتزم بنفي رؤية الله صراحة كمن يفسر الاستواء بالاستيلاء، والإنكار الذي لا تحتمله لغة العرب كمن يقول أن يد الله هي السموات والأرض فهذا بعد بيان فساد قوله إذا لم يتراجع يكفر والله أعلم.

فلماذا حين يؤل الإمام النووي والإمام ابن حجر الصفات يكونان من الجهمية وحين ينكر شريح صفة العجب لا يكون من الجهمية؟! حاشاه طبعاً؛ ولماذا حين يؤل الإمام النووي والإمام ابن حجر الصفات تنزيها لله وتعظيماً له وإن كانا مخطئين فيما تأولاه يكونان من الكافرين؟ وحين يئول بعضاً منها ابن قتيبة أو يئول ابن خزيمة صفة الصورة لا يكونان كذلك ولا يتنزل عليهما

الحكم؟! كما سيأتي بيانه في موضع؛ لماذا حين يصيب قول الإمام النووي والإمام ابن حجر قول الأشاعرة يكونان منهم؟ وحين يوافق قول قتادة قول القدرية وقول الهروي قول الجهمية لا يكونان منهم؟! ما وجه التفريق بين هذه الأوصاف؟

هل ستقولون أن أُصول ابن خزيمة وشريح والهروي وغيرهم سنية سلفية فعذروا لهذا السبب! يقال وكيف يعذرون وقد وافقوهم في إحدى أُصولهم أو أقوالهم في تأويلهم صفة أو صفتين؟ أليس من وافق أهل البدع في أصل من أُصولهم يكون منهم؟ ونحن نتفق أن هؤلاء الأئمة ذو معتقد سليم وهم على أُصول ثابتة ورصينة؛ أم قولكم إن كان هذا الإمام المخطئ كان قد إتبع فيما ذهب إليه أثراً فيقال هذا كلام لا يصح وهو فاسد عقلاً ونقلاً فلا يعقل أن يستدل بأثر على معتقد باطل!

لأن الآثار تقررت فيما صح من المنهج. لا فيما بطل وفسد! ويلزمكم من هذا الادعاء إن كان قصدكم بالآثار آيات القرآن إعذار أهل البدع قاطبة لأنهم يستدلون في غالب مذاهبهم وتقريراتهم بآيات من الكتاب ولكن على فهم سقيم ومطعون فيه!

ولكننا بفضل الله نقول بعذر جميع هؤلاء الأئمة رحمهم الله ونحسن الظن بهم وبأنهم أرادوا الحق فيما أخطئوا فيه ولا نفرق بين أحد منهم وأحبهم إلينا أقربهم للسنة وهذا بما لهم من سيرة حسنة ومجهود كبير في محاربة البدع والتحذير منها ونصرة السنة والذب عنها.

ويقال للغلاة أن أُصول **الإمام النووي أو الإمام ابن حجر** ليست بدعية

بحتة ولا هي موافقة لأهل البدع في كل جزء من معتقداتهم، بل في بعض المسائل التي وجدوا فيها موافقات لبعض مشايخهم فظنوها سليمة على منهج المتقدمين فاختاروها وتبنوها.

وإلا نطالب من استكبر عن هذا البيان أن يأتي بموافقات **الإمام النووي والإمام ابن حجر** لأهل السنة من مسائل ومعتقدات بعيداً عن الظلم والإجحاف وأن يكون بمنتهى الشفافية والمصداقية!

ذكر **ابن المبرد** رحمه الله في «كتاب أسماء الرجال»: «لا شك في أن أفضل بني آدم: الأنبياء وأفضلهم نبينا، وأفضل الأمم هذه الأمة وأفضلها: أصحاب النبي ﷺ، وأفضلهم: أهل بدر: وأفضلهم العشرة المشهود لهم بالجنة، وأفضلهم الخلفاء الأربعة، وأفضلهم: أبو بكر، ثم عمر، ثم عثمان، ثم علي، ثم التابعون ثم الصحابة ثم تابعوهم، وهذا من حيث الجملة، وأما من حيث التفصيل فإن بعض أفراد القرن الرابع أفضل من بعض أفراد القرن الثاني حتى ذكر منهم وشيخ الإسلام مجد الدين ابن تيمية والحافظ عبد الغني، وأمثال هؤلاء، ثم بعدهم مثل: شيخ الإسلام شمس الدين ابن أبي عمر والشيخ محي الدين النووي والحافظ ضياء الدين والسلفي وأمثال هؤلاء، ثم من بعدهم مثل شيخ الإسلام تقي الدين ابن تيمية». (١)

قال **ابن مفلح** رحمه الله: «وقد قال الشيخ محيي الدين النووي رحمه الله في «عليكم السلام» ما سبق». (٢)

---

(١) زبد العلوم وصاحب المنطوق والمفهوم ١/ ٣٠٣.

(٢) الآداب الشرعية ١/ ١٧٠.

قال **الملا على القاري** رحمه الله مخبراً عن **الإمام النووي** رحمه الله: «قال الشيخ محيي الدين النووي: يرى ضبطناه بضم الياء، والكاذبين بكسر الباء وفتح النون على الجمع، وهذا هو المشهور في اللفظين». (١)

قال **ابن عبد الهادي** رحمه الله: «حدث عنه: الشيخ تاج الدين، وأخوه الخطيب شرف الدين، والشيخ محيي الدين النَّووي، والشيخ تقي الدين القُشَيري، والكمال بن النَّحَّاس، ومحيي الدين بن يحيى بن المَقْدسي، وآخرون». (٢)

قال **الإمام ابن القيم** رحمه الله: «وقد حكى غير واحد الْإِجماع على أَن الصلاة على جميع النَّبِيين مشروعة منهم الشيخ **محيي الدين النووي** رحمه الله وغيره قد حكي عن مالك رحمه الله». (٣)

قال **عبد الرحيم العراقي** رحمه الله في ترجمة **الإمام النووي** رحمه الله: «يحيى بن شرف بن مري بن حسن بن حزام الحزامي»، الشيخ الإمام العلامة شيخ الإسلام محيي الدين أبو زكريا النووي ولد في العشر الأول من المحرم سنة إحدى وثلاثين وستمائة بنوى من عمل دمشق». (٤) انتهى.

أضف الى ذلك الإجماعات التي ينقلها العلماء عن **الإمام النووي** مما يهدم زعمهم أنهم جهلوا حقيقة أقوالهم ويرسخ خلافها، فلا أدري إن صح خبرهم الموهوم كيف جهلوا حاله وهم يذكرون أقواله ويقررون إجماعاته إذا كان زنديقاً

---

(١) مرقاة المفاتيح ١/ ٢٨٣.

(٢) طبقات علماء الحديث ٤/ ٢٣٤.

(٣) جلاء الأفهام ١/ ٤٦٣.

(٤) طرح التثريب في شرح التقريب ١/ ١٢٤.

جهمياً كما زعمت الحثالة؟! وكيف تجمعون بين جهلهم لحاله وبين مطالعتهم لكتبه ونقلهم منها؟!

كيف يستقيم الجمع بين التناقضين؟! وكل هذه الشقشقات والترهات لنصرة مذهبهم ولم يدرِ هؤلاء أن في ادعاءهم هذا بحد ذاته طعن في علماء الأمة إذ يجهلون حال إنسان زنديق مع توثيقهم له؟!

العلماء يقرون الإجماعات التي ينقلها الإمام النووي رحمه الله:

قال **الإمام ابن القيم** رحمه الله ناقلاً الإجماع عن **الإمام النووي** رحمه الله: «قال أبو زكريا النووي واتفقوا على جواز جعل غير الأنبياء تبعا لهم في الصلاة ثم ذكر هذه الكيفية وقال للأحاديث الصحيحة في ذلك وقد أمرنا به في التشهد ولم يزل السلف عليه خارج الصلاة أيضا».

قال أيضاً رحمه الله معلقاً على الإجماع الذي نقله **الإمام النووي** رحمه الله وهو يقره عليه: «قلت ومنه الأثر المعروف عن بعض السلف اللهم صل على ملائكتك المقربين وأنبيائك والمرسلين وأهل طاعتك أجمعين من أهل السماوات والأرضين». (١)

قال **الإمام الشوكاني** رحمه الله: «قال **النووي**: واتفقوا على جواز خداع الكفار في الحرب كيفما أمكن؛ إلا أن يكون فيه نقض عهد». (٢)

قال **الشيخ عبد الرحمن بن قاسم** رحمه الله: «قال **النووي** أجمعوا على أن التي

---

(١) جلاء الافهام٤٧٣.

(٢) الدراري المضية ٢/ ٤٤٧.

فيها العيوب المذكورة في حديث البراء وهي المرض والعجف والعور والعرج البينات لا تجزئ». [١]

قال **الملا على القاري** رحمه الله: «وقال **النووي**: أجمعوا على قتل العقور، واختلفوا فيما لا ضرر فيه». [٢] انتهى.

فهل من المعقول أن ينقل العلماء إجماعات عن شخص وهم يجهلون أقواله أو معتقداته؟! فكيف نقلوا عنه؟! ومن أين؟! وبأي حق يمدحونه وهم غير محققين لمعتقده ومذهبه؟!

هل تحقق هذا المدح عندهم لوقوع جزءاً من أقواله بأيديهم فوصفوه بالعالم الحافظ والإمام الواعظ؟! وهل يقبل مدح شخص لمجرد الإطلاع على بعض أقواله؟

وإن ثبت لدى العلماء أنه كافر مع عدم تحقق صحة توبته عندهم ثم نقلوا عنه مع علمهم بحاله فهذه مصيبة عظمى أكبر من الأولى، لأن فيه مداهنة على حساب الدين وتستر على أخطائه وخيانة للأمة وللأمانة العلمية التي كلفوا بها وغشوا الرعية في أداء النصيحة! فهل يقال بمثل هذا القول في حق علماء السنة؟!

أو أنهم وقفوا على أغلاطه فلم يعرفوا حكم الله فيها ولا حكم الرسول ﷺ وجهلوا بحقيقة أقوال السلف بمثل هكذا أغلاط ومخالفات فكنتم أنتم حدثاء الأسنان أعلم منهم بهذه الأحكام لقراءتكم منشورات ومقالات عن

---

(١) الإحكام ٢/ ٥٢٨.

(٢) مرقاة المفاتيح ٧/ ٢٢٦١.

من لا يُعلم حقيقته ويكفيه أن يتهم بالجهل وصفاً له لتعديه وبغيه على العلماء والمحققين من المتأخرين! فأي طعن أعظم من هذا الطعن بالقرون المتأخرة التي أخذت العلم بالسند المتصل عن القرون المتقدمة!

الإمام النووي رحمه الله ينكر على الأشاعرة في تفريقهم بين التلاوة والمتلو!:

قال **الإمام النووي** رحمه الله: «والعجب أن كتب الأشاعرة مشحونة لأن كلام الله منزل على نبيه، ومكتوب في المصاحف، ومتلو بالألسنة على الحقيقة، ثم يقولون: المنزل هو عبارة، والمكتوب غير الكتابة، والمتلو غير التلاوة، ويشرعون في مناقضات ظاهرة وتعقبات باردة ركيكة. ويكفي في ضحد هذا المعتقد كونهم لا يستطيعون على التصريح به بل هم فيه على نحو من المراء». [١] انتهى.

قلت: إذا كان **الإمام النووي** رحمه الله، أشعرياً كما تهرف الحدادية الغلاة، لما رد عليهم وانتقدهم في مذهبهم وقولهم في كلام الله لولا أنه يرى نفسه من أهل السنة بل أنه ينتسب إليهم **وإليك الدليل:**

قال **الإمام النووي** رحمه الله: «مذهب أهل السنة إثبات عذاب القبر، وقد تظاهرت عليه الأدلة من الكتاب والسنة». [٢]

قال **الإمام النووي** رحمه الله: «والمقصود أن مذهب أهل السنة إثبات عذاب القبر». [٣]

---

(١) جزء فيه ذكر اعتقاد السلف في الحروف والأصوات ١/ ٣٩.

(٢) ١ / ٢٠٢مرقاة المفاتيح.

(٣) شرح النووي على مسلم ١٧ / ٢٠١.

شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله يثبت عقيدة الإمام النووي رحمه الله بأن اللَّه على عرشه:

وقال **شيخ الإسلام ابن تيمية** رحمه الله نقلاً عن **الإمام النووي** رحمه الله: «ولما اجتمعنا بدمشق وأحضر فيما أحضر كتب أبي الحسن الأشعري: مثل «المقالات» و «الإبانة» وأئمة أصحابه كالقاضي أبي بكر وابن فورك والبيهقي وغيرهم. وأحضر كتاب «الإبانة» وما ذكر ابن عساكر في كتاب «تبيين كذب المفتري فيما نسب إلى الأشعري» وقد نقله بخطه أبو زكريا النووي. وقال فيه: فإن قال قائل: قد أنكرتم قول المعتزلة والقدرية والجهمية والحرورية والرافضة والمرجئة: فعرفونا قولكم الذي به تقولون. قيل له: قولنا: التمسك بكتاب الله وسنة رسوله وما روي عن الصحابة والتابعين وأئمة الحديث. ونحن بذلك معتصمون وبما كان يقول أحمد بن حنبل نضر الله وجهه ورفع درجته وأجزل مثوبته قائلون ولما خالف قوله مجانبون، لأنه الإمام الفاضل الذي أبان الله به الحق عند ظهور الضلال وأوضح به المنهاج وقمع به بدع المبتدعين وزيغ الزائغين وشك الشاكين إلى أن قال ثم قال: باب ذكر الاستواء.

فإن قال قائل: ما تقولون في الاستواء: قيل بأن الله مستو على عرشه. كما قال سبحانه: ﴿الرَّحْمَنُ عَلَى الْعَرْشِ اسْتَوَىٰ﴾ وقال: ﴿إِلَيْهِ يَصْعَدُ الْكَلِمُ الطَّيِّبُ وَالْعَمَلُ الصَّالِحُ يَرْفَعُهُ﴾ وقال سبحانه: ﴿بَل رَّفَعَهُ اللَّه إِلَيْهِ﴾ وقال فرعون: ﴿وَقَالَ فِرْعَوْنُ يَا هَامَانُ ابْنِ لِي صَرْحًا لَّعَلِّي أَبْلُغُ الْأَسْبَابَ أَسْبَابَ السَّمَاوَاتِ فَأَطَّلِعَ إِلَىٰ إِلَٰهِ مُوسَىٰ وَإِنِّي لَأَظُنُّهُ كَاذِبًا﴾ كذب موسى في قوله إن الله فوق السموات. وقال: ﴿أَأَمِنتُم مَّن فِي السَّمَاءِ أَن يَخْسِفَ بِكُمُ الْأَرْضَ﴾، والسموات فوقها العرش وإنما أراد العرش الذي هو على السموات

ألا ترى أن الله ذكر السموات فقال: ﴿وَجَعَلَ الْقَمَرَ فِيهِنَّ نُورًا﴾ لم يرد أن القمر يملؤهن جميعا وأنه فيهن جميعا. ورأينا المسلمين جميعا يرفعون أيديهم إذا دعوا نحو العرش. قال وقد قال قائلون: من المعتزلة والجهمية والحرورية إن معنى قوله ﴿الرَّحْمَنُ عَلَى الْعَرْشِ اسْتَوَى﴾ أي استولى وملك وقهر. والله في كل مكان، وجحدوا أن يكون الله على عرشه كما قاله أهل الحق. قال: ولو كان كما قالوا: كان لا فرق بين العرش وبين الأرض السابعة السفلى؛ لأن الله قادر على كل شيء وقدر ذلك». [1] انتهى.

تأمل رحمك اللَّه كيف نقل **شيخ الإسلام ابن تيمية** رحمه الله **عن الإمام النووي** رحمه الله إثبات علو الله على خلقه واستوائه على عرشه؛ وبهذا النقل ينسف زعم المفتري الزاعم بأن العلماء كانوا يجهلون حالهم، ومن نفى توبتهم متدرعاً خلف حصن علم السند والآثار والتحقيق مع خلطه له بالفلسفة رداً على العلماء تقريرهم وجهلهم!

الشيخ أبو بطين رحمه الله يستدل بكلام الإمام النووي رحمه الله في إثبات صفة الصورة للَّه:

جواب **الشيخ أبا بطين** عن حديث خلق الله آدم بيده على صورته: «وسئل أيضا الشيخ عبد الله بن عبد الرحمن أبا بطين، عن قوله: خلق الله آدم بيده على صورته، هل الكناية في قوله: على صورته، راجعة إلى آدم ... إلخ؟

فأجاب: هذا الحديث المسؤول عنه، ثابت في صحيح البخاري ومسلم

---

(١) مجموع الفتاوى ٣/ ٢٢٤.

عن النبي ﷺ قال: «**خلق الله آدم على صورته، طوله ستون ذراعا**»، وفي بعض ألفاظ الحديث: «**إذا قاتل أحدكم فليتق الوجه، فإن الله خلق آدم على صورته**»، قال **النووي**: هذا الحديث من أحاديث الصفات، ومذهب السلف أنه لا يتكلم في معناه؛ بل يقولون: يجب علينا أن نؤمن بها، ونعتقد لها معنى يليق بجلال الله تعالى، مع اعتقادنا أنه ليس كمثله شيء». (١) انتهى.

الشيخ أبو بطين رحمه الله يستدل بكلام **الإمام النووي** رحمه الله في صفة الصورة ليعلم أنه يثبتها ولا ينكرها وهذا يثبت كلام **شيخ الإسلام ابن تيمية** رحمه الله في نقله عن **الإمام النووي** رحمه الله في العلو والاستواء وكيف أنه يثبتهما على خطى السلف، وأنه رحمه الله عاد إلى منهجهم.

علماً أن **الشيخ أبا بطين** رحمه الله نفسه يثبت أن الأشاعرة نفوا علو الله فكيف له أن يستدل بكلام رجل أشعري منكر للعلو والإستواء في باب الصفات فهل جهل حاله، إذا لم يثبت عنده تراجع الإمام النووي فيما تأوله من الصفات وإن لم يصرح بأنها توبة منه؟!

قال **الشيخ أبو بطين** رحمه الله: «والأشعرية لا يثبتون علو الرب فوق سماواته واستواءه على عرشه، ويسمون من أثبت صفة العلو والاستواء على العرش مجسما مشبها، وهذا خلاف ما عليه أهل السنة والجماعة؛ فإنهم يثبتون صفة العلو، والاستواء، كما أخبر الله سبحانه بذلك عن نفسه، ووصفه به رسوله ﷺ، من غير تكييف ولا تعطيل. وصرح كثير من السلف بكفر من لم يثبت صفة العلو

(١) رسائل وفتاوى أبا بطين ١/ ٢٢١.

والاستواء. والأشاعرة وافقوا الجهمية في نفي هذه الصفة». [١] انتهى.

وهذا من أوضح الدلالة على بطلان كلام من زعم أن الأئمة الدعوة النجدية ينسبون الإمام النووي والإمام ابن حجر إلى الأشاعرة أو يستدل بأقوالهم في ذم الأشاعرة ثم يعد الحافظين منها!

وبهذه النقولات تسقط مزاعم الملبسين أن صحة نسبة كتاب «حروف والأصوات إلى الإمام النووي» ضعيفة لعدم وجود سند لها!

فما بال هؤلاء العلماء الذين يثبتون من خلال نقولاتهم صحة الكتاب إليه فضلا عن كون من يدعي هذه الترهة ليس من أهل التحقيق في علم الأسانيد والرجال ولا بضاعة له في العلم!

إثبات كتاب الحروف والأصوات للنووي رحمه الله:

وهذا الكلام يقوي صحة نسبته إلى **الإمام النووي** رحمه الله حيث قال ما نصه: «**ثم نشرع في كلامنا نحن وهو القسم الثاني فيما نذكره فيما وضعناه في كتابنا المعروف**». «**بالتبيان في آداب حملة القرآن**». [٢]

لأن كتاب التبيان في آداب حملة القرآن معروف أنه **للإمام النووي** رحمه الله.

ولو ذهبنا إلى احتمالية الأخرى التي يدندن حولها الغلاة أن **الإمام النووي** رحمه الله لم يتراجع عن قوله في الصفات فنقول لكم حاله كحال بعض السلف الذين تأولوا صفة وما شابه فلم يقدح ذلك بإيمانهم ولا إمامتهم بل أُعتبر ذلك زلة في

---

(١) الدرر السنية ١/ ٣٦٣.

(٢) جزء فيه ذكر اعتقاد السلف في الحروف والأصوات ١/ ٧٠.

حقهم فمن لم يعذر في صفة يلزمه عدم إعذار هؤلاء أيضاً ومن ثم تكفيرهم أو تبديعهم!

الرد على من يقول بأن العلماء جهلوا حال النووي رحمه الله:

أو تكفير من عذروا **الإمام النووي** رحمه الله لأنهم مع علمهم بحالهم توقفوا فيه وترحموا عليه كأمثال **ابن تيمية والذهبي وابن كثير وابن القيم وابن رجب وأئمة الدعوة النجدية وغيرهم رحمهم الله!**

وإن تذرعوا بحجة أن هؤلاء العلماء جهلوا حقيقة أقوالهم في الصفات فيقال أن هذه الشبهة التي هي بمثابة ترهة لتمرير خدعهم على العوام الذين يجهلون هكذا علوم، لأنه باطل عقلاً وبه طعن بحديث رسول الله ﷺ: «**وَلَا تَزَالُ طَائِفَةٌ مِنْ أُمَّتِي عَلَى الحَقِّ مَنْصُورَةً، لَا يَضُرُّهُمْ مَنْ خَذَلَهُمْ، حَتَّى يَأْتِيَ أَمْرُ اللَّهِ عز وجل**»، فإن هذا الحديث دل بمنطوقه ومفهومه ومدلوله على وجود طائفة من أهل الحق يظهرون السنة ويدعون إليها وأشار إلى جزء قطعي يقيني بدفاعهم عن السنة ومن واجبات هذا الدفاع هو بيان رؤوس البدعة والكفر وكشف أحوالهم وعقائدهم كما هو الحال بشخصيات كفروها وبدعوها وزندقوها وحذروا منها في القرون المتقدمة!

فإن هذه الطائفة موجودة حية في كل زمان ومكان وهي قائمة على نصرة التوحيد والسنن، فمثل **البيهقي والإمام النووي والإمام ابن حجر والإمام القرطبي والعز بن عبد السلام والسيوطي** ليسوا شخصيات غامضة أو خفية أو يمكن أن يخبوا ذكرها في تلك الفترات، فمن لا يعرف **أبو حنيفة** الذي قد تكلم فيه علماء زمانه! فأين المتكلمون فيمن خصصنا ذكرهم في رسالتنا هذه؟!

قال **الإمام ابن بطة** رَحِمَهُ اللَّهُ: «فإن الله جل ثناؤه، وتقدست أسماؤه قد جعل في كل زمان فترة من الرسل، ودروسا للأثر بم هو تعالى بلطفه بعباده، ورفقه بأهل عنايته، ومن سبقت له الرحمة في كتابه لا يخلي كل زمان من بقايا من أهل العلم، وحملة الحجة يدعون من ضل إلى الهدى، ويذودونهم عن الردى يصبرون منهم على الأذى، ويحيون بكتاب الله الموتى، ويبصرون بعون الله أهل العمى، وبسنة رسول الله ﷺ أهل الجهالة والغباء».[1] انتهى.

(١) الإبانة الكبرى ١/ ١٩٦.

فصل

كلام السبكي عن الإمام النووي بأنه اشعري:

احتج الغلاة بكلام للسبكي وقالوا أنه للذهبي في معرض كلامه عن الإمام النووي وهذا نص الكلام:

قال **الإمام الذهبي** رحمه الله: «إن مذهبه في الصفات السمعية السكوت، وإمرارها كما جاءت، وربما تأول قليلاً في شرح مسلم كذا قال: والتأويل كثير في كلامه،.انتهى». [١]

«والنووي رجل أشعري العقيدة معروف بذلك، يبدع من خالفه ويبالغ في التغليظ عليه». [٢] انتهى.

لكن الحقيقة الغائبة عن أذهان المارقة أن **هذا التعليق من كلام السبكي وليس الذهبي**، وهذا ما أثبته بعض المعاصرين، وبعد مراجعات المخطوطات لهذه النسخ الصحيحة تبيّن أن التعقيب من السبكي.

جاء في طبعة تدمري لكتاب تاريخ الإسلام **للذهبي** في الحاشية ما نصه: «لم يرض التاج السبكي عن المؤلف بهذه الترجمة وكتب على خطه هنا حاشية». [٣]

وأيضاً تعقب **السبكي الحافظ السخاوي** رحمه الله فقال: «قلت: وصرح

---

(١) المنهل العذب الروي ١/ ٢٨.

(٢) تاريخ الإسلام ١٥/ ٣٣٢ .

(٣) تاريخ الإسلام ت تدمري ٥٠/ ٢٥٦.

اليافعي والتاج السبكي أنه أشعري. وقال **الإمام الذهبي** في «تاريخه» إنه مذهب في الصفات السمعية: السكوت، وإمرارها كما جاءت، وربما تأويل قليلا في «شرح مسلم» كذا قال: والتأويل كثير في كلامه». انتهى.

فبطل ادعائكم الكاذب وسحركم الموهوم فيما أثبتناه من حجج دامغة كافية لإطاحة شبهتكم الساقطة فمالكم إلا التوبة والاعتذار أو المضي في التعنت والأنفة والبوار.

قال **الشيخ عبد الرحمن بن حسن** رحمه الله: «**والنووي** كثيرا ما يتأول الأحاديث بصرفها عن ظاهرها فيغفر الله تعالى له». [١] انتهى.

مع أن الشيخ نفسه يجهم من أول الصفات ثم شهد بأن **الإمام النووي** كان يؤول كثيراً «**أي كان يؤول ظاهر الأحاديث ويقصد به أي أدلة الصفات**» منها ومع ذلك قال يغفر الله له لأنه أراد الحق ولم يكن منكراً للصفة جاحداً لها فتأمل.

قال **الشيخ عبد الرحمن بن حسن** رحمه الله: «فمن جحد شيئا مما وصف الله نفسه أو وصفه به رسوله، أو تأوله على غير ما ظهر من معناه فهو جهمـي قد اتبع غير سبيل المؤمنين». [٢] انتهى.

كلام **الإمامين الذهبي وعبد الرحمن بن حسن** يثبت أن مسلك التأويل الذي سلكه **الإمام النووي** مغفور له فيها فلم يكفروه، وبه يذهب أدراج الرياح شبهة القائلين أن الأئمة يجهلون معتقد **الإمام النووي** أو غيره لأجل ذلك لم

---

(١) فتح المجيد ١٣٢.

(٢) فتح المجيد ١/ ٤٤٩.

يكفروه!

وقال **ابن قتيبة** رحمه الله: «قد يغلط في بعض الصفات قوم من المسلمين، فلا يكفرون بذلك». (١)

ولقد ثبت أنَّ عبد الله بن الزبير تكلم في عبد الله بن عباس رضي الله عنهم جميعاً ووصفه بوصف شنيع وهدده بالرجم! مع أن ابن عباس رضي الله عنه هو حبر الأمة وترجمان القرآن فلم يحط هذا من منزلته ولا كان بمسقطٍ لإمامته عند المسلمين!

وقد صح أن ابن عباس رضي الله عنه أفتى بمتعة النساء فقال له علي رضي الله عنه: «**إنك رجل تائه، نهى رسول الله** ﷺ **يوم خيبر عنها، وعن أكل لحوم الحمر الإنسية**». صحيح مسلم.

عن عروة بن الزبير رضي الله عنه أن عبد الله بن الزبير رضي الله عنه قام بمكة، فقال: «**إن ناسا أعمى الله قلوبهم كما أعمى أبصارهم، يفتون بالمتعة، يعرض برجل، فناداه، فقال: إنك لجلف جاف، فلعمري، لقد كانت المتعة تفعل على عهد إمام المتقين، يريد رسول الله** ﷺ**، فقال له ابن الزبير: فجرب بنفسك، فوالله لئن فعلتها لأرجمنك بأحجارك**». صحيح مسلم.

قال **شيخ الإسلام ابن تيمية** رحمه الله: «وكان ابن عباس يبيح المتعة ولحوم الحمر فأنكر علي بن أبي طالب رضي الله عنه ذلك عليه، وقال له: **إن رسول الله** ﷺ **حرم متعة النساء وحرم لحوم الحمر يوم خيبر**، فقرن علي رضي الله عنه بينهما في الذكر لما روى ذلك لابن عباس رضي الله عنه؛ لأن ابن عباس كان يبيحهما. وقد روى ابن عباس رضي الله عنه

(١) فتح الباري ٦/ ٣٣٦.

أنه رجع عن ذلك لما بلغه حديث النهي عنهما». [١]

قال **الإمام ابن القيم** رحمه الله: «فإن قيل: فأي فائدة في الجمع بين التحريمين إذا لم يكونا قد وقعا في وقت واحد وأين المتعة من تحريم الحمر؟ قيل: هذا الحديث رواه علي بن أبي طالب رضي الله عنه محتجاً به على ابن عمه عبد الله بن عباس في المسألتين فإنه كان يبيح المتعة ولحوم الحمر فناظره علي بن أبي طالب في المسألتين، وروى له التحريمين وقيد تحريم لحوم الحمر الأهلية بزمن خيبر، وأطلق تحريم المتعة وقال: «إنك امرؤ تائه إن رسول الله ﷺ حرم المتعة وحرم لحوم الحمر الأهلية يوم خيبر». [٢] انتهى.

وقد حكي أن سعيد بن المسيب تكلم في عكرمة مولى ابن عباس رضي الله عنهم، فهو كما قيل ند بند فكلاهما من الفقهاء والمحدثين؛ فإن هؤلاء الفحول كلهم أهل دراية ومكانة وهم لهم أن يتعقبوا بعض مع تنبيه المشكلات والإشارة إلى المخالفات لصيانة الأمة والمعتقد من الانحراف وهم يزينون كلامهم مع بعضهم ويدركون متى يتكلمون؛ ويحملون في قلوبهم حلماً وفي صدورهم علماً وفي توجيههم خيراً ونصحاً وفي ألسنتهم حرصاً ورشداً؛ أما أن يأتي كل من هب ودب وتصدر للتدريس أو لكتابة المنشورات لتقييم العلماء وتصنيفهم على عقله ومزاجه وهو غير ضابط فيما، فيتكلم ولا يعرف ما يريد فلا شك في فساد هذا القول وبطلانه وبطلان لوازمه وتفاصيله لما فيه من جراءة شنيعة على جناب العلم ومكانة العلماء فصرنا بحاجة ملحة إلى دفع حماقات وسخافات المتطاولين

---

(١) منهاج السنة النبوية ٤/ ١٩٠

(٢) زاد المعاد في هدي خير العباد ٣/ ٥٦٩.

على أهل العلم؛ وليس في هذا القول إلا لضبط المتكلم وتوجيه الكلام وليس دفاعاً عن الباطل أو الترقيع له بل لا بد من بيان زيفه وكشف عوره إذا ظهر أو حاول الظهور!

قال **البيهقي** رحمه الله: «وقد حمل غيره «يعني ابن عدي» من أهل النظر في هذه الرواية على عكرمة مولى ابن عباس رضي الله عنه وزعم أن سعيد بن المسيب تكلم فيه، وكذلك عطاء وطاووس ومحمد بن سيرين، وكان مالك بن أنس لا يرضاه. ومسلم بن الحجاج لم يحتج به في الصحاح».

قال **الإمام أبو يعلى** رحمه الله: «وكلامه فيه نظر، فقد دافع عن عكرمة الحافظ في التقريب، بقوله: ثبت عالم بالتفسير، لم يثبت تكذيبه عن ابن عمر، ولا تثبت عنه بدعة». (١)

قال **الإمام ابن عبد البر** رحمه الله: «وزعموا أن مالكا أسقط ذكر عكرمة منه لأنه كره أن يكون في كتابه؛ لكلام سعيد بن المسيب وغيره فيه. ولا أدري صحة هذا؛ لأن مالكا قد ذكره في كتاب الحج، وصرح باسمه؛ ومال إلى روايته عن ابن عباس وترك رواية عطاء في تلك المسألة، وعطاء أجل التابعين في علم المناسك والثقة والأمانة. عكرمة مولى ابن عباس من جلة العلماء لا يقدح فيه كلام من تكلم فيه لأنه لا حجة مع أحد تكلم فيه وقد يحتمل أن يكون مالك جبن عن الرواية عنه لأنه بلغه أن سعيد بن المسيب كان يرميه بالكذب ويحتمل أن يكون لما نسب إليه من رأي الخوارج وكل ذلك باطل عليه إن شاء الله.

وقد قال الشافعي في بعض كتبه نحن نتقي حديث عكرمة وقد روى

---

(١) إبطال التأويلات ١/ ١٦٠

الشافعي عن إبراهيم بن أبي يحيى والقاسم العمري وإسحاق بن أبي فروة وهم ضعفاء متروكون وهؤلاء كانوا أولى أن يتقى حديثهم ولكنه لم يحتج بهم في حكم وكل أحد من خلق الله يؤخذ من قوله ويترك إلا رسول الله ﷺ». (١)

وكذلك الإمام ابن جريج عالم مكة كان يرخص في متعة النساء قبل رجوعه عن ذلك قبل موته. ولم يعلم أن أحداً كفره أو ضلله أو بدعه مع تحليله للمتعة لتأوّله رحمه الله. وكذلك الإمام ابن أبي نجيح كان متهماً بالقدر والاعتزال فلم يكفره أحد من علماء زمانه ولا طعنوا في إمامته بل أخذوا بروايته ووصفوه بالثقة. فأين هم من هؤلاء الثقات مع توافر الأئمة في عصرهم لم يخرجوهم عن دائرة الإسلام!

قال **الإمام جرير بن عبد الحميد الضبي** رحمه الله: «رأيت ابن أبي نجيح ولم أكتب عنه شيئا، ورأيت جابرا الجعفي ولم أكتب عنه شيئا، ورأيت ابن جريج ولم أكتب عنه شيئا، فقال رجل: ضيعت يا أبا عبد الله، فقال: لا، أما جابر فإنه كان يؤمن بالرجعة، وأما ابن أبي نجيح فكان يرى القدر، وأما ابن جريج فإنه أوصى بنيه بستين امرأة، وقال: لا تزوجوا بهن فإنهن أمهاتكم وكان يرى المتعة». (٢)

قال **الإمام الذهبي** معلقاً على قول جرير فقال رحمه الله: «أما امتناعه من الجعفي، فمعذور، لأنه كان مبتدعا، ولم يكن بالثقة، وأما الآخران ففرط فيهما،

---

(١) التمهيد ٢/ ٣٢.

(٢) تاريخ بغداد وذيوله - ٧/ ٢٦٣.

وهما من أئمة العلم، وإن غلطا في اجتهادهما». [١]

قال **الإمام ابن حجر** رحمه الله: «قال الخطابي ويحكى عن بن جريج جوازها وقد نقل أبو عوانة في صحيحه عن بن جريج أنه رجع عنها بعد أن روى بالبصرة في إباحتها ثمانية عشر حديثا». [٢]

قال ابن أبي حاتم: قلت لأبي: ابن أبي نجيح عن مجاهد أحب إليك، أو خُصَيف؟ قال: ابن أبي نجيح، إنما يقال في ابن أبي نجيح القدرُ، وهو صالح الحديث.

وعن أيوب قال: أيَّ رجل أفسدوا؛ يعني ابن أبي نجيح، وقال العجليّ: مكيّ ثقةٌ، يقال: كان يرى القدر.

وقال الدوري عن يحيى بن معين: كان ابن أَبي نجيح يتهم بالقدر.

قال: سمعت البخاري قال: عبد الله بن أبي نجيح، كان يتهم بالاعتزال والقدر.

وقال: حدثنا معاذ بن المثنى قال سألت علي بن المديني عن ابن أبي نجيح قال: كان يرى الاعتزال.

وقال **ابن سعد** رحمه الله: كان ثقة كثير الحديث ويذكرون أنه كان يقول بالقدر». [٣]

---

(١) سير أعلام النبلاء - ٩/ ١١.

(٢) فتح الباري لابن حجر ٩/ ١٧٣.

(٣) تهذيب الكمال في أسماء الرجال ١٦/ ٢١٧ — المزي.

وقال **ابن المديني** أيضاً رحمه الله: «أما الحديث فهو فيه ثقة. وأما الرأي فكان قدريا معتزليا، وقد ذكره الجوزجاني فيمن رمى بالقدر، هو وزكريا بن إسحاق، وشبل بن عباد، وابن أبي ذئب، وسيف بن سليمان».

قال **الإمام الذهبي** رحمه الله: «في هؤلاء ثقات، وما ثبت عنهم القدر أو لعلهم تابوا».[١]

قال **الصحابي الجليل علي بن أبي طالب** رضي الله عنه: «أما التفسير، فهو فيه ثقة يعلمه قد قفز القنطرة واحتج به أرباب الصحاح ولعله رجع، عن البدعة، وقد رأى القدر جماعة من الثقات وأخطؤوا. نسأل الله العفو».[٢]

وقال **الحافظ الآجري** رحمه الله: «فإن احتج محتج في الرخصة في اللعب بالشطرنج فقال: قد لعب بها قوم ممن يشار إليهم بالعلم؟ قيل له: هذا قول من يتبع هواه ويترك العلم، فليس ينبغي إذا زل بعض من يشار إليهم زلة أن يتبع على زلته، هذا قد نهينا عنه، وقد خيف علينا من زلل العلماء».[٣] انتهى.

قلت: تأمل رحمك اللّه كيف أن الإمام الآجري أشار إلى أخطاء بعض العلماء دون تبديعهم أو تغليظهم أو إسقاط لعلمهم! وفيه دلالة على أن كل عالم له زلة وخطأ.

وقد كثر المغرر بهم من الحماسيين المتكلمين في بعض العلماء والأئمة بدليل أنهم وجدوا في كتب السلف عليهم مؤاخذات وطعونات كأمثال **أبي حنيفة** رحمه الله

---

(١) ميزان الاعتدال ٢/ ٥١٥.

(٢) سير أعلام النبلاء - ٦/ ١٢٦.

(٣) تحريم النرد والشطرنج والملاهي للآجري ١/ ١٦٩.

وغيره فظنوا أن لهم أن يطعنوا فيه ويكفروه بلا رقيب ولا حسيب متحججين بتلك الآثار التي رويت في تلك الكتب وقد أجاب عن هذا الطرح والتساؤل **الإمام الذهبي** حين علق على كلام **الإمام أحمد مع مالك رحمهم الله جميعاً**.

قال **الإمام أحمد بن حنبل** رَحِمَهُ اللَّهُ: «بلغ ابن أبي ذئب أن مالكا لم يأخذ بحديث: «البيعان بالخيار».فقال: يستتاب، فإن تاب، وإلا ضربت عنقه.

ثم قال أحمد: هو أورع وأقول بالحق من مالك.

قلت: لو كان ورعا كما ينبغي، لما قال هذا الكلام القبيح في حق إمام عظيم، فمالك إنما لم يعمل بظاهر الحديث؛ لأنه رآه منسوخا.

وقيل: عمل به، وحمل قوله: «حتى يتفرقا» على التلفظ بالإيجاب والقبول، فمالك في هذا الحديث، وفي كل حديث له أجر ولا بد، فإن أصاب، ازداد أجرا آخر، وإنما يرى السيف على من أخطأ في اجتهاده الحرورية.

وبكل حال: فكلام الأقران بعضهم في بعض لا يعول على كثير منه، فلا نقصت جلالة مالك بقول ابن أبي ذئب فيه، ولا ضعف العلماء ابن أبي ذئب بمقالته هذه، بل هما عالما المدينة في زمانهما رحمهما الله. ولم يسندها **الإمام أحمد**، فلعلها لم تصح». [١] انتهى.

تأمل رحمك اللَّه كيف أن **الإمام الذهبي** تعقب على **الإمام أحمد** تشنيعه على **الإمام مالك** وعرف له قدره ومكانته مع أن **الإمام أحمد** رجل الأمة وقامع البدع والثابت بوجه أهله حتى أرغمهم بقوة الله؛ فكيف إذا تجرأ شلة

(١) سير أعلام النبلاء ٦/ ٥٦٤.

من الغوغائيين على أئمة بحجم ابن تيمية والإمام النووي والإمام ابن حجر والبيهقي وغيرهم!

ثم بَيّن هذه التعقيبات بين العلماء هي بينهم بمثابة الأقران مع بعضهم أي من تكلم في أبي حنيفة هو الثوري وليس العامي؛ ومن تكلم في مالك هو أحمد وليس الغوغائي؛ فكل بحجم صاحبه ومكانة قرينه بالعلم والفقه والمنزلة والحفظ فتدبر!

وكما قال **التاج السبكي** رحمه الله: «ينبغي لك أيها المسترشد أن تسلك سبيل الأدب مع الأئمة الماضين ولا تنظر إلى كلام بعضهم في بعض إلا إذا أتى ببرهان واضح. ثم إن قدرت على التأويل وتحسين الظن فدونك، وإلا فاضرب صفحا، فإياك ثم إياك أن تصغي إلى ما اتفق بين أبي حنيفة وسفيان الثوري، أو بين مالك وابن أبي ذئب، أو بين أحمد بن صالح والنسائي، بين أحمد وصنف غيره أكثر من ذلك!». (١)

قال **ابن عابدين** رحمه الله: «كما تكلم بعضهم في مالك، وبعضهم في الشافعي، وبعضهم في أحمد، بل قد تكلمت فرقة في أبي بكر وعمر، وفرقة في عثمان وعلي، وفرقة كفرت كل الصحابة:

ومن ذا الذى ينجو من الناس سالما ... وللناس قال بالظنون وقيل

وذكر فيه عن **الإمام ابن عبد البر**: لا تتكلم في أبي حنيفة بسوء ولا تصدقن أحدا يسيء القول فيه، فإني والله ما رأيت أفضل ولا أورع ولا أفقه منه ثم قال:

---

(١) طبقات الشافعية الكبرى للسبكي ٢/ ٢٧٨.

ولا يغتر أحد بكلام الخطيب، فإن عنده العصبية الزائدة على جماعة من العلماء كأبي حنيفة و**الإمام أحمد** وبعض أصحابه، وتحامل عليهم بكل وجه، وصنف فيه بعضهم السهم المصيب في كيد الخطيب.

وأما **ابن الجوزي** فإنه تابع الخطيب وقد عجب سبطه منه حيث قال في مرآة الزمان: وليس العجب من الخطيب فإنه طعن في جماعة من العلماء، وإنما العجب من الجد كيف سلك أسلوبه وجاء بما هو أعظم.

قال **الإمام الذهبي** رحمه الله: وما علمت أن عصرا سلم أهله من ذلك إلا عصر النبيين عليهم الصلاة والسلام والصديقين». (١)

قال **أبو جعفر** رحمه الله: ولكل قول من هذه الأقوال وجه ومذهب، غير أن الذي هو أولى بتأويل الآية ما جاء به الأثر عن رسول الله ﷺ فأخبر تعالى ذكره أن علمه وسع كل شيء، فكذلك قوله: ﴿**وسع كرسيه السموات والأرض**، وأصل الكرسي: العلم». (٢)

قال **شيخ الإسلام ابن تيمية** رحمه الله: «وطائفة اشتبه عليها ففسروا الكرسي بالعلم مع أن هذا لا يعرف في اللغة البتة والله عز وجل أحاط بكل شيء علما فلا يختص علمه بالسموات والأرض والمقصود بيان عظمة الرب سبحانه وهو بكل شيء عليم ويعلم ما كان وما يكون فليس في تخصيص علمه بالسموات والأرض مدح ولا لهذا نظير في القرآن فالرب لا يذكر اختصاص علمه بذلك قط.

---

(١) حاشية ابن عابدين = رد المحتار ١/ ٥٤.

(٢) تفسير الطبري جامع البيان ٤/ ٥٣٩.

إلى أن قال: وأما تسمية العلم كرسيا فهذا لا يعرف في اللغة ولكن بعضهم تكلف له من قولهم كراس والكراس غير الكرسي فإن قدر أن يسمى الكرسي كراسا فهو الكتاب فيكون التقدير وسع كتابه السموات والأرض وهذا أبعد من لفظ العلم فإن كتابه ما فرط فيه من شيء وكل شيء أحصيناه في إمام مبين».[1] انتهى.

فهذا إمام المفسرين أخطأ في تأويل الكرسي حين أوَّله بالعلم فلم يسلم من تلك الأخطاء كغيره من العلماء فلا يمكن وضع علمه جملة والتحذير من تفسيره لأجل خطأ كهذا!

ولا ننسَ **الإمام الطحاوي** رحمه الله أيضاً هو الآخر كان يقول بقول مرجئة الفقهاء في الإيمان وهو إمام من أئمة زمانه وله وزنه ومكانته بين أهل العلم وإن أخطأ فيما اعتقده في الإيمان فلم ينفوا عنه وصف الإمامة ولم يبدع لقوله هذا وإن كان القول نفسه بدعياً! فبأي وجه حق تعتقدونه إماماً مع قوله في الإيمان ومخالفته لقول السلف فيه وتنفونها عن الإمام النووي والإمام ابن حجر مع مصاحبة أصل عظيم بأن قولنا فيهم أئمة لا يلزم كونهم أئمة في كل ما قالوه بل هم أئمة فيما أصابوا به من الحق؛ وأما ما أخطئوا فيه فلا يقتدون به ولا يتابعون عليه! وإلا كما قلنا لا أحد يسلم من الأخطاء إلا ما رحم ربي.

قال **شيخ الإسلام ابن تيمية** رحمه الله: «وقد كان أبو بكر بن داود إذا ناظر ابن سريج فقال له: إجماع. يقول له: لعلك تسمي لي فلانا وفلانا، وقد طعن كثير

---

(١) بيان تلبيس الجهمية في تأسيس بدعهم الكلامية ٨/ ٣٦٣.

من الناس في كثير من الأئمة، ولم يوجب ذلك منع الاعتداد بقوله.

فكثير من الحنفية والمالكية طعنوا في الشافعي رحمه الله في نسبه وعلمه وعدالته وقالوا: لا يعتد به في الإجماع، وذكروا لذلك شبهات.

ومنهم من هو عظيم عند المسلمين مثل القاضي إسماعيل بن إسحاق كان يقول: لا يعتد بخلاف الشافعي.

وأكثر أهل الحديث طعنوا في أبي حنيفة رحمه الله وأصحابه طعنا مشهورا امتلأت به الكتب، وبلغ الأمر بهم إلى أنهم لم يرووا عنهم في كتب الحديث شيئا، فلا ذكر لهم في الصحيحين والسنن.

وطعن كثير من أهل العراق في مالك رحمه الله وقالوا: كان ينبغي له أن يسكت فلا يتكلم». (١)

قال **شيخ الإسلام ابن تيمية** رحمه الله: «ولكن ظهر لما انتشرت الجهمية في المائة الثالثة جعل طائفة الضمير فيه عائداً إلى غير الله تعالى حتى نقل ذلك عن طائفة من العلماء المعروفين بالعلم والسنة في عامة أمورهم كأبي ثور وابن خزيمة وأبي الشيخ الأصبهاني وغيرهم ولذلك لأنكر عليهم أئمة الدين وغيرهم من علماء السنة وذلك مثل ما ذكره أبو بكر بن خزيمة في كتاب التوحيد فإنه ذكر الاحتمالات الثلاثة ذكر عود الضمير إلى المضروب وذكر عوده إلى آدم وتأول عوده إلى الله على إضافة الخلق». (٢)

---

(١) الرد على السبكي في مسألة تعليق الطلاق ٢/ ٨٣٦.

(٢) بيان تلبيس الجهمية ٦/ ٣٧٧.

قال **ابن حبان** رحمه الله: «فمعنى الخبر عندنا بقوله ﷺ: «**خلق الله آدم على صورته**»، إبانة فضل آدم على سائر الخلق، والهاء راجعة إلى آدم». (١)

وقال **الشيخ أبو الحسن الكرجي** رحمه الله: «فأما تأويل من لم يتابعه عليه الأئمة فغير مقبول وإن صدر ذلك التأويل عن إمام معروف غير مجهول نحو ما ينسب إلى أبي بكر محمد بن إسحاق بن خزيمة تأويل الحديث «خلق آدم على صورته» فإنه يفسر ذلك بذلك التأويل ولم يتابعه عليه من قبله من أئمة الحديث لما روينا عن أحمد رحمه الله. ولما يتابعه أيضا من بعده، حتى رأيت في «كتاب الفقهاء» للعبادي الفقيه أنه ذكر الفقهاء وذكر عن كل واحد منهم مسألة تفرد بها، فذكر الإمام ابن خزيمة وأنه تفرد بتأويل هذا الحديث «خلق آدم على صورته» على أني سمعت عدة من المشايخ رووا أن ذلك التأويل مزور مربوط على ابن خزيمة وإفك مفترى عليه. فهذا وأمثال ذلك من التأويل لا نقبله ولا نلتفت إليه بل نوافق ونتابع ما اتفق الجمهور عليه». (٢) انتهى.

مع تأويل **الإمام ابن خزيمة** رحمه الله لصفة الصورة لم يكفره أحد في زمانه بل قالوا عنه أخطأ وتعذروا له، لأنه أثبتها بالجملة فلم يكذبها مع تأويله المخالف لمنهج السلف لها، إلا من كان يكفر الناس باللوازم وما تؤل إليه أقوالهم فلن يخلص منه أحد إلا وكفره بلازم قوله الذي لا يقوله ولا يلتزم به!

قال **شيخ الإسلام ابن تيمية** رحمه الله: «فالصواب: أن لازم مذهب الإنسان ليس بمذهب له إذا لم يلتزمه؛ فإنه إذا كان قد أنكره ونفاه كانت إضافته إليه كذبا

---

(١) صحيح ابن حبان: التقاسيم والأنواع ٤/ ٥٩.

(٢) بيان تلبيس الجهمية ٦/ ٤٠٤.

عليه بل ذلك يدل على فساد قوله وتناقضه في المقال غير التزامه اللوازم التي يظهر أنها من قبل الكفر والمحال مما هو أكثر فالذين قالوا بأقوال يلزمها أقوال يعلم أنه لا يلتزمها لكن لم يعلم أنها تلزمه ولو كان لازم المذهب مذهبا للزم تكفير كل من قال عن الاستواء أو غيره من الصفات أنه مجاز ليس بحقيقة».[١] انتهى.

وكذلك إنكار **الإمام شريح** لصفة العجب لله فلم يقدح هذا في إمامته ولا في إيمانه، لتحريه الحق وسيرته الحسنة وتمسكه المعروف بالسنة فهل تكفرونه لأجل هذا؟!

علماً أنه ما ورد أن أحداً من علماء زمانه وأئمة عصره كفروه أو بدعوه ولكن الوارد هو الإنكار عليه والإشارة إلى مخالفته!

روى **الفراء عن الأعمش** رحمه الله قال: «قرأتُ عند شُريح ﴿**بل عجبتُ ويسخرون**﴾ فقال: إن الله لا يعجب من شيء، إنما يعجب من لا يعلم. قال: فذكرت ذلك لإبراهيم النخعي، فقال: إن شُريحًا شاعر يعجبُهُ علمه، وعبد الله أعلم بذلك منه. قرأها ﴿**بل عجبتُ ويسخرون**﴾».[٢]

قال **ابن بطة** رحمه الله: «وقالت الجهمية: إن الله لا يعجب، قال الله عزوجل: ﴿**بَلْ عَجِبْتَ وَيَسْخَرُونَ**﴾، هكذا قرأها ابن مسعود، وقيل لإبراهيم: إن شريحا قرأها: ﴿**عَجِبْتَ**﴾ [الصافات: ١٢]، فقال: كان شريح معجبا برأيه، عبد الله

---

(١) مجموع الفتاوى ٢٠/ ٢١٧.

(٢) معاني القرآن ٢/ ٢٨٤،الأسماء والصفات البيهقي ٢/ ٤١٥.

بن مسعود أعلم من شريح». (١)

قال **الزجاج** رحمه الله: «ومن قرأ عجبتُ فهو إخبار من الله، وقد أنكر قومٌ هذه القراءة وقالوا: الله عز وجل لا يعجب. وإنكارهم هذا غلط، لأن القراءة والرواية كثيرة والعجب من الله عز وجل خلافُه من الآدميين». (٢)

وقال **الفراء** رحمه الله: «قرأها الناس بنصب التاء ورفعها، والرفع أحبُّ إليَّ؛ لأنها قراءة عليٍّ وابن مسعود وعبد الله بن عباس. والعجب إن أسند إلى الله فليس معناه من الله كمعناه من العباد ألا ترى أنه قال: ﴿**فَيَسْخَرُونَ مِنْهُمْ سَخِرَ اللَّهُ مِنْهُمْ**﴾ [التوبة: ٧٩]، وليس السُّخْرية من الله كمعناه من العباد وكذلك قوله: ﴿**اللَّهُ يَسْتَهْزِئُ بِهِمْ**﴾ [البقرة: ١٥] ليس ذلك من الله كمعناه من العباد ففي ذلك بيان لكسر قول شريح، وإن كان جائزًا، لأن المفسرين قالوا: بل عجب يا محمد ويسخرون هم، فهذا وجه النصب». (٣)

قال **شيخ الإسلام ابن تيمية** رحمه الله: «وكان القاضي شريح ينكر قراءة من قرأ «﴿**بل عجبتُ**﴾ بضم التاء ويقول: إن الله لا يعجب، فبلغ ذلك إبراهيم النخعي، فقال: إنما شريح شاعر يعجبه علمه، كان عبد الله أفقه منه فكان يقول: ﴿**بل عجبتُ**﴾، فهذا قد أنكر قراءة ثابتة وأنكر صفة دل عليها الكتاب والسنة واتفقت الأمة على أنه إمام من الأئمة». (٤)

---

(١) الإبانة الكبرى ٧/ ١٣١

(٢) معاني القرآن وإعرابه للزجاج ٤/ ٣٠٠.

(٣) معاني القرآن للفراء ٢/ ٣٨٤.

(٤) مجموع الفتاوى ١٢/ ٤٩٢.

قال **شيخ الإسلام ابن تيمية** رحمه الله: «وقد ذكر الحافظ أبو موسى المديني فيما جمعه من مناقب الإمام الملقب بقوام السنة أبي القاسم إسماعيل بن محمد التيمي صاحب «كتاب الترغيب والترهيب» قال سمعته يقول: أخطأ محمد بن إسحاق بن خزيمة في حديث الصورة. ولا يطعن عليه بذلك بل لا يؤخذ عنه هذا فحسب. قال أبو موسى أشار بذلك إلى أنه قل من إمام إلا وله زلة فإذا ترك ذلك الإمام لأجل زلته ترك كثير من الأئمة وهذا لا ينبغي أن يفعل». (١)

وقال **الذهبيّ** رحمه الله في «ترجمة محمد بن إسحاق بن خزيمة»: وكتابه في التوحيد مجلد كبير، وقد تأول في ذلك حديث الصورة، فليُعْذَر مَن تأوّل بعض الصفات، وأما السلف فما خاضوا في التأويل بل آمنوا وكفّوا، وفوّضوا عِلم ذلك إلى الله تعالى ورسوله ﷺ، ولو أن كل من أخطأ في اجتهاده مع صحة إيمانه وتوخيه لاتباع الحق أهدرناه وبدّعناه، لقلّ من يسلم من الأئمة معنا، رحم الله الجميع بمنّه وكرمه». (٢) انتهى.

وكذلك تأول **الإمام ابن خزيمة** رحمه الله لصفة الصورة ومخالفته لمنهج السلف فيما اختاره كما نقلنا أنفاً فهل تكفرونه لأجل هذا؟! لأن هذا التأويل يتعلق في صفات الله أم أنكم ستعذرونه كونه أصوله صحيحة، قلنا لكم مالدليل على هذا المانع من أدلة القرآن والسنة؟

والإمامين النووي وابن حجر ليست أصولهم كلامية أو فلسفية أو جميع تقريراتهم هي على مذهب أهل البدع!

---

(١) بيان تلبيس الجهمية ٦/ ٤١١/ تاريخ الإسلام ١١/ ٦٢٦.

(٢) سير أعلام النبلاء ١١/ ٢٣١.

مع أننا نسلم بهذا القول كون **ابن خزيمة إماماً من أئمة المسلمين** وله فضل ومكانة ونتعذر له **وللنووي وابن حجر** وغيرهم بأنهم أرادوا الحق فأخطئوا وإن كانت مخالفات **الإمام النووي وابن حجر** كثيرة بجانب صفة خالف فيها **ابن خزيمة** مع مخالفتهما لأصول أهل السنة في أبواب أخرى، ولكن الإلزام أنه لا فرق بين من أوَّل صفة أو ثلاث صفات أو خمسة! ومن فرق بين التأويلين أو بين العددين لزمه الدليل على تفريقه هذا؟!

قال **شيخ الإسلام ابن تيمية** رحمه الله: «وكذلك في تأويل الشيخ أبي أحمد محمد بن علي الفقيه الكرجي الإمام المعروف بالقصاب للآيات والأخبار الواردة في إحساس الميت بالعذاب وإطنابه في كتابه المعروف بـ نكت القرآن وذهابه إلى أن الميت بعد السؤال لا يحس طول لبثه في البرزخ ولا بالعذاب فنقول هذا تأويل تفرد به ولم يتابعه الأئمة عليه والقول ما ذهب إليه الجمهور وتفرده بالمسائل لا يؤثر ولا يقدح في درجاتهم وعذر كل من تفرد بمسألة من أئمتنا من عصر الصحابة والتابعين إلى زماننا هذا أن يقال لكل عالم هفوة ولكل صارم نبوة ولكل جواد كبوة وكذلك عذر كل إمام ينفرد بمسألة على ممر الأعصار والدهور غير أن المشهور ما ذهب إليه الجمهور». (١)

قال أيضاً رحمه الله: «فلا جرم جاءت الأحاديث بثبوت المماسة كما دل على ذلك القرآن وقاله أئمة السلف وهو نظير الرؤية وهو متعلق بمسألة العرش وخلق آدم يده وغير ذلك من مسائل الصفات وإن كان قد نفاه طوائف من أهل

(١) بيان تلبيس الجهمية ٦/ ٤٠٦.

الكلام والحديث من أصحاب **الإمام أحمد** وغيرهم». [١] انتهى.

لقد أوَّل الإمام أبو العباس **القرطبي** بعض الصفات كالنزول والضحك والعجب رحمه الله: «فلا يزال يدعو الله حتى يضحكَ الله منه، فإذا ضحك الله منه قال له: ادخل الجنة، الضحك من خواص البشر، وهو تغيُّرٌ أوجَبَه سرورُ القلب بحصول كمال لم يكن حاصلًا قبل، فتثور من القلب حرارةٌ ينبسط لها الوجهُ، ويضيق عنها الفمُ، فينفتح، وهو التبسّم، فإذا زاد ولم يضبط الإنسان نفسه قهقه. وذلك كله على الله تعالى محال، لكن لما كان دلالة عندنا على الرضا ومظهرًا له غالبًا، عُبّر عن سببه به، وقد قالوا: تضحك الأرض من بكاء السماء؛ أي: يظهر خيرها. وفي بعض الحديث: فيبعث الله سحابًا يضحك أحسن الضحك يعني: السحاب، ومنه قولهم: ضحك المشيب برأسه فبكى.

وقال رحمه الله: «في طعنة تضحك عن نجيع فالضحك في هذه المواضع بمعنى الظهور، فيكون معناه في هذا الحديث: أن الله تعالى رضي عن هذا العبد، وأظهر عليه رحمتَه وفضلَه ونعمته، ولهذا حمله قوم هنا على أنّه تجلّى لهذا العبد وظهر له». [٢]

وقال أيضاً رحمه الله: «قد تقدَّم الكلامُ في الإيمان على الضحك المنسوب إلى الله تعالى، وأنه عبارة عن الرضا بالمضحوك منه، وإكرامه، والإقبال عليه. ويحتمل أن يكون من باب حذف المضاف؛ أي: يضحك رسول الله وملائكته ممن ذكر

---

(١) بيان تلبيس الجهمية ٤/ ٣٤٣.

(٢) المفهم لما أشكل من تلخيص كتاب مسلم ١/ ٤٢٤.

عند قبض أرواحهم والله تعالى أعلم». [١] انتهى.

ومذهب السلف كما هو معلوم إجراء النصوص على ظواهرها وأن الله تعالى يضحك ضحكًا يُليق به سبحانه من غير تأويل، ولا تشبيه، ولا تمثيل.

وأوَّل صفة النزول لله حيث قال رحمه الله: «وقوله: ينزل ربنا، كذا صحت الرواية هنا، وهي ظاهرة في النزول المعنوي، وإليها يرد ينزل على أحد التأويلات، ومعنى ذلك: أن مقتضى عظمة الله تعالى، وجلاله، واستغنائه، ألا يعبأ بحقير، ذليل، فقير، لكن ينزل بمقتضى كرمه ولطفه؛ لأن يقول: من يقرض غير عدوم ولا ظلوم ويكون قوله: إلى السماء الدنيا عبارة عن الحاجة القريبة إلينا، والدنيا بمعنى: القربى، والله أعلم. وقد قيده بعض الناس ينزل بضم الياء، من: أنزل، فيكون معدى إلى مفعول محذوف؛ أي: ينزل الله ملكا فيقول: كذا. وأما رواية: ينزل ثلاثيا، من نزل، فهي صحيحة أيضا، وهي من باب حذف المضاف وإقامة المضاف إليه مقامه. كما قال: واسأل القرية». [٢]

وأوَّل صفة العجب لله أيضاً حيث قال: «**قوله** صلى الله عليه وسلم: **عجب الله من صنيعكما بضيفكما**» أي: رضي بذلك، وعظَّمه عند ملائكته، كما يباهي بأهل عرفة الملائكة». [٣] انتهى.

ملاحظة: أبو العباس القرطبي ليس صاحب التفسير المشهور **بالقرطبي ولكنه شيخه**. المقصود من كلامنا هو الأول صاحب كتاب «المفهم لما أشكل من

---

(١) المفهم لما أشكل من تلخيص كتاب مسلم ٣/ ٧٢٤.

(٢) المفهم لما أشكل من تلخيص كتاب مسلم ٢/ ٣٨٦.

(٣) المفهم لما أشكل من تلخيص كتاب مسلم ٥/ ٣٣١.

تلخيص كتاب مسلم». والأخير أيضاً لم يسلم من التكفير الذي لحقه بل تكفيره محل إجماع بين الغلاة؛ ولكن الخلاف بين الغلاة حاصل في شيخه فمنهم من لا يرى كفره! في تناقض غريب في المنهج وتفريقهم بين من أوَّل صفة أو صفتين أو بين من أوَّل غالبها أوجميعها؛ فالأول عندهم سلفي وإمام ولا يجوز تبديعه ولا تكفيره! والثاني كافر ورأس في الضلال ولا يعتد بإمامته! من غير ذكر وجه التفريق على استدلال صحيح من الكتاب والسنة على هذا التقسيم!

وكذلك **الإمام البغوي** رحمه الله فقد أوَّل بعض الصفات كالرحمة والغضب والمجيء والدنو والقرب والصورة؛ ومع ما وقع فيه من مخالفات في بعض الصفات إلا أنه ما طعن فيه أحد على وجه التكفير أو التبديع أو اللعن والزجر أو أمروا بتحريق كتبه! ولا نقل هذا من أحد علماء زمانه أو من جاء بعدهم؛ ولكن يكفي الإشارة إلى أخطائه والتحذير منها حتى لا يظن أحد أنها الحق الذي عليه منهج السلف والله أعلم.

قال رحمه الله: «﴿وَجَاءَ رَبُّكَ﴾ [الفجر:٢٢] قال الحسن: جاء أمره وقضاؤه».[١]

وقال أيضاً رحمه الله: «الرحمة: إرادة الله تعالى الخير لأهله. وقيل: هي ترك عقوبة من يستحقها وإسداء الخير إلى من لا يستحق، فهي على الأول صفة ذات، وعلى الثاني صفة فعل».[٢]

وقال أيضاً رحمه الله: «قوله تعالى: ﴿غَيْرِ الْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ﴾ [الفاتحة:٧] يعني: صراط الذين غضبت عليهم، والغضب هو إرادة الانتقام من العصاة،

---

(١) [تفسير البغوي «٤٢٢/ ٨»] تفسير البغوي ٨/ ٤٢٢.

(٢) تفسير البغوي ١/ ٥١.

وغضب الله تعالى لا يلحق عصاة المؤمنين إنما يلحق الكافرين». (١)

وقال أيضاً رحمه الله: «روي عن الأعمش في تفسيره، قال: تقربت منه ذراعا، يعني: بالمغفرة والرحمة، وكذلك قال بعض أهل العلم: إن معناه: إذا تقرب إلي العبد بطاعتي، واتباع أمري، تتسارع إليه مغفرتي ورحمتي». (٢)

عن إسماعيل بن إسحاق القاضي يقول: «دخلت على المعتضد، فدفع إلي كتابا نظرت فيه، وكان قد جمع له الرخص من زلل العلماء، وما احتج به كل منهم لنفسه، فقلت له: يا أمير المؤمنين، مصنف هذا الكتاب زنديق، فقال: ألم تصح هذه الأحاديث؟ قلت: «الأحاديث على ما رويت، ولكن من أباح المسكر لم يبح المتعة، ومن أباح المتعة لم يبح الغناء والمسكر، وما من عالم إلا وله زلة، ومن جمع زلل العلماء ثم أخذ بها ذهب دينه»، فأمر المعتضد فأحرق ذلك الكتاب». (٣) انتهى.

كما قرأتم أن هؤلاء العلماء أخطئوا فيما قرروه في بعض أبواب العقيدة، فما اشتهر أن أحداً طعن فيهم أو بدعهم ممن عاصرهم، لأنهم أدركوا أنهم بخطئهم هذا لم يكونوا جاحدين للقرآن ولا السنة ولم يكذبوا بها أو أعرضوا عنها تعالياً واستكباراً، **ومن كان يتعقب عليهم: هم الراسخون في العلم من الأفذاذ العلماء من يعرفون مدارك الأحكام ومراتب الناس وعقائد الفِرق ويزنون أقوالهم عند التعيين والتنزيل والتقعيد والتأصيل**، فأما أن تأتي طائفة من طبقة العوام الجهال

(١) تفسير البغوي ١/ ٥٥.

(٢) شرح السنة ٥/ ٢٦.

(٣) السنن الكبرى للبيهقي - ١٠/ ٣٥٦.

يضللون العلماء ويتتبعون عليهم أخطائهم ومخالفتهم دون شمول لكافة الآثار وإحاطة بأخطار القضاء والبث في مسائل عظام يجمع لها كبار الفقهاء وأهل الشأن فهذا عبث وامتهان للعلم ومنزلته وأهله!

الرد على شبهة أن التوقف عن تكفير المخطئين فيه تعطيل لأحكام الشريعة:

فمن يبدع الإمام النووي ويزندق البيهقي ويرد على ابن تيمية ويجادل الذهبي هم من اتصفت فيهم شروط الإمامة ومن انتهج النهج السليم فإن كان أهلها فبها ونعمت وإن كان عامياً فالخير كل الخير في سكوته ومعرفة قدر نفسه، فإن وجد له سلفاً في مطعنه بابن حجر والقرطبي وابن حزم والسيوطي أخذ بها واكتفى دون اجتهاد منه وزيادة لأنه هنا وقاحة وتطاول، وإن لم يجد سكت وقلد ما نقله العلماء بلا تمرد وتطفل فهذا خير له وأسلم، فإن قالوا هذا فيه تعطيل لأحكام التكفير والتبديع قلنا هو كذلك إذا كان المعين قد تحقق فيه ما يوجب له هذا الحكم، أما إن كان المخطئ هو العالم والحاكم عليه هو العامي احتجاجا منه بأن الأمر لا يتوقف على إنكار العلماء لأن فيه تعطيل لأحكام الشريعة؟!

قلنا هذا لازم لا يصح فلو كان الحكم على هذا العالم حقاً كما حكمت انت لحكم به أهل العلم المعتبرين خصوصاً ونحن نتفق عليهم كونهم أعلم منا وأدرى بمنهج السلف فأنتم عامة حالكم كحال بقية الأُمة فلزمكم التقييد بالتقليد وإلا صار العامي المتثقف بقراءة بعض كتب الطب يقيِّم الأطباء والخبراء في هذا العلم الدنيوي وأنتم لا تختلفون معنا في كون أن هذا جنون!

ثم قلنا أنكم لم تتكلموا في تكفير عباد القبور أو الطواغيت أو منكري

السنة أو الباطنية والنصيرية ولكن أنتم تتكلمون في مسائل دقيقة تحتاج إلى ضبط تام لمنهج أهل السنة والى مزيد تعمق في أقوال الفرق وتحتاج إلى إزالة اللبس والشبهات فأنتم لستم مؤهلين إلى أن تكونوا قضاة على هذه المسائل ومن تلبس فيها من العلماء! لكونكم قرأتم شيئاً من كتب السنة للإمام عبد الله أو الإبانة لابن بطة أو أُصول الاعتقاد للإمام اللالكائي أو نقض على المريسي للدرامي أو التوحيد لابن خزيمة فظننتم أنكم حزتم على علم الأولين والآخرين! فصرتم تكفرون وتبدعون وتضللون حتى فكر أحدكم أنه بمقام أحمد والشافعي ومالك والثوري!

لأن هذه العلوم لا تؤخذ من بطون الكتب بل لا بد من شرح لها وضبطها على شيخ متقن وكما قيل من كان شيخه كتابه كان خطئه أكثر من صوابه، ويقال لهؤلاء الغلاة لماذا كلفتم أنفسكم بهذا الشأن وحملتموها ما لا تطيقه وتنأ عن حملها الجبال الراسيات وتخصصتم بتكفير وتبديع أهل القبلة ومنهم العلماء والفقهاء؟! فهل الأمة نصبتكم وكلاء عنها في تحرير هذه المسائل وتقريرها وتنقيحها؟!

ثم يأتي كل مدعٍ للعلم من الجهلة ليجد الباب مفتوحاً بوجهه على مصراعيه يحكم على أقوال هؤلاء الفحول ويقدم فهمه على فهوم المحققين والضابطين!

ليكون تكفير أهل العلم محل اجتهاد ورأي واستفتاء بنظر المغفلين الغلاة حتى وصل بهم الحال إلى تصنيف المتوقفين في الإمام النووي والإمام القرطبي والإمام ابن حجر والسيوطي وأبي حنيفة وغيرهم رحمهم الله جميعاً إلى عدة أصناف! مكفرين من توقف في تكفيرهم أو أسلمهم إذا كان عالماً بعقيدتهم

وعارفاً بأخطائهم! في قمة الجهل والغباء والتساهل بإسلام الناس والله المستعان.

فإذا كنتم تصرون على موقفكم من هؤلاء العلماء قلنا ما أشبهكم بالرافضة الذين ادعوا الإمامة المطلقة لعلي رضي الله عنه وأبنائه وهو لم يطالب بها ولا ادعاها ولا دعى إليها ولا وصى بها في حياته فكيف أنتم يا معشر الرافضة المشركين تدعون له بالإمامة المطلقة بعد مماته وهو الأحق بالخلافة بعد وفاة الرسول ﷺ؟

هل أنتم أعلم منه أم أنتم أشجع منه؟! ولا شك أن علي رضي الله عنه إمام من أئمة المسلمين وأنتم يا معشر الغلاة كيف تدعون أموراً لو كانت حقاً لقام بها وتصرف من نثق بهم ونعدهم أئمة وهم المتأخرون! أفلا وسعكم من العلم والسكوت ما وسع أولئك؟ إلا اللهم إذا كنتم أعلم منهم في هذه المسائل وأحكامها! وأما الفرقة التي هي أشدُّ غلواً من الأولى كحال الذين يكفرون المتأخرين، فالجواب عليهم قد سلف في طيات هذه الرسالة بأن الزمان لا يخلو من طائفة تبيّن الحق وتكشف الباطل وأهله فإن لازم كلامهم تكذيبٍ لخبر الرسول ﷺ أو إنكار لصحة هذا الحديث لأن لو كان تكفير **الإمام النووي والإمام ابن حجر** حقاً لنقل هذا إلينا بالتواتر ولو من عالم واحد معتبر استنادًا لحديث الطائفة المنصورة!

فإن قلتم أن التوقف عن تكفير الإمام النووي والإمام ابن حجر وغيرهما فيه تعطيل لأحكام الشريعة مع كون المتأخرين لم يكفروهم قلنا يلزم من كلامكم أن المتأخرين كفار! لأنهم عطلوا بعض أحكام الشريعة وهو من أحدث في دين الله ما لم يأذن به!

وإن هؤلاء العلماء الذين أخطئوا يغفر الله لهم زلاتهم وكلامنا لا يعني

أنهم فوق النصوص والأحكام الشرعية بل قدموا للإسلام ما يشفع لهم به عند الله وناهيك عن تفاصيل أخطائهم أو زلاتهم هل هي مخرجة من الملة أو إن كانت كذلك فهل تحقق في أفرادهم وأعيانهم ما يستحقون به حكم التكفير أو التبديع، فيقال هل حين توقف النبي ﷺ في المنافقين وهو يعلم نفاقهم بخبر الوحي أنه عطل حكم التشريع حاشاه؟!

أم أنه ﷺ عمل بأدلة الشرع من ثبوت الكفر على المعين ثبوتاً شرعياً، وهل حين أنكر ابن مسعود رضي الله عنه المعوذتين كما ورد عنه وتوقف فيه من كان عالماً بقوله فلم يطلق عليه حكم الكفر فهل يقال عن المتوقفين فيه هنا معطل لحكم الشريعة إلا أنهم كانوا يرون مانعاً معتبراً في حقه وهو تأوله هذه السورتان من قبيل الدعاء، وحين أفتى ابن عباس رضي الله عنه بجواز المتعة وتوقف في إطلاق الحكم عليه من أنكر على كلامه فهل يقال أن المتوقف فيه ممن علم قوله أنه معطل لحكم الشريعة؟!

إلا أنه رأى أنه فيه سبب منع من إنزال الحكم عليه وهو لعدم بلوغه النص في تحريم المتعة! وحين أنكر الإمام شريح صفة العجب وترحم عليه من علم بقوله فهل يقال أن المتوقف فيه بعد علمه بقوله أنه معطل لحكم الشريعة؟!

أم أنه رأى فيه مانعاً معتبراً فلم ينزل الحكم عليه وهو التأويل للصفة عن ظاهرها؟! ولما قال المعتصم بخلق القرآن وحمل الناس على قوله الكفري هذا وعذبهم وامتحنهم ووصفه **الإمام أحمد** بأنه أمير المؤمنين وترحم عليه بعد موته فهل يقال أن **الإمام أحمد** معطل لحكم الشريعة؟

أم أنه كان يرى مانعاً في حق المعتصم منع من تكفيره لجهله بحقيقة قوله

مع كونه مقلداً لأخيه المأمون في قوله بخلق القرآن؟! وخصوصاً هذه المسائل دقيقة جداً ولها تفرعاتها وتفصيلاتها، ما لا يدركها إلا العالم الراسخ من أوتي حجة وإدراكاً وفهماً وحفظاً!

وقال **شيخ الإسلام ابن تيمية** رحمه الله: «وقد وقع الخطأ كثيرًا لخلق من هذه الأمة واتفقوا على عدم تكفير من أخطأ، مثل ما أنكر بعض الصحابة أن يكون الميت يسمع نداء الحي، وأنكر بعضهم أن يكون المعراج يقظة، ولبعضهم في الخلافة والتفضيل كلام، وكذلك لبعضهم في قتال بعض وتكفير بعض أقوال معروفة، وكان القاضي شريح ينكر قراءة من قرأ بل ﴿**عَجِبْتَ**﴾ ويقول أن الله لا يعجب، فبلغ ذلك إبراهيم النخعي فقال: إنما شريح شاعر يعجبه علمه، كان عبد الله أفقه منه وكان يقرأ ﴿**بَلْ عَجِبْتَ**﴾ فهذا قد أنكر قراءة ثابتة، وأنكر صفة لله دل عليها الكتاب والسنة، واتفقت الأمة على أن شريحًا إمام من الأئمة، وكذلك بعض العلماء أنكر حروفًا من القرآن كما أنكر بعضهم: ﴿**أولم ييأس الذين آمنوا**﴾ فقال: إنما هي ﴿**أولم يتبين الذين آمنوا**﴾ وآخر أنكر ﴿**وقضى ربك أن لا تعبدوا إلا إياه**﴾ فقال: إنما هي ﴿**ووصى ربك**﴾ وبعضهم كان حذف المعوذتين، وآخر يكتب سورتي القنوت، وهذا الخطأ معفو عنه بالإجماع، وكذلك الخطأ في الفروع العلمية فإن المخطئ فيها لا يكفر ولا يفسق بل ولا يأثم، وإن كان بعض المتكلمة والمتفقهة يجعل المخطئ فيها آثما، وبعض المتفقهة يعتقد أن كل مجتهد فيها مصيب، فهذا القولان شاذان ولم يقل أحد بتكفير المخطئ فيها، فقد أخطأ بعض السلف فيها مثل خطأ بعضهم في بعض أنواع الربا واستحلال آخرين القتال في الفتنة، وقد قال تعالى: ﴿**وَدَاوُودَ وَسُلَيْمَانَ إِذْ يَحْكُمَانِ فِي الْحَرْثِ إِذْ نَفَشَتْ فِيهِ غَنَمُ الْقَوْمِ وَكُنَّا لِحُكْمِهِمْ**

شَاهِدِينَ﴾ وفي الصحيح: «**إذا اجتهد الحاكم فأصاب فله أجران وإذا اجتهد فأخطأ فله أجر**». [١]

وقال في **موضع آخر** في كلامه عن نفس السياق والمسائل: «وهذا خطأ معلوم بالإجماع والنقل المتواتر ومع هذا فلما لم يكن قد تواتر النقل عندهم بذلك لم يكفروا وإن كان يكفر بذلك من قامت عليه الحجة بالنقل المتواتر». [٢] انتهى.

وقد علمت أن من كانت له حسنات وخيرات من الأئمة يغفر له ولا يبدع ولا يكفر وإن كان قوله في نفسه بدعياً وهذا أمر قطعي معروف لدى أهل السنة والجماعة، وإلا لما سلم إمام من الخطأ إلا ما رحم ربك، فوجب التعامل مع أخطاء هؤلاء العلماء تعاملاً وفق أُصول صحيحة موضوعة ومعمولة بها عند أهل الحديث ويظن بأولئك العلماء ظناً حسناً ولا ننظر إليهم نظرة مكذب للنصوص ولا رد لها وكيف يكونون كذلك وهم يؤمنون بها ويكفرون من ردها أو قابلها بالتكذيب، وهم من أشد الناس تعظيما للنصوص وتسليماً لها بالقبول والانقياد وإن أخطئوا في فهم بعضها كنصوص الصفات مع إيمانهم بها جملة فكيف يوصفون بالزندقة ويرمون بالكفر والإلحاد مع أنهم من الكفر فروا وللسنة في مواطن كثيرة نصروا والله المستعان على ما يصفون!

قال **الإمام النووي** رحمه الله: «فإنه لو كذب حقيقة لكفر وصار مرتدا يجب قتله وقد أجمعوا على أن من جحد حرفا مجمعا عليه في القرآن فهو كافر تجري

---

(١) مجموعة الرسائل والمسائل لابن تيمية رشيد رضا ٣/ ١٤.

(٢) مجموع الفتاوى ١٢/ ٤٩٣.

عليه أحكام المرتدين والله أعلم». (١)

ومما يجب معرفته والتطرق إليه ها هنا هو الأَصل المتفق عليه بأَن المسلم إذا أَخطأ أو خالف الكتاب والسنة لم يقصد رد حكم الله أو تكذيب الأَدلة فما بالك إن كان هذا المخطئ عالماً معروفاً بتتبع السنة والآثار! بل يقال أنه أراد إصابة الحق فاجتهد فيما بلغه فظنه حقاً فأخطأ في مذهبه، ومازال السلف يحسنون الظنَّ بإخوانهم ويقيلون عثرة المجتهد منهم كما قد ذكرنا في أول الكتاب وسيأتي معنا في الفصول القادمة بين صفحات هذا الكتاب والعمل بهذا الأصل مشهور مستفيض لا ينكره إلا الأَغمار.

قال **الإمام محمد بن سيرين** رحمه الله: «إذا بلغك عن أخيك شيء فالتمس له عذرا فإن لم تجد له عذرا فقل له عذر».

قال **سعيد بن المسيب** رحمه الله: «كتب إلى بعض إخواني من أصحاب رسول الله ﷺ أن صنع أمر أخيك على أحسنه ما لم يأتك ما يغلبك ولا تظنن بكلمة خرجت من امرئ مسلم شرا وأنت تجد له في الخير محملا». (٢)

قال **حفص بن حميد** رحمه الله: «إذا عرفت الرجل بالمودة فسيئاته كلها مغفورة وإذا عرفته بالعداوة فحسناته كلها مردودة عليه». (٣)

(١) شرح النووي على مسلم ٦/ ٨٨ .

(٢) شعب الإيمان - ٦/ ٣٢٣.

(٣) شعب الإيمان - ٦/ ٣٢٥.

فصل

الأصل سلامة وحسن قصد المسلم:

قال **شيخ الإسلام ابن تيمية** رحمه الله: «فلو فرض وقوع بعض هذا من بعض الأعيان من العلماء المحمودين عند الأمة مع أن هذا بعيد أو غير واقع لم يعدم أحدهم أحد هذه الأسباب؛ ولو وقع لم يقدح في إمامتهم على الإطلاق.

فإنا لا نعتقد في القوم العصمة، بل نجوز عليهم الذنوب، ونرجو لهم مع ذلك أعلى الدرجات؛ لما اختصهم الله به من الأعمال الصالحة والأحوال السنية، وإنهم لم يكونوا مصرين على ذنب، وليسوا بأعلى درجة من الصحابة رضي الله عنهم». (١)

وقال **القاضي عياض** رحمه الله: «وقال بعض مشايخنا لعل القائل هذه قسمة ما أريد بها وجه الله وقوله أعدل لم يفهم النبي صلى الله عليه وسلم منه اطعن عليه والتهمة له وإنما رآها من وجه الغلط في الرأي وأمور الدنيا والاجتهاد في مصالح أهلها فلم ير ذلك سبا ورأى أنه من الأذى الذي له العفو عنه والصبر عليه فلذلك لم يعاقبه وكذلك يقال في اليهود إذ قالوا السام عليكم ليس فيه صريح سب ولا دعاء إلا بما لا بد منه من الموت الذي لا بد من لحاقه جميع البشر وقيل بل المراد لون دينكم والسأم والسآمة الملال وهذا دعاء على سآمة الدين ليس بصريح سب ولهذا ترجم البخاري على هذا الحديث «باب إذا عرض الذمي أو غيره بسب النبي صلى الله عليه وسلم قال بعض علمائنا وليس هذا بتعريض بالسب وإنما هو تعريض

---

(١) رفع الملام عن الأئمة الأعلام ١/ ٤٥.

بالأذى قال القاضي أبو الفضل قد قدمنا أن الأذى والسب في حقه ﷺ سواء.

وقال القاضي أبو محمد بن نصر مجيبا عن هذا الحديث ببعض ما تقدم ثم قال ولم يذكر في الحديث هل كان هذا اليهودي من أهل العهد والذمة أو الحرب ولا يترك موجب الأدلة للأمر المحتمل». (١) انتهى.

فانظر إلى كلام القاضي عياض كيف أنه علق على عدم قتل النبي ﷺ لليهودي الذي قال السام عليك لأنه لفظ محتمل الدلالة وليس صريحاً في سبه وشتمه.

وكيف علق على من طعن في عدالته ﷺ بقوله: «**ما أُريد بها وجه الله**» لاحتمالية كلامه معان متعددة وليس بالكلام الصريح الذي لا يقبل إلا وجهاً واحداً محكماً فكيف مع كلام إمام مسلم أخطأ في تأويل بعض الصفات مع إيمانه التام بها؟!

قلت: فإذا كان تعامل النبي ﷺ مع اليهودي على هذا الوجه فكيف بالتعامل مع إمام ينصر القرآن والسنة ويوحد الله، نكفره ونحمل كلامه المحتمل إلى أسوء محمل كقول البعض أنه أنكر الصفات وجحد الرب وكذب النصوص!

أليس هذا الإمام والعالم أولى بالتعامل مع أقواله وتقريراته من اليهودي والطاعن في عدالة النبي ﷺ؟!

حيث علق **شيخ الإسلام ابن تيمية** رحمه الله على قول ذو خويصرة: «**ما أُريد**

---

(١) الشفا بتعريف حقوق المصطفى ٢/ ٢٢٨.

بها وجه الله» قائلاً ومثل هذا الكلام لا ريب أنه يوجب القتل لو قاله اليوم أحد». (١)

قال **الإمام ابن عبد البر** رحمه الله: «وقد ذكرنا في باب ابن شهاب حكم من سب النبي ﷺ من أهل الذمة لأن بعض الفقهاء جعل قول اليهود ههنا من باب السب وقوله السام عليكم وهذا عندي لا وجه له والله أعلم». (٢)

قال **شيخ الإسلام ابن تيمية** رحمه الله حاكياً أقوال الفقهاء في قول اليهود «**السام عليك**»: «أن هذا ليس من السب الذي ينتقض به العهد لأنهم إنما أظهروا التحية الحسنة والسلام المعروف ولم يظهروا سبا ولا شتما وإنما حرفوا السلام تحريفا خفيا لا يظهر ولا يفطن له أكثر الناس ولهذا لما سلم اليهودي على النبي ﷺ بلفظ السام لم يعلم به أصحابه حتى أعلمهم وقال: «**إن اليهود إذا سلم أحدهم فإنما يقول السام عليكم**» وعهدهم لا ينتقض بما يقولونه سرا من كفر أو تكذيب فإن هذا لا بد منه وكذلك لا ينتقض العهد بما يخفونه من السب وإنما ينتقض بما يظهرونه.

وقد ذكر غير واحد أن اليهود كانوا يدخلون على النبي ﷺ فيقولون: السام عليك فيرد عليهم رسول الله ﷺ «**وعليكم**» ولا يدري ما يقولون فإذا خرجوا قالوا: لو كان نبيا لعذبنا واستجيب فينا وعرف قولنا فدخلوا عليه ذات يوم وقالوا: السام عليك ففطنت عائشة إلى قولهم وقالت: وعليكم السام والذام والداء واللعنة فقال رسول الله ﷺ: «**مه يا عائشة إن الله يحب الرفق في**

---

(١) الصارم المسلول ٢٢٨.

(٢) التمهيد ١٧ / ٩٤.

الأمر كله ولا يحب الفحش ولا التفحش» فقالت: يا رسول الله ألم تسمع إلى ما قالوا؟ فقال رسول الله ﷺ: «**إذا سلم عليكم أهل الكتاب فقولوا: وعليكم**» فهذا دليل على أن النبي ﷺ لم يكن يظهر له أنه سب ولذلك نهى عائشة عن التصريح بشتمهم وأمرها بالرفق بأن ترد عليهم تحيتهم فإن كانوا قد حيوا تحية سيئة استجيب لنا فيهم ولم يستجب لهم فينا ولو كان ذلك من باب شبهم النبي ﷺ والمسلمين الذي هو السب لكان فيه العقوبة ولو بالتعزير والكلام.

فلما لم يشرع رسول الله ﷺ في مثل هذه التحية تعزيرا ونهى من أغلظ عليهم لأجلها علم أن ذلك ليس من السب الظاهر لكونهم أخفوه كما يخفي المنافقون نفاقهم ويعرفون في لحن القول فلا يعاقبون بمثل ذلك وسيأتي تمام الكلام إن شاء الله تعالى في ذلك». [1] انتهى.

فما بالك بمن يأتي إلى المتشابه من الكلام والمحتمل من الأقوال فيجريها مجرى الكلام المحكم القطعي ويصيرها على الوجه المعكوس اليقيني جهلاً منه بفقه دلالات الألفاظ وقصر نظر في علم الأصول والاستنباطات فيبني عليها الأحكام ثم يتحذلق ويتصنع ويزيغ عن إصابة الحق ويضل العباد ويفسد عليهم دينهم ويكفر علماء المسلمين ويتبعه في هذه الغلطة الشنيعة والبدعة المقيتة طائفة من المسلمين يحسبونه على هدى فيما يدعوهم إليه قال تعالى: ﴿**لِيَحمِلُوا أَوْزَارَهُمْ كامِلَةً يَومَ القِيامَةِ وَمِن أوزارِ الَّذِينَ يُضِلُّونَهُم بِغَيرِ عِلم ألا ساء ما يَزِرونَ**﴾».

---

(١) الصارم المسلول ١/ ٢٢٤.

فصل

الرد على شبهة الغلاة بأن الإمام النووي أجاز الاستغاثة الشركية:

وكان من ضمن ما عدوه من كفريات **الإمام النووي** كما زعموا أنه أجاز الشرك بالله وأجاز أن يستغاث بغير الله فيما لا يقدر عليه إلا الله مفترين عليه وهذا محض كذب وقول زور ولا صحة لما قالوه وافتروه كما بينا لكم يأتون إلى المتشابه من الكلام فيحملونه على محمل الكلام المحكم والله المستعان والأشد من ذلك وصفوه بالقبوري، فهل المتأخرون كابن تيمية وابن القيم و**الحافظ ابن كثير** وغيرهم وأئمة الدعوة النجدية كانوا يترحمون على رجل قبوري مشرك أجاز الشرك وداهنوا في دين الله ولم يكفروا المشرك المجيز للشرك فيكونوا بذلك كفاراً لأن المتوقف في كفر المشرك معلوم الحال يكفر بعد البيان؟!

وهؤلاء العلماء لم يكونوا حريصين في إرشاد ونصح الأمة وذلك حين علموا كفره فأخفوه وأسلموه! وأنتم الحثالة احرص منهم على سلامة معتقدها ونزاهة منهجها وهم المعلمون المشتهرون المشهود لهم بالعلم والإمامة والصدق والعدالة، وأنتم أيها المجاهيل المطموسون تطاولتم على أعماركم فزلت أقدامكم فغرقتم إلى رؤوسكم في الضلال والتيه، وإن كان الميزان هو الكتاب والسنة بفهم أهل العلم ممن يزنون الكلام ويفقهون ما يتحدثون.

نبدأ بالرد على هذه الشبهة المتهالكة والنبتة التالفة:

التوسل لغة: التقرب. يقال: توسلت إلى الله بالعمل.

أو هو ابتغاء الوسيلة ليتقرب بها إلى شخص آخر، للحصول على مطلوبه منه بسببها.

التوسل اصطلاحاً: «ما يتقرب به إلى الله تعالى من فعل الطاعات وترك المنهيات، وعليه حمل المفسرون قوله تعالى: ﴿**وابتغوا إليه الوسيلة**﴾.

ويطلق التوسل أيضا على التقرب إلى الله بطلب الدعاء من الغير، وعلى الدعاء المتقرب به إلى الله تعالى باسم من أسمائه، أو صفة من صفاته، أو بخلقه كنبي، أو صالح، أو العرش، وغير ذلك على خلاف وتفصيل بين الفقهاء كما سيتضح». (١)

قال **شيخ الإسلام ابن تيمية** رحمه الله: «ولم يقل أحد إن التوسل بنبي هو استغاثة به، بل العامة الذين يتوسلون في أدعيتهم بأمور، كقول أحدهم: أتوسل إليك بحق الشيخ فلان أو بحرمته، أو أتوسل إليك باللوح والقلم أو بالكعبة، أو غير ذلك مما يقولونه في أدعيتهم يعلمون أنهم لا يستغيثون بهذه الأمور، فإن المستغيث بالنبي ﷺ طالب منه وسائل له، **والمتوسل به لا يدعى ولا يطلب منه ولا يسأل، وإنما يطلب به، وكل أحد يفرق بين المدعو والمدعو به**». (٢)

وقال **الإمام الشوكاني** رحمه الله: «ويتوسل إلى الله بأنبيائه والصالحين». (٣)

قال **الكمال بن الهمام** رحمه الله **في فتح القدير**: «ثم يقول في موقفه: السلام عليك

---

(١) الموسوعة الفقهية الكويتية ١٤/ ١٤٩.

(٢) مجموعة الفتاوى ١ / ١٠٣.

(٣) تحفة الذاكرين ١/ ٥٥.

يا رسول الله. . . ويسأل الله تعالى حاجته متوسلا إلى الله بحضرة نبيه ﷺ». [١]

قال **ابن قدامة** رحمه الله في المغني بعد أن نقل قصة العتبي مع الأعرابي: «ويستحب لمن دخل المسجد أن يقدم رجله اليمنى. . إلى أن قال: ثم تأتي القبر فتقول... وقد أتيتك مستغفرا من ذنوبي مستشفعا بك إلى ربي». انتهى.

أما التوسل الشركي فهو طلب من غير الله مباشرة «كالرزق والشفاء والغوث والنصرة أي المنفعة ودفع الضر والمكروه» كقول المشركين يا فلان أغثني يا فلان أُرزقني وضابطه هو سؤال غير الله فيما لا يقدر عليه إلا الله فهذا هو الشرك الأكبر والذي أجمعت الأمة على حرمته.

قال **الإمام النووي** رحمه الله: «ثم يرجع إلى موقفه الأول قبال وجه رسول الله ﷺ ويتوسل به في حق نفسه ويتشفع به إلى ربه، ومن أحسن ما يقول ما حكاه أصحابنا عن العتبي مستحسنين له قال: كنت جالسا عند قبر النبي ﷺ فجاء أعرابي فقال: السلام عليك يا رسول الله سمعت الله يقول: ﴿**ولو أنهم إذ ظلموا أنفسهم جاءوك فاستغفروا الله واستغفر لهم الرسول لوجدوا الله توابا رحيما**﴾ وقد جئتك مستغفرا من ذنبي مستشفعا بك إلى ربي». [٢] انتهى.

فالإمام النووي رحمه الله يجيز التوسل بالنبي أي بجاهه ﷺ ولا يعني هذا التوسل الشركي الاستغاثة به فيما لا يقدر عليه إلا الله فهذا شرك أكبر مجمع على حرمته، وقد اختلف العلماء في هذا النوع من التوسل على قولين الجمهور منعوه سداً لذريعة الشرك والمشهور من مذهب الحنابلة في رواية عن **الإمام أحمد**

---

(١) فتح القدير ٣/ ١٨١.

(٢) الإيضاح في مناسك الحج والعمرة ١/ ٤٥٤.

أجازه.

قال **الخطيب الشربيني** رحمه الله: «ثم يرجع إلى موقفه الأول قبالة وجهه ﷺ ويتوسل به في حق نفسه، ويستشفع به إلى ربه لما روى الحاكم عن النبي ﷺ «أنه قال: لما اقترف آدم الخطيئة قال يا رب أسألك بحق محمد ﷺ إلا ما غفرت لي فقال الله وكيف عرفت محمدا ولم أخلقه قال يا رب لأنك لما خلقتني ونفخت في من روحك رفعت رأسي فرأيت في قوائم العرش مكتوبا لا إله إلا الله محمد رسول الله فعرفت أنك لم تضف إلى نفسك إلا أحب الخلق إليك فقال الله صدقت يا آدم إنه لأحب الخلق إلي إذ سألتني به فقد غفرت لك ولولا محمد ما خلقتك». [1] انتهى.

كلام الشربيني وضح لنا مقصود الإمام النووي لأنه فصل وذكر صيغة الدعاء في الحديث الوارد أسألك بحق محمد وهذا توسل مختلف فيه لا كما صور الغوغاء أن الإمام النووي أجاز التوسل الشركي! ولا ننسى الإمام النووي والشربيني كلاهما شافعي المذهب.

وسئل **شيخ الإسلام ابن تيمية** رحمه الله هل يجوز التوسل بالنبي ﷺ أم لا؟

فأجاب: «الحمد لله، أما التوسل بالإيمان به ومحبته وطاعته والصلاة والسلام عليه وبدعائه وشفاعته ونحو ذلك مما هو من أفعاله وأفعال العباد المأمور بها في حقه فهو مشروع باتفاق المسلمين وكان الصحابة رضي الله عنهم يتوسلون به في حياته وتوسلوا بعد موته بالعباس عمه كما كانوا يتوسلون به. وأما قول القائل: اللهم إني أتوسل إليك به. فللعلماء فيه قولان: كما لهم في الحلف به

(١) مغني المحتاج ٢/ ٢٨٤.

قولان: وجمهور الأئمة كمالك والشافعي وأبي حنيفة على أنه لا يسوغ الحلف بغيره من الأنبياء والملائكة ولا تنعقد اليمين بذلك باتفاق العلماء، وهذا إحدى الروايتين عن أحمد والرواية الأخرى تنعقد اليمين به خاصة دون غيره ولذلك قال أحمد في منسكه الذي كتبه للمروذي صاحبه: إنه يتوسل بالنبي ﷺ في دعائه، ولكن غير أحمد قال إن هذا إقسام على الله به ولا يقسم على الله بمخلوق وأحمد في إحدى الروايتين قد جوز القسم به فلذلك جوز التوسل به ولكن الرواية الأخرى عنه هي قول جمهور العلماء أنه لا يقسم به». انتهى.

أنظر كيف نقل الخلاف في هذا النوع من التوسل.

سئل **الشيخ سليمان بن عبد الله بن الشيخ** رحمه الله: هل يجوز التوسل بجاه النبي ﷺ، أو غيره من الأنبياء والمرسلين والصالحين في الدعاء؟

فأجاب: «وأما التوسل بجاه المخلوقين، كمن يقول: اللهم إني أسألك بجاه نبيك محمد ﷺ، ونحو ذلك، فهذا لم ينقل عن النبي ﷺ، وأكثر العلماء على النهي عنه». (١)

قال **الشيخ محمد بن عبد الوهاب** رحمه الله: «ثم لا يخفى عليكم أنه بلغني أن رسالة سليمان بن سحيم قد وصلت إليكم، وأنه قبلها وصدقها بعض المنتمين للعلم في جهتكم، والله يعلم أن الرجل افترى علي أمورا لم أقلها، ولم يأت أكثرها على بالي.

فمنها قوله: إني مبطل كتب المذاهب الأربعة; وإني أقول: إن الناس من

(١) الدرر السنية ٢/ ١٦٠.

ستمائة سنة ليسوا على شيء، وإني أدعي الاجتهاد؛ وإني خارج عن التقليد؛ وإني أقول: إن اختلاف العلماء نقمة، وإني أكفر من توسل بالصالحين». [1] انتهى.

وجه الشاهد أن خصوم الشيخ افتروا عليه بعدد من الفرى منها أنه يكفر من توسل بالصالحين فذكرها مستغرباً!

إذاً هناك فرق بين التوسل بجاه أو بدعاء النبي ﷺ ويعتقد فيه أنه سبب وهو من قبيل التوسل المختلف فيه ويندرج في باب الفقه وبين التوسل الشركي الذي فيه طلب مباشر من المخلوقين.

قال **الشيخ محمد بن عبد الوهاب** رحمه الله: «لا بأس بالتوسل بالصالحين، وقول أحمد: يتوسل بالنبي ﷺ خاصة، مع قولهم: إنه لا يستغاث بمخلوق، فالفرق ظاهر جدا، وليس الكلام مما نحن فيه؛ فكون بعض يرخص بالتوسل بالصالحين وبعضهم يخصه بالنبي ﷺ، وأكثر العلماء ينهى عن ذلك ويكرهه، فهذه المسألة من مسائل الفقه، ولو كان الصواب عندنا: قول الجمهور: إنه مكروه، فلا ننكر على من فعله؛ ولا إنكار في مسائل الاجتهاد، لكن إنكارنا على من دعا لمخلوق أعظم مما يدعو الله تعالى، ويقصد القبر يتضرع عند ضريح الشيخ عبد القادر أو غيره، يطلب فيه تفريج الكربات، وإغاثة اللهفات، وإعطاء الرغبات. فأين هذا ممن يدعو الله مخلصا له الدين لا يدعو مع الله أحدا، ولكن يقول في دعائه: أسألك بنبيك، أو بالمرسلين، أو بعبادك الصالحين، أو يقصد قبر معروف أو غيره يدعو عنده، لكن لا يدعو إلا الله مخلصا له الدين، فأين هذا مما

(١) الدرر السنية ١/ ٣٣.

نحن فيه؟». [١]

قال **شيخ الإسلام ابن تيمية** رحمه الله: «والسائل لله بغير الله إما أن يكون مقسما عليه، وإما أن يكون طالبا بذلك السبب، كما توسل الثلاثة في الغار بأعمالهم، وكما يتوسل بدعاء الأنبياء والصالحين.

فإن كان إقساما على الله بغيره: فهذا لا يجوز. وإن كان سؤالا بسبب يقتضى المطلوب، كالسؤال بالأعمال التي فيها طاعة الله ورسوله، مثل السؤال بالإيمان بالرسول ومحبته وموالاته ونحو ذلك: فهذا جائز.، وإن كان سؤالًا بمجرد ذات الأنبياء والصالحين فهذا غير مشروع، وقد نهى عنه غير واحد من العلماء وقالوا: إنه لا يجوز، ورخص فيه بعضهم، والأول أرجح كما تقدم، وهو سؤال بسبب لا يقتضي حصول المطلوب، بخلاف من كان طالبا بالسبب المقتضى لحصول المطلوب، كالطلب منه سبحانه بدعاء الصالحين وبالأعمال الصالحة: فهذا جائز، لأن دعاء الصالحين سبب لحصول مطلوبنا الذي دَعَوا به.

وكذلك الأعمال الصالحة سبب لثواب الله لنا، وإذا توسلنا بدعائهم وأعمالنا: كنا متوسلين إليه تعالى بوسيلة، كما قال تعالى: ﴿**يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ وَابْتَغُوا إِلَيْهِ الْوَسِيلَةَ**﴾» المائدة/٣٥، والوسيلة هي الأعمال الصالحة. وقال تعالى: «﴿**أُولَئِكَ الَّذِينَ يَدْعُونَ يَبْتَغُونَ إِلَى رَبِّهِمُ الْوَسِيلَةَ**﴾ الإسراء /٥٧».

وأما إذا لم نتوسل إليه سبحانه بدعائهم ولا بأعمالنا، ولكن توسلنا بنفس ذواتهم: لم يكن نفس ذواتهم سببا يقتضى إجابة دعائنا، فكنا متوسلين بغير وسيلة، ولهذا لم يكن هذا منقولا عن النبي ﷺ نقلا صحيحا، ولا مشهورا عن

---

(١) فتاوى ومسائل الشيخ محمد بن عبد الوهاب ٦٨.

السلف». [١]

قال **الكاساني** رحمه الله: «ويكره للرجل أن يقول في دعائه أسألك بحق أنبيائك ورسلك وبحق فلان لأنه لا حق أحد على الله عز وجل جل شأنه». [٢]

قال **الزيلعي** حاكيا عن **الإمام أبو حنيفة** مذهبه رحمه الله: «وبحق فلان» أي يكره أن يقول في دعائه بحق فلان، وكذا بحق أنبيائك، وأوليائك أو بحق رسلك أو بحق البيت أو المشعر الحرام؛ لأنه لا حق للخلق على الله تعالى، وإنما يخص برحمته من يشاء من غير وجوب عليه». [٣]

قال **ابن أبي العز** رحمه الله: «ولهذا قال أبو حنيفة وصاحباه رضي الله عنهم: يكره أن يقول الداعي: أسألك بحق فلان، أو بحق أنبيائك ورسلك، وبحق البيت الحرام، والمشعر الحرام، ونحو ذلك» ثم قال «وتارة يقول: بجاه فلان عندك، يقول: نتوسل إليك بأنبيائك ورسلك وأوليائك. ومراده أن فلانا عندك ذو وجاهة وشرف ومنزلة فأجب دعاءنا. وهذا أيضا محذور، فإنه لو كان هذا هو التوسل الذي كان الصحابة يفعلونه في حياة النبي صلى الله عليه وسلم لفعلوه بعد موته، وإنما كانوا يتوسلون في حياته بدعائه، يطلبون منه أن يدعو لهم، وهم يؤمنون على دعائه، كما في الاستسقاء وغيره.

فلما مات صلى الله عليه وسلم قال عمر رضي الله عنه لما خرجوا يستسقون : **اللهم إنا كنا إذا أجدبنا نتوسل إليك بنبينا فتسقينا، وإنا نتوسل إليك بعم نبينا**. معناه بدعائه هو

---

(١) قاعدة جليلة ١/ ٢٩٨.

(٢) بدائع الصنائع ٥/ ١٢٦.

(٣) تبيين الحقائق ٦/ ٣١.

ربه وشفاعته وسؤاله، ليس المراد أنا نقسم عليك به، أو نسألك بجاهه عندك، إذ لو كان ذلك مرادا لكان جاه النبي ﷺ أعظم وأعظم من جاه العباس» ثم قال «فيكون التوسل إما بدعاء الوسيلة وشفاعته، وإما بمحبة السائل واتباعه، أو يراد به الإقسام به والتوسل بذاته، فهذا الثاني هو الذي كرهوه ونهوا عنه».[١]

وقال الشيخ شرف الدين: «قال الشيخ النووي: اللهم أقم لدينك رجلا يكسر العمود المخلق، ويخرب القبر الذي في جيرون» فهذا من كرامات الشيخ محي الدين «أي النووي». فكسرناه ولله الحمد، وما أصاب الناس من ذلك إلا الخير. والحمد لله وحده». [٢] انتهى.

وبهذا النقل المفحم تم نسف هذه الشبهة الفاسدة التي روجها الجهال لإسقاط هذا العالم الجليل رحمه الله كيف أن الشيخ شرف الدين استدل بفتوى الإمام النووي على هدم القبر!

وسئل عن مقبرة مسبلة للمسلمين، بنى إنسان فيها مسجدا، وجعل فيها محرابا؛ هل يجوز ذلك؟ وهل يجب هدمه؟ وقد أجاب على ذلك بقوله: «لا يجوز ذلك، ويجب هدمه». [٣]

وسئل عن السجود الذي يفعله بعض الناس بين يدي المشايخ ونحوهم؛ ما حكمه؟ وقد أجاب على ذلك بقوله: «هو حرام شديد التحريم». [٤]

---

(١) شرح العقيدة الطحاوية ١/ ٢٩٧، ٢٩٩، ٢٩٨.

(٢) الجامع لسيرة شيخ الإسلام ابن تيمية خلال سبعة قرون وتكملة الجامع ١/ ١٤٨.

(٣) تحفة الطالبين في ترجمة الإمام محيي الدين ١/ ١٧٥ — ابن العطار.

(٤) تحفة الطالبين في ترجمة الإمام محيي الدين ١/ ١٧٥ — ابن العطار.

لقد تم بفضل الله توضيح كلام الإمام النووي رَحِمَهُ اللَّهُ حول مسألة التوسل ودفع هذه الشبهة عنه التي خلقها الجهال!

فصل

الرد على فرية الغلاة القائلين بأن الإمام النووي لا يعتقد حرمة الذبح لغير اللَّه!:

ومما أثاره الغلاة من شبهة مكذوبة على الإمام أنه لا يعتقد حرمة الذبح لغير الله!

فهل ما يقولونه حقاً هو اعتقاد **الإمام النووي**؟ سنبين هذا من خلال نقل كلامه بحروفه وتمامه رحمه الله.

قال **الإمام النووي** رحمه الله في «باب تحريم الذبح لغير الله تعالى ولعن فاعله»: قوله ﷺ «**لعن الله من لعن والده ولعن الله من ذبح لغير الله ولعن الله من آوى محدثا ولعن الله من غير منار الأرض**» علق على الحديث قائلاً «وأما الذبح لغير الله فالمراد به أن يذبح باسم غير الله كمن ذبح للصنم، أو للصليب أو لموسى أو عيسى أو للكعبة ونحو ذلك وكل هذا حرام ولا تحل هذه الذبيحة سواء كان الذابح مسلما أو نصرانيا أو يهوديا نص عليه الشافعي واتفق عليه أصحابنا فإن قصد مع ذلك تعظيم المذبوح له غير الله والعبادة له كان ذلك كفرا فإن كان الذابح قبل ذلك مسلما، صار بالذبح مرتدا». [1]

وقال **حمد بن ناصر** رحمه الله: «فإن كثيرا من المسائل التي ذكرها العلماء في مسائل الكفر والردة، وانعقد عليها الإجماع، لم يرد فيها نصوص صريحة بتسميتها

---

(١) شرح النووي على مسلم ١٣/ ١٤١.

كفرا، وإنما يستنبطها العلماء من عموم النصوص كما إذا ذبح المسلم نسكا متقربا به إلى غير الله، فإن هذا كفر بالإجماع، كما نص على ذلك الإمام النووي وغيره وكذلك لو سجد لغير الله». [١] انتهى.

قلت: تبين لكل عاقل أن الإمام يعتقد بحرمة الذبح لغير الله بل ويزيد على هذا البيان أن الذابح لو عظم المذبوح له «إن كان غير الله» وقصده بالتقرب والتعبد كان كافراً بذلك الفعل إن كان تم له عقد الإسلام لا كما افترى عليه المفترون فتأمل.

ويستدل بكلام الإمام على حرمة الذبح لغير الله أحد أئمة الدعوة النجدية المعروفون بالحرص الكبير في هذا الباب أي باب العبادات ومنها الذبح لغير الله وفي مداخل الشرك وصوره فما كان منه أن يستدل بكلام من لا يعتقد حرمة الذبح لغير الله وهم الحريصون على تحذير الناس منه وتقرير التوحيد!

أما عن رواية العتبي التي ذكرها الإمام النووي رحمه الله فقد وضح المراد منها شيخ الإسلام وفصل وذكر أن هذا الفعل غير مشروع ولم يكن من سنة الصحابة ولا التابعين ولكن روي عن بعض المتأخرين يعني بذلك «تقصده عند القبر» دعائه واستغفاره، ولم يذكر أنه من الشرك الأكبر ولم يلاحظ هذا في كلامه ولو كان فيه ما زعم الغلاة لاشتد نكير الشيخ وبالغ في ذمه نكرانه وبين أنه من الشرك الأكبر خصوصا مع اقتضاء الحاجة والمقام بيان حكمه وتذكيره بصيغة صريحة لتحذير الناس من الوقوع فيه كونه يخرجهم من الملة كما هو معروف عن شيخ الإسلام حرصه الشديد على أداء النصيحة وتوجيه الخلق بالحجة والحق

---

(١) الدرر السنية ١١ / ٢١.

غير مكترث بمن يخالف أو يتفق.

قال **شيخ الإسلام ابن تيمية** رحمه الله: «ولكن هذا اللفظ الذي في الحكاية يشبه لفظ كثير من العامة الذين يستعملون لفظ الشفاعة في معنى التوسل فيقول أحدهم اللهم إنا نستشفع إليك بفلان وفلان أي نتوسل به. ويقولون لمن توسل في دعائه بنبي أو غيره قد تشفع به من غير أن يكون المستشفع به شفع له ولا دعا له بل وقد يكون غائبا لم يسمع كلامه ولا شفع له وهذا ليس هو لغة النبي ﷺ وأصحابه وعلماء الأمة بل ولا هو لغة العرب فإن الاستشفاع طلب الشفاعة.

والشافع هو الذي يشفع السائل فيطلب له ما يطلب من المسئول المدعو المشفوع إليه. وأما الاستشفاع بمن لم يشفع للسائل ولا طلب له حاجة بل وقد لا يعلم بسؤاله فليس هذا استشفاعا لا في اللغة ولا في كلام من يدري ما يقول نعم هذا سؤال به ودعاؤه ليس هو استشفاعا به.

ولكن هؤلاء لما غيروا اللغة كما غيروا الشريعة وسموا هذا استشفاعا أي سؤالا بالشافع صاروا يقولون «استشفع به فيشفعك» أي يجيب سؤالك به وهذا مما يبين أن هذه الحكاية وضعها جاهل بالشرع واللغة وليس لفظها من ألفاظ مالك نعم قد يكون أصلها صحيحا ويكون مالك قد نهى عن رفع الصوت في مسجد الرسول اتباعا للسنة كما كان عمر ينهى عن رفع الصوت في مسجده ويكون مالك أمر بما أمر الله به من تعزيره وتوقيره ونحو ذلك مما يليق بمالك أن يأمر به وأيضا فإن طلب شفاعته ودعائه واستغفاره بعد موته وعند قبره ليس مشروعا عند أحد من أئمة المسلمين ولا ذكر هذا أحد من الأئمة الأربعة وأصحابه القدماء وإنما ذكر هذا بعض المتأخرين ذكروا حكاية

عن العتبي أنه رأى أعرابيا أتى قبره وقرأ هذه الآية وأنه رأى في المنام أن الله غفر له. وهذا لم يذكره أحد من المجتهدين من أهل المذاهب المتبوعين.

الذين يفتى الناس بأقوالهم ومن ذكرها لم يذكر عليها دليلا شرعيا ومعلوم أنه لو كان طلب دعائه وشفاعته واستغفاره عند قبره مشروعا لكان الصحابة والتابعون لهم بإحسان أعلم بذلك وأسبق إليه من غيرهم ولكان أئمة المسلمين يذكرون ذلك وما أحسن ما قال مالك «**لا يصلح آخر هذه الأمة إلا ما أصلح أولها**» قال: ولم يبلغني عن أول هذه الأمة وصدرها أنهم كانوا يفعلون ذلك. فمثل هذا الإمام كيف يشرع دينا لم ينقل عن أحد السلف ويأمر الأمة أن يطلبوا الدعاء والشفاعة والاستغفار بعد موت الأنبياء والصالحين منهم عند قبورهم وهو أمر لم يفعله أحد من سلف الأمة؟». [1] انتهى.

(١) قاعدة جليلة في التوسل والوسيلة ١/ ١٣٩.

فصل

بعض مؤلفات الإمام النووي رحمه الله:

- جزء فيه ذكر اعتقاد السلف في الحروف والأصوات.
- التبيان في آداب حملة القرآن.
- رياض الصالحين.
- الأربعون النووية.
- شرح النووي على مسلم.
- آداب الفتوى والمفتي والمستفتي.
- روضة الطالبين وعمدة المفتين.
- المجموع شرح المهذب.
- تهذيب الأسماء واللغات.
- الأذكار للنووي.
- إرشاد طلاب الحقائق إلى معرفة سنن خير الخلائق.

قال **ابن رجب** رحمه الله: «روى عنه الأئمة الكبار، والحفاظ المتقدمون

والمتأخرون، منهم: الشيخ محيي الدين النووي». (١)

قال **ابن رجب** رحمه الله: «ثم إن الفقيه الإمام الزاهد القدوة أبا زكريا يحيى بن شرف النووي المتوفى سنة ٦٧٦ هـ أخذ هذه الأحاديث التي أملاها ابن الصلاح، وزاد عليها تمام اثنين وأربعين حديثا، وسمى كتابه بالأربعين، واشتهرت هذه الأربعون التي جمعها، وكثر حفظها ونفع الله بها ببركة نية جامعها وحسن قصده رحمه الله». (٢)

قال **حمد بن ناصر بن معمر** رحمه الله: «فتأمل: هذا الباب، الذي ذكره النووي رحمه الله وهو إمام الشافعية، على الإطلاق، تجده صريحا في رد شبهتك: أن من قال لا إله إلا الله، لا يباح دمه وماله، وإن ترك الصلاة ومنع الزكاة؛ فالترجمة نفسها صريحة في رد قولكم، فإنه صرح بالأمر بالقتال، على ترك الصلاة، ومنع الزكاة». (٣)

قال **عبد الرحمن بن حسن** رحمه الله: «فانظر إلى ما حكاه النووي، رحمه الله من أن الصحيح الذي قاله الأكثرون المحققون: أن الخوارج لا يكفرون ببدعتهم، وحسبك بهذا الإمام». (٤)

وقال أيضاً رحمه الله: «فيما أسلفناه من كلام النووي، أن من مذهب أهل السنة والجماعة عدم التكفير بالذنوب، وهذا قد حكم بالكفر على مرتكب هذا

---

(١) ذيل طبقات الحنابلة ٢ / ٢٨٠.

(٢) جامع العلوم والحكم ١ / ٨.

(٣) الدرر السنية ١٠/ ٣١٣.

(٤) الدرر السنية ٨/ ٢٧٠.

الذنب». [١]

قال **الملأ علي القاري** رحمه الله: «قال الإمام النووي رحمه الله في الفتاوى: تعلم قدر الواجب من القرآن والفقه سواء في الفضل». [٢] انتهى.

فالحق شمس والعيون نواظر ... لكنها تخفى على العميان

وقال **السراج أبو حفص ابن الملقن** رحمه الله في «العمدة في شرح المنهاج»: هو الشيخ الأمام، العالم المحقق، المدقق المتقن، ذو الفنون من العلوم المتكاثرات، والتصانيف النافعة المستجدات، الزاهد العابد، الورع المعرض عن الدنيا، المقبل بقلبه على الآخرة، الباذل نفسه في نصرة دين الله، المجانب للهوى، أحد العلماء الصالحين، وعباد الله العارفين، الجامعين بين العبادة والورع والزهادة، المواظبين على وظائف الدين، واتباع هدي سيد المرسلين، محيي السنة والدين، ووصفه في أول «شرح الأربعين» بالعلامة الحافظ أبي زكريا، قدس الله روحه، ونور ضريحه». [٣] انتهى.

قلت: هذه المؤلفات الزاخرة والرسائل الوافرة التي نالت القبول عند المسلمين على أوسع نطاق وتناقلها الأجيال جيلاً من بعد جيل وتدارسوها الحفاظ والكُتاب وتعلمها التلاميذ والطلاب وشرحها المحدثون وهم يترحمون على صاحبها ويستغفرون لكاتبها ويقتبسون منها الفوائد والعبر ويستنبطون

---

(١) الدرر السنية ٨/ ٢٧٠.

(٢) ١ / ٢٠٢ مرقاة المفاتيح.

(٣) المنهل العذب الروي ١/ ٤٤ — شمس الدين السخاوي.

منها المعاني والدرر؛ فمن أبرزها وأعظمها الأربعون النووية الغنية عن التعريف المعرفة بأحلى التوصيف، ورياض الصالحين الذي جمع فيه فضائل الأعمال ليحث العباد على فعل الطاعات وذكر الوعيد لمن وقع في الذنوب من العبيد وغيرها.

فهل تقارنون الإمام النووي بجهم بن صفوان أو جعد بن درهم مع شناعة أقوالهم الذين كفرهم السلف بالتواتر وبالاستفاضة؟! فمن في زمان الإمام النووي والإمام ابن حجر أو من جاء بعدهم كفرهم؟! أذكروا لنا عالماً واحداً معتبراً قال بقولكم حتى يعتد بقولكم، أم أن الأمة انقطع عنها العلماء حتى تأتوا وتكفروه بكل صلافة وبجاحة!

ثم أنتم مالذي قدمتموه للأمة ماهي فضائلكم وحسناتكم، ماذا فعلتم لها لكي ترفعوا من شأنها وتعلوا صرحها، أين كتبكم ومؤلفاتكم وإنجازاتكم حتى تستفيد منكم الأمة؟

والذي يسمعكم يقول أنكم تركتم فيها بصمة فالأولى بكم أن تكفوا شر ألسنتكم عن هؤلاء الجبال!

وكان رحمه الله حريصاً على تتبع السنن والتحذير من الأحاديث الضعيفة والموضوعة ونصرة السنة فإليكم جانباً من فتاويه وأقواله في هذا الباب:

قال **الإمام النووي** رحمه الله: «وبين رحمه الله أن لا فرق في ذلك بين ما كان في الأحكام، وما لا حكم فيه؛ كالترغيب، والترهيب، والمواعظ، وغير ذلك، فقال «فرق في تحريم الكذب عليه ﷺ بين ما كان في الأحكام وما لا حكم فيه؛

كالترغيب، والترهيب، والمواعظ، وغير ذلك، فكله حرام، من أكبر الكبائر، وأقبح القبائح، بإجماع المسلمين الدين يعتد بهم في الإجماع؛ خلافا للكرامية، الطائفة المبتدعة في زعمهم الباطل أنه يجوز وضع الحديث في الترغيب والترهيب، وتابعهم على هذا كثيرون من الجهلة الدين ينسبون أنفسهم إلى الزهد، أو ينسبهم جهلة مثلهم، وشبهة زعمهم الباطل أنه جاء في رواية: «من كذب علي متعمدا؛ ليضل به؛ فليتبوأ مقعده من النار». (١)

وسئل رحمه الله عن صلاة الرغائب المعروفة في أول ليلة جمعة من شهر رجب؛ هل هي سنة وفضيلة أم بدعة؟

وقد أجاب على ذلك بقوله: «هي بدعة قبيحة، منكرة أشد الإنكار، مشتملة على منكرات، فيتعين تركها، والإعراض عنها، وإنكارها على فاعلها، وعلى ولي الأمر وفقه الله تعالى منع الناس من فعلها؛ فإنه راع، وكل راع مسؤول عن رعيته، وقد صنف العلماء كتبا في إنكارها، وذمها، وتسفيه فاعلها، ولا يغتر بكثرة الفاعلين لها في كثير من البلدان، ولا بكونها مذكورة في قوت القلوب، وإحياء علوم الدين، ونحوهما؛ فإنها بدعة باطلة». (٢) انتهى.

ويقول بعد ذلك: «وقد أمر الله تعالى عند التنازع بالرجوع إلى كتابه، فقال تعالى: ﴿**فإن تنازعتم فى شىء فردوه إلى الله والرسول إن كنتم تؤمنون بالله واليوم الآخر**﴾ [النساء: ٥٩]، ولم يأمر باتباع الجاهلين، ولا بالاغترار بغلطات

---

(١) شرح النووي على مسلم ١/ ٧٠.

(٢) تحفة الطالبين في ترجمة الإمام محيي الدين ١/ ١٧٣.

المخطئين». [١]

وقال في «شرح صحيح مسلم» [٢] عند حديث النهي عن تخصيص ليلة الجمعة بصلاة ويومها بصيام: «وفي هذا الحديث: النهي الصريح عن تخصيص ليلة الجمعة بصلاة من بين الليالي، ويومها بصوم، وهذا متفق على كراهيته.

واحتج به العلماء على كراهة هذه الصلاة المبتدعة، التي تسمى «الرغائب»، قاتل الله واضعها ومخترعها، فإنها بدعة منكرة، من البدع التي هي ضلالة وجهالة، وفيها منكرات ظاهرة، وقد صنف جماعة من الأئمة مصنفات نفيسة في تقبيحها، وتضليل مصليها ومبتدعها، ودلائل قبحها وبطلانها وتضلل فاعلها أكثر من أن تحصر، والله أعلم». انتهى.

وحذر رَحِمَهُ اللَّهُ من اعتقاد الجاهلية من كراهة التزوج والدخول في شهر شوال، فقال معلقا على قول عائشة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا: «**تزوجني رسول الله ﷺ في شوال، وبنى بي في شوال، فأي نساء رسول الله ﷺ كان أحظى عنده مني؟! قال: وكانت تستحب أن تدخل نساءها في شوال**»: «فيه استحباب التزويج والتزوج والدخول في شوال، وقد نص أصحابنا على استحبابه، واستدلوا بهذا الحديث، وقصدت عائشة بهذا الكلام رد ما كانت الجاهلية عليه، وما يتخيله بعض العوام اليوم؛ من كراهة التزوج والتزويج والدخول في شوال، وهذا باطل لا أصل له، وهو من آثار الجاهلية، كانوا يتطيرون لما في اسم شوال من الإشالة والرفع». [٣]

---

(١) فتاوى النووي ١/ ٥٧.

(٢) شرح النووي على مسلم ٨/ ٢٠.

(٣) شرح النووي على مسلم ٩/ ٢٠٩.

قال **الإمام النووي** رحمه الله: «والقرآن كلام الله تعالى، وكلم الله تعالى، وكلمته، وكلماته، وكلام الله تعالى لا يحد ولا يعد، وهو غير مخلوق، تبارك الله وتعالى عما يقول المفترون علوًا كبيرًا». انتهى.

أثبت أن القرآن كلام الله غير مخلوق وخالف الجهمية في ذلك.

الإمام النووي رحمه الله يحرم الانشغال بعلم الكلام:

إضافة إلى تحريمه علم الكلام، وإن أفتى في بعض الأحيان بجواز تعلمه وذلك في معرض الرد على الملحدين والفلاسفة أما من حيث الأصل فهو محرم عنده كما علمت.

قال **الإمام النووي** رحمه الله نقلاً عن **الغزالي** رحمه الله وقد أقره في كلامه ولم يتعقبه عليه: «وأما العلم المسمى علم الكلام، فليس بفرض عين، ولم يكن الصحابة رضي الله عنهم يشتغلون به، قال الإمام: ولو بقي الناس على ما كانوا عليه في صفوة الإسلام لما أوجبنا التشاغل به، وربما نهينا عنه، فأما اليوم وقد ثارت البدع، فلا سبيل إلى تركها تلتطم، ولا بد من إعداد ما يدعى به إلى المسلك الحق، وتزال به الشبه، فصار الاشتغال بأدلة العقول فرض كفاية». (١)

وقال أيضاً رحمه الله: «فهذه أنواع العلوم الشرعية، ووراءها أشياء تسمى علوما، منها: محرم ومكروه ومباح، فالمحرم، كالفلسفة والشعبذة والتنجيم والرمل وعلوم الطبائعيين، وكذا السحر على الصحيح، فكل ذلك محرم». (٢)

---

(١) روضة الطالبين ١٠/ ٢٢٣.

(٢) روضة الطالبين ١٠/ ٢٢٥.

قال **شهاب الدين الرملي** رحمه الله حين سئل هل يحرم الاشتغال بعلم المنطق وكان الفارابي يسميه رئيس العلوم، وأنكره ابن سينا وقال هو خادمها؟ فأجاب بأن في الاشتغال به ثلاثة مذاهب قال ابن الصلاح والنووي: يحرم الاشتغال به». (١)

قال **الإمام النووي** رحمه الله: «وخطر لي الاشتغال بعلم الطب، فاشتريت «القانون»، وعزمت على الاشتغال فيه، فأظلم علي قلبي، وبقيت أيامًا لا أقدر على الاشتغال بشيء، ففكرت في أمري من أين دخل عليّ الداخل؟ فألهمني الله أن الاشتغال بالطب سببه، فبعت في الحال الكتاب المذكور، وأخرجت من بيتي كل ما يتعلق بعلم الطب، فاستنار قلبي ورجع إليّ حالي، وعدت لما كنت عليه أولًا». (٢)

سأل **شهاب الإربدي** أحد **طلاب الإمام النووي** عن كتاب يأخذ منه علم أصول الفقه. فكان مما تكلما به عن هذا الموضوع هو كتاب المنتخب للرازي. قال له الإمام النووي رحمه الله كتاب المنتخب محفوظي: «وجدت بيتي قد أظلم عليَّ فلما أخرجت منه المنتخب أضاء عليَّ».

جاء في الحاشية قال له **الإربيدي**: «يا سيدي مختصر ابن الحاجب في أوله منطق فقال له الإمام النووي لا تقرأه واقرأ ما بعده». (٣) انتهى.

محل الشاهد من كلا النقلين أن الإمام النووي رحمه الله أخرج كتابين من بيته

---

(١) فتاوى الرملي ٤/ ٣٣٧.

(٢) المنهل العذب الروي ١/ ٣.

(٣) منهل العذب الروي١٢٤.

يحتويان على علم الكلام والمنطق وأصول الفلسفة لأنه وجد الضيق منهما، فكتاب الأول هو «القانون في الطب لابن سينا» وهو إمام في هذا العلم الذي اشتغل به أيضاً في ذكر أُصول الكلام، فتضايق منه الإمام النووي حتى أظلم عليه داره كتضايقه من كتاب الثاني «المنتخب للرازي» الذي أخرجهما، فكيف يكون رحمه الله من المتكلمين والمناطقة والفلاسفة وهو يبغض هذه العلوم ويحذر منها كما حذر تلميذه الإربدي من قراءة أول كتاب مختصر ابن حاجب!

فهل شققتم عن قلبه لتعلموا أنه كان محباً لها وتركتم الظاهر وفعل الجوارح التي دلتا على كرهه رحمه الله للكلام والفلسفة؟!

وعده بعضهم من الكتب المفقودة، «جزء فيه ذكر اعتقاد السلف في الحروف والأصوات»، حققه أبو الفضل أحمد بن علي الدمياطي، ونشر عن مكتبة الأنصار، مصر، من غير تاريخ، في «٨٠» صفحة فرغ المصنف منه يوم الخميس الثالث من شهر ربيع الأول، سنة ست وسبعين وست مئة» تحفة الطالبين في ترجمة الإمام محيي الدين».[1] انتهى.

أحببت أن أختم مسألة الإمام النووي رحمه الله في هذا النقل لإثبات بأن كتاب حروف وأصوات له والله أعلم.

(١) تحفة الطالبين في ترجمة الإمام محيي الدين ١/ ٨٦ — ابن العطار «ت ٧٢٤».

فصل

ترجمة الإمام الحافظ أبو الفضل «ابن حجر العسقلاني»:

هو أمير المؤمنين في الحديث قاضي القضاة، شيخ الإسلام، حافظ العصر، رحلة الطالبين، مفتي الفرق، شهاب الدين أبو الفضل أحمد ابن الشيخ نور الدين علي بن محمد بن علي بن أحمد بن حجر، المصري المولد والمنشأ والدار والوفاة، العسقلاني الأصل، الشافعي، قاضي قضاة الديار المصرية وعالمها وحافظها وشاعرها، ولد في ٢٣ شعبان بالقاهرة سنة ٧٧٣.

مات والده وهو حدث السن، فكفله بعض أوصياء والده إلى أن كبر وحفظ القرآن الكريم، واشتغل بالمتجر، وتولع بالنظم، وقال الشعر الكثير المليح إلى الغاية ثم حبب الله إليه طلب الحديث فأقبل عليه وسمع الكثير بمصر وغيرها، ورحل وانتقى، وحصل وسمع بالقاهرة من شيخ الإسلام سراج الدين عمر البلقيني، والحافظين ابن الملقن والعراقي، وأخذ عنهم الفقه، ورحل إلى اليمن بعد أن جاور بمكة، وأقبل على الاشتغال والتصنيف، وبرع في الفقه والعربية، وصار حافظ الإسلام، علامة في معرفة الرجال واستحضارهم، والعالي والنازل مع معرفة تامة بعلل الأحاديث وغيرها. وصار هو المعول عليه في هذا الشأن في سائر أقطار الأرض، وقدوة الأمة، علامة العلماء، حجة الأعلام، محيي السنة، انتفع به الطلبة وحضر دروسه جماعة من علماء عصره وقضاة قضاته، وقرأ عليه غالب فقهاء مصر، وأملى بخانقاه بيبرس نحو من عشرين سنة ولما عزل عن منصب القضاة بالشيخ شمس الدين محمد القاياتي انتقل إلى دار الحديث

الكاملية ببين القصرين، واستمر على ذلك، وناب في الحكم في ابتداء أمره عن قاضي القضاة جلال الدين عبد الرحمن البلقيني مدة طويلة، ثم عن الشيخ ولي الدين العراقي، ثم تنزه عن ذلك وتولى مشيخة خانقاه بيبرس الجاشنكير في دولة الملك المؤيد شيخ، وصار إذ ذاك من أعيان العلماء، وتصدر للإقراء والتدريس إلى أن ولاه الملك الأشرف برسباي قضاء القضاة الشافعية بالديار المصرية عوضا عن قاضي القضاة علم الدين صالح البلقيني بعد عزله، وذلك في السابع والعشرين محرم سنة ٨٢٧، فاستمر في المنصب ثم عزل عن القضاء وأعيد إليه، ثم عزل وأعيد أكثر من مرة.

إلى أن طلب وأعيد عوضا عن الشيخ ولي الدين محمد السفطي، وذلك في يوم الاثنين ثامن ربيع الآخرة سنة ٨٥٢ وكان لولايته في هذه المرة يوم مشهود، فدام في المنصب إلى أن عزل نفسه في الخامس والعشرين جمادى الآخرة من هذه السنة، وولي من الغد عوضه قاضي القضاة علم الدين صالح البلقيني، وهذه آخر ولايته للقضاء وانقطع **شيخ الإسلام ابن حجر** في بيته ملازما للأشغال والتصنيف إلى أن توفي بعد أن مرض أكثر من شهر.

قال ابن تغري بردي: كان رحمه الله حافظ المشرق والمغرب، أمير المؤمنين في الحديث، انتهت إليه رئاسة علم الحديث من أيام شبيبته بلا مدافعة، بل قيل: إنه لم ير مثل نفسه، قلت: وهذا هو الأصح. وكان ذا شيبة نيرة ووقار وأبهة، ومهابة، هذا مع ما احتوى عليه من العقل والحكمة والسكون والسياسة، والدربة بالأحكام ومداراة الناس قبل أن يخاطب الشخص بما يكره، بل كان يحسن لمن يسيء إليه ويتجاوز عمن قدر عليه، وكانت صفته ذا لحية بيضاء ووجه صبيح، للقصر أقرب، وفي الهامة نحيف، جيد الذكاء، عظيم الحذق لمن ناظره أو حاضره،

راوية للشعر وأيام من تقدمه وعاصره، فصيح اللسان، شجي الصوت، هذا مع كثرة الصوم ولزوم العبادة، واقتفائه طرق من تقدمه من الصلحاء السادة، وأوقاته للطلبة مقسمة تقسيما لمن ورد عليه آفاقيا كان أو مقيما، مع كثرة المطالعة والتأليف والتصدي للإفتاء والتصنيف.

وأما مصنفاته فإن أسماءها تستوعب مجلدا كاملا صغير الحجم، مات رحمه الله ولم يخلف بعده مثله شرقا ولا غربا، ويكفيه شهرة أنه مؤلف كتاب: فتح الباري في شرح صحيح البخاري الذي لا يكاد يستغني عنه أحد، وله تغليق التعليق وكتاب الإصابة في تمييز الصحابة وكتاب تقريب التهذيب و تهذيب التهذيب و لسان الميزان و بلوغ المرام في أدلة الأحكام، وفي التاريخ: رفع الإصر عن قضاة مصر وكتاب الإعلام فيمن ولي مصر في الإسلام وغيرها من الكتب وكلها تدل على سعة علمه في الحديث والرجال والعلل والفقه والخلاف؛ مما أكسبه اسم الحافظ بحق.

توفي في ليلة السبت الثامن والعشرين ذي الحجة، وصلي عليه بمصلاة المؤمني، وحضر السلطان الظاهر جقمق الصلاة عليه، ودفن بالقرافة، ومشى أعيان الدولة في جنازته من داره بالقاهرة من باب القنطرة إلى الرملة، وكانت جنازته مشهودة إلى الغاية، حتى قال بعض الأذكياء: إنه حزر من مشى في جنازته نحو الخمسين ألف إنسان، وكان لموته يوم عظيم على المسلمين، وحتى على أهل الذمة. (١)

(١) منقول عن موقع الدرر السنية.

فصل

ثناء العلماء على الحافظ ابن حجر رحمه الله وترحمهم عليه والشهود له بالعلم والتقوى:

قال **سراج الدين ابن الملقن** رحمه الله: «صحيح ما رسمه، أدام الله النفع به، ورحم سلفه. انتهى. وقرأت بخط بعض أئمة شيوخنا، وأنه شهد له بالحفظ والمعرفة».

قال **الحافظ العراقي** رحمه الله: «ولما كان الشيخ العالم والكامل الفاضل، الإمام المحدث، المفيد المجيد الحافظ المتقن، الضابط، الثقة المأمون، شهاب الدين أحمد أبو الفضل ابن الشيخ الإمام العالم الأوحد المرحوم نور الدين علي ابن قطب الدين محمد، العسقلاني الأصل، المصري، الشهير بابن حجر، نفع الله به، وبلغه غاية إربه ممن وفقه الله لطلبه».

قال **المفسر برهان الدين البقاعي** رحمه الله: «شيخ الإسلام، وطراز الأنام، علم الأئمة الأعلام، شهاب المهتدين من أتباع كل إمام، حافظ العصر. وأستاذ الدهر، سلطان العلماء، وملك الفقهاء، أبو الفضل شهاب الدين».

قال **عبد الرحمن بن حسن** رحمه الله: «ونزيد ذلك إيضاحا بنقل كلام بعض العلماء وشراح الحديث، لئلا يبهرج على ضعفاء البصائر: قال **الإمام ابن حجر العسقلاني** رحمه الله في شرح البخاري: قوله: باب لا هجرة بعد الفتح، أي: فتح مكة، أو المراد ما هو أعم من ذلك، إشارة إلى أن حكم غير مكة في ذلك حكمها،

فلا تجب الهجرة من بلد قد فتحها المسلمون».[١] انتهى.

ترحم الشيخ عبد الرحمن بن حسن على الحافظ ابن حجر!

سئل **الشيخ حسن بن حسين بن الشيخ** رحمه الله: «عن الفرق بين حَدَّثَنا وأخبرنا وأنبأنا؟ فأجاب: بينهما فرق اصطلاحي عند المحدثين: فإذا قال المحدث: حدثنا، حمل على السماع من الشيخ، وإذا قال أخبرنا حمل على سماع الشيخ؛ فلفظ الإخبار أعم من التحديث، فكل تحديث إخبار ولا ينعكس، قاله ابن دقيق العيد. وأنبأنا من حيث اللغة واصطلاح المتقدمين بمعنى: أخبرنا، إلا في عرف المتأخرين، فهو للإجازة كعنه، فلما كثر واشتهر استغنى المتأخرون عن ذكره؛ قاله خاتمة المحدثين **ابن حجر العسقلاني**، والله أعلم».[٢] انتهى.

وصف الحافظ بخاتمة المحدثين! فأي وصف ومدح أعظم من هذا؟!

وقال أيضا **الشيخ عبد الله بن الشيخ محمد بن عبد الوهاب** رحمه الله: «ثم إنا نستعين على فهم كتاب الله، بالتفاسير المتداولة المعتبرة، ومن أجلها لدينا: تفسير ابن جرير، ومختصره لابن كثير الشافعي، وكذا البغوي، والبيضاوي، والخازن، والحداد، والجلالين، وغيرهم، وعلى فهم الحديث، بشروح الأئمة المبرزين: كالعسقلاني، والقسطلاني، على البخاري، والإمام النووي على مسلم، والمناوي على الجامع الصغير».[٣] انتهى.

ذكر الكتب المعتمدة في تلقي العقيدة ومن ضمنها كتب شروحات الحديث

---

(١) الدرر السنية ٨ / ٢٨٩.

(٢) الدرر السنية ٤ / ١٢٢.

(٣) الدرر السنية ١ / ٢٢٨.

وأبرزها شرح **الحافظ ابن حجر والإمام النووي!**

فهل يعتمد على كتب الزنادقة والجهمية والكفار في فهم الحديث؟!

وليت شعري، حجم الخيانة وشدة الجرم التي وقع فيها أئمة الدعوة النجدية ومن سبقهم من المتأخرين في إرشادهم الناس إلى هذه الكتب المليئة بالكفر والزندقة والإلحاد! فأعانوا على هدم الإسلام وغشه «حاشاهم» حين عظموا صاحب البدعة وأرشدوا الناس إلى كتبه فهذا لسان حال الغلاة! وهذه اللوازم المفترضة والشنيعة المستلزمة من كلامهم تدل على بطلان مذهبهم وفساد زعمهم.

وسئل **الشيخ عبد الله بن الشيخ محمد بن عبد الوهاب** رحمه الله أجزى الله لهما الأجر والثواب: «عن صيام رمضان في السفر، مع إقامة المسافر في الجهاد بإزاء العدو؟

فأجاب: وقد حمل **الحافظ ابن حجر** حديث ابن عباس على غير ما حمله أحمد، وأن مراد ابن عباس بذلك تحديد مدة الإقامة التي أقامها النبي ﷺ بمكة زمن الفتح، فقال رحمه الله باب ما جاء في التقصير، وكم يقيم حتى يقصر: «وكذلك قول القائل: يا علي أو يا حسين، أو يا عباس، أو يا عبد القادر، أو يا عيدروس، أو يا بدوي، أو فلان وفلان، أعطني كذا، أو أجرني من كذا، أو أنا في حسبك أو نحو ذلك، من الألفاظ الشركية التي تتضمن العدل بالله، والتسوية به تعالى وتقدس؛ فهذا لا تأتي شريعة ولا رسالة بإباحته قط، بل هو من شعب الشرك الظاهرة الموجبة للخلود في النار، ومقت العزيز الغفار، وقد نص على ذلك مشايخ الإسلام، حتى ذكره **ابن حجر** في الأعلام مقررا له:

وتأويل الجاهلين، والميل إلى شبه المبطلين، هو الذي أوقع هؤلاء وأسلافهم الماضين، من أهل الكتاب والأميين، في الشرك بالله رب العالمين: فبعضهم يستدل على شركه بالمعجزات والكرامات، وبعضهم برؤيا المنامات، وبعضهم بالقياس على السوالف والعادات، وبعضهم بقول من يحسن به الظن». [١] انتهى.

ذكر كلام **الحافظ ابن حجر** مستدلاً به ومقرراً لما قرره في مسائل الشرك! فإن كان **الحافظ ابن حجر** جهمياً أو أشعرياً كما يزعم الجهلة لما كانوا ينقلوا عنه في أبواب الشرك والكفر ويقررون معتقده، لأن سواء الأشاعرة أو الجهمية مخالفون لعقيدة السلف في هذه الأبواب كما هو معلوم عند العلماء وطلبة العلم!

قال **عبد الرحمن بن حسن** رحمه الله: «قال **الحافظ ابن حجر** رحمه الله في شرح البخاري، في أول كتاب الدعوات من الصحيح: «الدعوات بفتح المهملتين، جمع دعوة بفتح أوله، وهي المسألة الواحدة، والدعاء والطلب والدعاء إلى الشيء الحث إلى فعله، دعوت فلانا سألته، ويطلق أيضا على العبادة». [٢] انتهى.

تأمل كيف ترحم على **الحافظ ابن حجر**، ثم يأتيك المتعالمون ويتبجحون بتكفيره!

قال **الشيخ أبو بطين** رحمه الله: «وقال **الحافظ ابن حجر العسقلاني** رحمه الله في شرح هذا الحديث بعد كلام سبق: بل كل من اطلع من حال شخص على شيء، وخشي أن غيره يغتر بجميل ظاهره؛ فيقع في محذور ما». [٣] انتهى.

---

(١) الدرر السنية ١٢ / ٢٣٦.

(٢) كشف ما ألقاه إبليس من البهرج والتلبيس على قلب داود بن جرجيس ١/ ٢٥٣.

(٣) رسائل وفتاوى أبا بطين ١٩.

وجه الشاهد من ذكر قول أبو بطين أنه ترحم على الحافظ!

ومن كفر الإمام النووي أو **الحافظ ابن حجر** لأجل هذه التأويلات التي لم يكذبوا بها النصوص، سنلزمه بتكفير أئمة من السلف أو تبديعهم، وجل من لا يخطئ، فلو تتبعنا أغلاط العلماء ثم تعقبناها بتكفيرهم وتبديعهم، ما سلم منا أحد.

فإن هؤلاء الغلاة المكفرين لبعض العلماء وقعوا في عدة مغالطات ومخالفات وهي كالتالي:

أ_ فإن الأحكام «النصوص» العامة من« وعيد ولعن وقتل وتكفير وتبديع وتفسيق» الواردة في نصوص الكتاب والسنة أو أقوال سلف الأمة وتقريراتهم مقيدة بتوفر الشروط وانتفاء الموانع عند إنزال الحكم على المعين.

قال **شيخ الإسلام ابن تيمية** رحمه الله: «مع أن أحمد لم يكفر أعيان الجهمية ولا كل من قال إنه جهمي كفره ولا كل من وافق الجهمية في بعض بدعهم؛ بل صلى خلف الجهمية الذين دعوا إلى قولهم وامتحنوا الناس وعاقبوا من لم يوافقهم بالعقوبات الغليظة لم يكفرهم أحمد وأمثاله؛ بل كان يعتقد إيمانهم وإمامتهم؛ ويدعو لهم؛ ويرى الأئتمام بهم في الصلوات خلفهم والحج والغزو معهم والمنع من الخروج عليهم ما يراه لأمثالهم من الأئمة. وينكر ما أحدثوا من القول الباطل الذي هو كفر عظيم وإن لم يعلموا هم أنه كفر؛ وكان ينكره ويجاهدهم على رده بحسب الإمكان؛ فيجمع بين طاعة الله ورسوله في إظهار السنة والدين وإنكار بدع الجهمية الملحدين». [١] انتهى.

---

(١) مجموع الفتاوى ٧/ ٥٠٧.

قلت: تأمل قوله رحمه الله أن **الإمام أحمد** لم يكفر أعيان الجهمية ولا كل من قال أنه جهمي كفره! بل كان يصلي خلفهم ويعتقد إمامتهم.

وفي هذا التقرير من شيخ الإسلام حجةٌ على من قال بتكفير كل جهمي دون النظر إلى توفر الشروط وانتفاء الموانع، فنقول: إما أن ابن تيمية جهل مذهب **الإمام أحمد** أو أنتم تجهلون مذهبه! فإن قلتم أن شيخ الإسلام جهل مذهب **الإمام أحمد** عرفتم أن هذا الكلام ليس بمقبول!

فلا يمكن أن تكونوا أعلم من محقق مذهب الحنابلة ولا سيما ضعفكم الكبير في علم الآثار والحديث.

وإما أن شيخ الإسلام على غير مذهب السلف في تأصيلاته في مسائل الكفر والإيمان، وهذا أيضاً قول فاسد وباطل!

وهذا الكلام على فرض أن المتكلم بصفة عالم محقق جاز له ذلك، أما إن كان من العوام فكلامه مردود لعدم امتلاكه أدوات العالم التي تساعده في استنباط النصوص وفهمها والاستدلال بها على وجه صحيح أو في تخصصه هذا الباب ليكون أهلاً للرد أو يكون كلامه حجة على العالم والله أعلم.

وقال أيضاً رحمه الله: «وسبب هذا التنازع تعارض الأدلة فإنهم يرون أدلة توجب إلحاق أحكام الكفر بهم ثم إنهم يرون من الأعيان الذين قالوا تلك المقالات من قام به من الإيمان ما يمتنع أن يكون كافرا فيتعارض عندهم الدليلان وحقيقة الأمر أنهم أصابهم في ألفاظ العموم في كلام الأئمة ما أصاب الأولين في ألفاظ العموم في نصوص الشارع كلما رأوهم قالوا: من قال كذا فهو كافر اعتقد المستمع أن هذا اللفظ شامل لكل من قاله ولم يتدبروا أن التكفير له

شروط وموانع قد تنتفي في حق المعين وأن تكفير المطلق لا يستلزم تكفير المعين إلا إذا وجدت الشروط وانتفت الموانع يبين هذا أن **الإمام أحمد** وعامة الأئمة: الذين أطلقوا هذه العمومات لم يكفروا أكثر من تكلم بهذا الكلام بعينه.

فإن **الإمام أحمد** رَحِمَهُ اللَّهُ مثلا قد باشر الجهمية الذين دعوه إلى خلق القرآن ونفي الصفات وامتحنوه وسائر علماء وقته وفتنوا المؤمنين والمؤمنات الذين لم يوافقوهم على التجهم بالضرب والحبس والقتل والعزل عن الولايات وقطع الأرزاق ورد الشهادة وترك تخليصهم من أيدي العدو بحيث كان كثير من أولي الأمر إذ ذاك من الجهمية من الولاة والقضاة وغيرهم: يكفرون كل من لم يكن جهميا موافقا لهم على نفي الصفات مثل القول بخلق القرآن ويحكمون فيه بحكمهم في الكافر فلا يولونه ولاية ولا يفتكونه من عدو ولا يعطونه شيئا من بيت المال ولا يقبلون له شهادة ولا فتيا ولا رواية ويمتحنون الناس عند الولاية والشهادة والافتكاك من الأسر وغير ذلك.

فمن أقر بخلق القرآن حكموا له بالإيمان ومن لم يقر به لم يحكموا له بحكم أهل الإيمان ومن كان داعيا إلى غير التجهم قتلوه أو ضربوه وحبسوه. ومعلوم أن هذا من أغلظ التجهم فإن الدعاء إلى المقالة أعظم من قولها وإثابة قائلها وعقوبة تاركها أعظم من مجرد الدعاء إليها والعقوبة بالقتل لقائلها أعظم من العقوبة بالضرب.

ثم إن **الإمام أحمد** دعا للخليفة وغيره. ممن ضربه وحبسه واستغفر لهم وحللهم مما فعلوه به من الظلم والدعاء إلى القول الذي هو كفر ولو كانوا مرتدين عن الإسلام لم يجز الاستغفار لهم؛ فإن الاستغفار للكفار لا يجوز

بالكتاب والسنة والإجماع وهذه الأقوال والأعمال منه ومن غيره من الأئمة صريحة في أنهم لم يكفروا المعينين من الجهمية الذين كانوا يقولون: القرآن مخلوق وإن الله لا يرى في الآخرة وقد نقل عن أحمد ما يدل على أنه كفر به قوما معينين. فأما أن يذكر عنه في المسألة روايتان ففيه نظر أو يحمل الأمر على التفصيل. فيقال: من كفره بعينه؛ فلقيام الدليل على أنه وجدت فيه شروط التكفير وانتفت موانعه ومن لم يكفره بعينه؛ فلانتفاء ذلك في حقه هذه مع إطلاق قوله بالتكفير على سبيل العموم». (١)

وقال أيضاً رحمه الله: «ومع هذا **فالإمام أحمد** رحمه الله ترحم عليهم واستغفر لهم لعلمه بأنهم لمن يبين لهم أنهم مكذبون للرسول ولا جاحدون لما جاء به ولكن تأولوا فأخطئوا وقلدوا من قال لهم ذلك». (٢) انتهى.

أقول: بيّن شيخ الإسلام أن من أخطأ في هذا الباب كان لسوء فهمه بإطلاقات السلف وعدم تفريقه بين الأحكام العامة والأحكام الخاصة أي عند «تنزيلها على الأعيان» ويشترط لذلك توفر الشروط وانتفاء الموانع. وأما الرؤوس المعاقبين مع أنهم أشد ذنباً من الداعين لها كما أشار شيخ الإسلام فهؤلاء منهم من عذرهم الإمام لأنه كان يعلم أنهم متأولون غير جاحدين ولا مكذبين بنصوص الصفات ولم تتوفر فيهم الشروط، ومن كفّر منهم بناءً على أنهم مكذبون للنصوص مع توفر الشروط وإقامة الحجة في حقهم.

وقال رحمه الله: «**فإن نصوص الوعيد التي في الكتاب والسنة ونصوص**

---

(١) مجموع الفتاوى ١٢/ ٤٨٧.

(٢) مجموع الفتاوى ٢٣/ ٣٤٩.

الأئمة بالتكفير والتفسيق ونحو ذلك لا يستلزم ثبوت موجبها في حق المعين إلا إذا وجدت الشروط وانتفت الموانع لا فرق في ذلك بين الأصول والفروع». [١]

وقال أيضاً رحمه الله: «قيل له: الإجماع منعقد على تحريم لعنة معين من أهل الفضل. أما لعن الموصوف فقد عرفت الخلاف فيه. وقد تقدم أن لعن الموصوف لا تستلزم إصابة كل واحد من أفراده، إلا إذا وجدت الشروط، وارتفعت الموانع، وليس الأمر كذلك. ويقال له أيضا: كل ما تقدم من الأدلة الدالة على منع حمل هذه الأحاديث على محل الوفاق ترد هنا». [٢]

وقال أيضاً رحمه الله: «فقد تبين أن هذا القول كفر ولكن تكفير قائله لا يحكم به حتى يكون قد بلغه من العلم ما تقوم به عليه الحجة التي يكفر تاركها ودلائل فساد هذا القول كثيرة في الكتاب والسنة واتفاق سلف الأمة وأئمتها ومشايخها لا يحتاج إلى بسطها». [٣]

الرد على شبهة أن الأمام أحمد رحمه الله كفّر المعتصم:

قال **سليمان بن عبد الله السجزي** رحمه الله: «فلما وقف بين يديه وسلم عليه، قال له: يا أحمد تكلم ولا تخف. فقال أحمد: والله يا أمير المؤمنين، لقد دخلت عليك وما في قلبي مثقال حبة من الفزع. فقال له المعتصم: ما تقول في القرآن؟ فقال: كلام الله، قديم غير مخلوق، قال الله عز وجل: ﴿**وإن أحد من المشركين**

(١) مجموع الفتاوى ١٠/ ٣٧٢.

(٢) رفع الملام عن الأئمة الأعلام ١/ ٨٢.

(٣) مجموع الفتاوى ١١/ ٤١٣.

استجارك فأجره حتى يسمع كلام الله﴾. [١]

قال له المعتصم: كيف كنت فى محبسك الليلة يا ابن حنبل؟ قال: كنت بخير والحمد لله. فقال: يا أحمد، إنّي رأيت البارحة رؤيا. قال: وما رأيت يا أمير المؤمنين؟». [٢]

قال **شيخ الإسلام ابن تيمية** رحمه الله: «ثم إن **الإمام أحمد** الذي هو أشد الناس على أهل البدع قد كان يقول للمعتصم: يا أمير المؤمنين، ويرى طاعة الخلفاء الداعين إلى القول بخلق القرآن، وصلاة الجمع والأعياد خلفهم ولو سمع **الإمام أحمد** من يقول هذا القول، الذي لم يرد عن النبي ﷺ، ولا عن أحد قبله: لأنكره أشد الإنكار. فقد كان ينكر أقل من هذا». [٣] انتهى.

قلت: تأمل كيف نادى **الإمام أحمد** الخليفة معتصم بوصف أمير المؤمنين، فلو كان يراه كافراً لما وصفه بهذا الوصف! بل كان يرى طاعته وعدم الخروج عليه، مع أنه كان رأساً في هذه البدعة إذ أنه كان يعذب ويمتحن، والإمام لم يكفره لأنه كان متأولاً جاهلاً بحقيقة قول الجهمية أما من قال بأنه تاب فيجاب عن هذا بأن توبته لم تكون عن بدعة المخلوقية ولكن ما فعله ب**الإمام أحمد** من تعذيب وضرب. ولو سلمنا لكم جدلاً أنه تاب كما تدعون، ثم نسألكم هل أحمد كفر المعتصم قبل أن يتوب من بدعة الجهمية؟

وقال **إبراهيم الحربي** رحمه الله: «أحل **الإمام أحمد** رحمه الله من حضر ضربه وكل

---

(١) طبقات الحنابلة لابن أبي يعلى؛ ١/ ١٦٤.

(٢) طبقات الحنابلة لابن أبي يعلى ١/ ١٦٥.

(٣) ذيل طبقات الحنابلة ٢/ ١٥٦.

من شايع فيه والمعتصم، وقال: لولا أن ابن أبي دؤاد داعية لأَحللته». [١] انتهى.

وممن ذكر أن الداعية يفسق ولا يكفر الموفق ابن قدامة رحمه الله استدلالاً بوصف **الإمام أحمد** للمعتصم بأمير المؤمنين! فهل تكفرونه بهذا القول، لأن الغلاة المكفرين للعلماء الذين جانبوا الصواب في باب الصفات انقسموا إلى عدة فرق فمنها فرقة ترى كفر ابن قدامة لأنه مفوض لمعاني الصفات مخالف لمذهب السلف فيها! وفرقة تحكي بإسلام ابن قدامة فالسؤال موجه لهم.

قال **البهوتي** رحمه الله: «قال المجد الصحيح أن كل بدعة كفرنا فيها الداعية فإنا نفسق المقلد فيها كمن يقول بخلق القرآن أو بأن ألفاظنا به مخلوقة أو أن علم الله عز وجل مخلوق أو أن أسماءه مخلوقة أو أنه لا يرى في الآخرة أو يسب الصحابة تديناً، أو أن الإيمان مجرد الاعتقاد وما أشبه ذلك، فمن كان عالما في شيء من هذه البدع يدعو إليه ويناظر عليه فهو محكوم بكفره نص أحمد على ذلك في مواضع انتهى، واختار الموفق: لا يكفر مجتهدهم الداعية في رسالته إلى صاحب التلخيص لقول أحمد للمعتصم: يا أمير المؤمنين «ومن أخذ بالرخص فسق» قال القاضي غير متأول ولا مقلد». [٢] انتهى.

قلت: تأملوا أن عفو **الإمام أحمد** لم يكن حصراً في المعتصم بل عفا عن كل من ضربه وتأثر بقول الجهمية وهذا يدلك أن الإمام لو كان يراهم مرتدين عن الإسلام لما عفا عنهم، فماذا ينفعهم عفو الإمام إن عفا عنهم والكافر مخلد في نار جهنم!

---

(١) الجامع لعلوم الإمام أحمد ٣/ ٤٧٧.

(٢) كشف القناع ٦/ ٤٢٠.

«وفيها امتحن المعتصم الإمام أبا عبد الله أحمد بن حنبل رحمه الله وهل ضربه بين يديه أم لا؟ ففيه قولان: أحدهما: أنه ضربه بين يديه، واختلفوا في السياط التي ضربها على أقوال: أحدها: أنها كانت ثمانية عشر، سوطا. والثاني: ثمانين سوطا. والثالث: تسعة وعشرين. ثم ندم المعتصم على ضربه وعفا عنه». (١)

قال **ابن أبي حاتم** رحمه الله: «وحدثنا أحمد بن سنان قال: بلغني أن أحمد بن حنبل جعل المعتصم في حل يوم فتح بابل أو في يوم فتح عمورية، فقال: هو في حل من ضربي».

قال **عبد الله بن أحمد بن حنبل** رحمه الله: «قال لي أبي: وجه إليَّ الواثق أن أجعل المعتصم في حل من ضربه إياي. فقلت: ما خرجت من داره حتى جعلته في حل، وذكرت قول النبي صلى الله عليه وسلم: «**لا يقوم يوم القيامة إلا من عفا فعفوت عنه**». (٢)

وقال **ابن سماعة** رحمه الله: «وسمعته يقول: كل من ذكرني في حل إلا مبتدع. وقد جعلت أبا إسحاق، يعني المعتصم، في حل. ورأيت الله تعالى يقول: ﴿**وليعفوا وليصفحوا ألا تحبون أن يغفر الله لكم**﴾ وأمر النبي صلى الله عليه وسلم أبا بكر بالعفو في قصة مسطح. قال أبو عبد الله: العفو أفضل وما ينفعك أن يعذّب أخوك المسلم في سبيلك». (٣) انتهى.

كما قلنا أن المعتصم تاب عن ظلمه بحق **الإمام أحمد** فعفا عنه الإمام ولم يكن توبته عن بدعة الجهمية.

---

(١) مرآة الزمان ١٤/ ٢٣٨.

(٢) الجامع لعلوم الإمام أحمد ٣/ ٤٧٧.

(٣) تاريخ الإسلام ١٨/ ٨٣.

وقول **الإمام أحمد** رحمه الله: «إلا مبتدع»: أي من كفّره من رؤوسهم لم يكن في حل لقوله: «لولا أن ابن أبي دؤاد داعية لأَحللته». انتهى.

تخبط الغلاة في عدم ضبط الناقض في تكفير المخالفين في الأسماء والصفات:

ب_ المغالطة الثانية التي وقع فيها هؤلاء المتعالمون في عدم ضبط منهج السلف وفهم مرادهم من الإطلاقات والعمومات ومعرفة المناط الكفري الذي علقوا عليه الكفر فيقال أما من كفرهم السلف فلأجل تكذبيهم الصريح بمحكم النصوص ويدل على ذلك قول الإمام ابن بطة وشيخ الإسلام رحمهما الله.

قال **ابن بطة** رحمه الله: «وسوءة لمن عدل عنهم وكان تابعا ومؤثما بجهم الملعون وشيعته مثل: ضرار، وأبي بكر الأصم، وبشر المريسي، وابن أبي دؤاد، والكرابيسي وشعيب الحجام، وبرغوث، والنظام، ونظرائهم من رؤساء الكفر، وأئمة الضلال الذين جحدوا القرآن، وأنكروا السنة، وردوا كتاب الله وسنة رسول الله، وكفروا بهما جهارا وعمدا، وعنادا وحسدا، وبغيا وكفرا». [1] انتهى.

أقول: تأمل إلى قوله رحمه الله جحدوا القرآن وأنكروا السنة وكفروا بهما جهاراً، فمن كان هذا حاله فلا شك في كفره لأنه من أقبح أنواع الكفر والإلحاد بل لا شك في كفر من توقف فيه بعد العلم بحاله وحقيقة مقاله.

قال **شيخ الإسلام ابن تيمية** رحمه الله: «وأما إطلاق القول بأن الله لم يكلم

---

(١) الإبانة الكبرى ٦/ ٨٣.

موسى فهذه مناقضة لنص القرآن فهو أعظم من القول بأن القرآن مخلوق وهذا بلا ريب يستتاب فإن تاب وإلا قتل فإنه أنكر نص القرآن». (١) انتهى.

تأمل تعليق شيخ الإسلام الكفر على التكذيب الصريح للقرآن، فإن قال إنّ الله لم يكلم موسى كان مكذباً لقوله تعالى: ﴿وَكَلَّمَ اللَّهُ موسى تَكليمًا﴾ فيكون حينئذٍ كافراً.

جاء في محنة خلق القرآن عن الإمام أحمد رحمه الله حيث يقول: «ابنه صالح رحمة الله عليه: «قال أبي: كان يوجه إلي كل يوم برجلين، أحدهما يقال له: أحمد بن أحمد بن رباح، والآخر أبو شعيب الحجام؛ فلا يزالان يناظرانني؛ حتى إذا قاما؛ دعي بقيد فزيد في قيودي؛ فصار في رجلي أربعة أقياد؛ فلما كان في اليوم الثالث: دخل علي رجلان، فناظرني أحدهما؛ فقلت له: ما تقول في علم الله ؟ قال مخلوق؛ فقلت: كفرت بالله؛ قال الرسول الذي كان يحضر من قبل إسحاق بن إبراهيم: إن هذا رسول أمير المؤمنين؛ فقلت: إن هذا قد كفر». (٢)

وقال رحمه الله: «وقلت لصاحبه ابن رباح الذي جاء معه: إن هذا أعني: أبا شعيب قد كفر، زعم أن علم الله مخلوق». (٣) انتهى.

تأمل كيف أن **الإمام أحمد** كفر شعيب الحجام بعينه حين التزم بقوله أن علم الله مخلوق وصرح بها.

قال **شيخ الإسلام ابن تيمية** رحمه الله: «وكذلك قال مالك رحمه الله والشافعي

---

(١) مجموع الفتاوى ١٢/ ٥٠٨ .

(٢) سير أعلام النبلاء ١١/ ٢٤٣.

(٣) الجامع لعلوم الإمام أحمد ٣/ ٤٧٢.

وأحمد في القدري: إن جحد علم الله كفر ولفظ بعضهم ناظروا القدرية بالعلم فإن أقروا به خصموا وإن جحدوه كفروا. وسئل أحمد عن القدري: هل يكفر؟ فقال: إن جحد العلم كفر وحينئذ فجاحد العلم هو من جنس الجهمية». [١] انتهى.

تأمل قوله إن جحد العلم كفر فعلق تكفيره على جحده لعلم الله.

وقال أيضاً رحمه الله: «وكذلك الشافعي لما قال لحفص الفرد حين قال: القرآن مخلوق: كفرت بالله العظيم. بين له أن هذا القول كفر ولم يحكم بردة حفص بمجرد ذلك؛ لأنه لم يتبين له الحجة التي يكفر بها ولو اعتقد أنه مرتد لسعى في قتله». [٢]

علل شيخ الإسلام بعدم تكفير **الإمام الشافعي** لحفص الفرد بخفاء الحجة عليه.

قال **الدارمي** رحمه الله: «بلغنا أن بعض أصحاب بشر المريسي قال: كيف تصنعون بهذه الأسانيد التي يحتجون بها علينا في ردِّ مذهبنا مما لا يمكن التكذيب بها؟ قال: لا تردوه فتفضحوا، ولكن غالطوهم بالتأويل، فتكونوا قد رددتم بلطف إذ لم يمكنكم رد بعنف». [٣] انتهى.

تبين لكم أنهم تستروا باسم التأويل ليردوا نصوص الصفات، وما ذهبوا إلى التأويل إلا لأجل أن ينفوا صفات الله وكان مرادهم منه تكذيب النصوص

---

(١) مجموع الفتاوى ٢٣/ ٣٤٩.

(٢) مجموع الفتاوى ٢٣/ ٣٤٩ .

(٣) نقض الدارمي على المريسي ٢/ ٨٦٨.

ورد الصفات جملة يبين هذا أكثر كلام **ابن المبرد** رحمه الله حيث قال حاكياً مذهب الأشعري في الصفات: «وأن المعتزلة والرافضة عطلوا، فقالوا: لا قدرة، ولا سمع، ولا بصر، ولا حياة، ولا بقاء، والمجسمة شبهوا، وأنه سلك مذهبا بينهما، قلت: بل مذهبه التأويل، ورد آيات الصفات والأحاديث بالتأويل العقلي، فالمعتزلة والجهمية صرحوا بالنفي، وهو موه على الناس، وحقيقة قوله النفي، لأنه أثبت الصفات وتأولها ورد غالبها إلى غير الظاهر منه حججه العقلية، وترك الأمور النقلية». (١)

قال **أبو الحسن الأشعري** رحمه الله: «وقالوا أن الله جل ثناؤه وتقدست أسماؤه لا صفات له وأنه لا علم له ولا قدرة ولا حياة له ولا سمع له ولا بصر له ولا عز له ولا جلال له ولا عظمة له ولا كبرياء له وكذلك قالوا في سائر صفات الله عز وجل التي يوصف بها لنفسه وهذا قول أخذوه عن إخوانهم من المتفلسفة الذين يزعمون أن للعالم صانعًا لم يزل ليس بعالم ولا قادر ولا حي ولا سميع ولا بصير ولا قديم». (٢)

قال **شيخ الإسلام ابن تيمية** رحمه الله: «وزعمت الجهمية أن الله لا علم له ولا قدرة ولا حياة ولا سمع ولا بصر له، وأرادوا أن ينفوا أن الله عالم قادر حي سميع بصير، فمنعهم خوف السيف من إظهارهم نفي ذلك، فأتوا بمعناه، لأنهم إذا قالوا: لا علم لله ولا قدرة له، فقد قالوا: إنه ليس بعالم ولا قادر، ووجب ذلك عليهم، وهذا إنما أخذوه عن أهل الزندقة والتعطيل، لأن الزنادقة قال

---

(١) جمع الجيوش ١/ ١٤٤.

(٢) مقالات الإسلاميين / ٣٦٣.

كثير منهم: إن الله ليس بعالم ولا قادر ولا حي ولا سميع ولا بصير، فلم تقدر المعتزلة أن تفصح بذلك، فأتت بمعناه، وقالت: إن الله عالم قادر حي سميع بصير من طريق التسمية، من غير أن يثبتوا له حقيقة العلم والقدرة والسمع والبصر،من غير أن نثبت له علما وقدرة وسمعا وبصرا وهؤلاء الذين ذكر قولهم قالوا ليس بعالم ولا قادر ولا حي ولا سميع ولا بصير وهؤلاء شر من الملاحدة الذين تقدم ذكرهم». (١)

قال **العمراني** رحمه الله «اعلم أن جهما ومن تابعه قالوا: لا قدرة لله ولا علم ولا حياة ولا إرادة ولا سمع ولا بصر ولا كلام».

«وخافت المعتزلة والقدرية السيوف إن أظهروا القول بقوله قالوا: إن الله قادر حي عالم مريد سميع بصير، ولكن ليس له قدرة ولا حياة ولا علم، ولا إرادة، ولا سمع، ولا بصر، بل هو موصوف بهذه الصفات لذاته». (٢)

قال **شيخ الإسلام ابن تيمية** رحمه الله: «ولهذا لما اطلع الأئمة على أن هذا حقيقة قول الجهمية سموهم معطلة وكان جهم ينكر أن يسمى الله شيئا». (٣)

وقال **شيخ الإسلام ابن تيمية** رحمه الله: «ولهذا كان السلف والأئمة يسمون نفاة الصفات: معطلة؛ لأن حقيقة قولهم تعطيل ذات الله تعالى، وإن كانوا هم قد لا يعلمون أن قولهم مستلزم للتعطيل». (٤)

---

(١) التسعينية ٢/ ٤٥٤.

(٢) الانتصار في الرد على المعتزلة القدرية الأشرار ١/ ٢٤٧.

(٣) مجموع الفتاوى ٣/ ٧٥.

(٤) مجموع الفتاوى ٥/ ٣٢٦.

وقال أيضاً رحمه الله: «واعلم أن الجهمية المحضة كالقرامطة ومن ضاهاهم: ينفون عنه تعالى اتصافه بالنقيضين حتى يقولون ليس بموجود ولا ليس بموجود ولا حي ولا ليس بحي ومعلوم أن الخلو عن النقيضين ممتنع في بدائه العقول كالجمع بين النقيضين. وآخرون وصفوه بالنفي فقط فقالوا ليس بحي ولا سميع ولا بصير؛ وهؤلاء أعظم كفرا من أولئك من وجه وأولئك أعظم كفرا من هؤلاء من وجه». (١)

وقال رحمه الله: «فالقرامطة الذين قالوا لا يوصف بأنه حي ولا ميت، ولا عالم ولا جاهل، ولا قادر ولا عاجز، بل قالوا لا يوصف بالإيجاب ولا بالسلب، فلا يقال حي عالم ولا ليس بحي عالم، ولا يقال هو عليم قدير ولا يقال ليس بقدير عليم، ولا يقال هو متكلم مريد، ولا يقال ليس بمتكلم مريد، قالوا لأن في الإثبات تشبيها بما تثبت له هذه الصفات، وفي النفي تشبيه له بما ينفي عنه هذه الصفات». (٢)

وقال أيضاً رحمه الله: «فالجهمية المعطلة نفاة الصفات من المتفلسفة والمعتزلة وغيرهم الذين امتحنوا المسلمين كما تقدم كانوا على هذا الضلال». (٣) انتهى.

قلت: تأمل رحمك اللَّه كيف أنهم أنكروا صفات الله صراحة فقالوا لا علم له ولا قدرة له ولا سمع له بل ولا عظمة له ولا كبرياء له وكل هذا تكذيب للقرآن وانتقاص منه سبحانه وهو كفر صريح!

---

(١) مجموع الفتاوى ٣/ ٣٩.

(٢) شرح العقيدة الأصفهانية ١/ ١٢٥.

(٣) مجموع الفتاوى ١١/ ٤٨٤.

فأين قال **الإمام ابن حجر** رحمه الله أو الإمام النووي رحمه الله أن الله سبحانه وتعالى لا قدرة له ولا علم له ولا بصر له أو قالا أن الله قدير بلا قدرة عليم بلا علم أو أن الله لا عظمة له ولا كبرياء له يا غلاة الحدادية لكي تجعلوهم من رؤوس الجهمية؟!

أم أنكم أخذتم إطلاقات السلف على ظاهرها دون فهم مرادهم منها وعدم معرفة من كانوا يقصدون بها ويعنون!

فأولئك صرحوا برد الصفات بقولهم لا قدرة ولا سمع ولا بصر، أو قالوا هو قادر وحي ولكن لا قدرة له ولا حياة له، أما من أثبت اللفظ وحرف المعنى وصرفه عن ظاهره كأن يقول أن الله له يدان ولكن بمعنى القوة أو القدرة، فهو لم ينكر اليد صراحة ولكن حملها على غير ظاهرها ولا شك في بطلان هذا التأويل وأنه مخالف لما كان عليه السلف وأنه بدعة، ولكنه لا يعتبر ناقض من نواقض الإسلام، ومن قال أنه كفر يثبت ذلك بأدلة القرآن والسنة ويبين أن هذا التأويل هو إنكار صريح للصفة ويبين تكفير السلف لمن تأول هل كان بحق من أنكر الصفة صريحاً «اللفظ والمعنى» أم من تأول المعنى مع إثبات اللفظ؟!

أما من أخذ إطلاقات السلف على عمومها في زمانهم التي كانوا يريدون بها الجهمية المعطلة الغلاة المنكرين صفات الله جملة وتفصيلاً فلم يثبتوا لفظاً ولا معنى وأنزلها على من ذكرنا فقد أخطأ في الحكم وفهم السلف.

بل هؤلاء مبتدعة كما نص على ذلك عدد من العلماء منهم أبو نصر السجزي رحمه الله حين قال: «فكل مدع للسنة يجب أن يطالب بالنقل الصحيح بما يقوله، فإن أتى بذلك علم صدقه، وقيل قوله، وإن لم يتمكن من نقل ما يقوله عن السلف، علم أنه محدث زائغ، وأنه لا يستحق أن يصغي إليه أو ينظر في قوله، وخصومنا

المتكلمون معلوم منهم أجمع اجتناب النقل والقول به بل تمحينهم لأهله ظاهر، ونفورهم عنهم بين، وكتبهم عارية عن إسناد بل يقولون: قال الأشعري، وقال ابن كلاب، وقال القلانسي، وقال الجبائي». (١)

وقال أيضاً رحمه الله: «بلي أهل السنة بعد هؤلاء أي: المعتزلة بقوم يدعون أنهم من أهل الاتباع، وضررهم أكثر من ضرر المعتزلة وغيرهم وهم أبو محمد بن كلاب وأبو العباس القلانسي، وأبو الحسن الأشعري معللا رأيه هذا بقوله: «فهؤلاء يردون على المعتزلة بعض أقاويلهم ويردون على أهل الأثر أكثر مما ردوه على المعتزلة». (٢)

وقال رحمه الله: «لأن المعتزلة قد أظهرت مذهبها ولم تستقف ولم تموه، بل قالت: إن الله بذاته في كل مكان وإنه غير مرئي، وأنه لا سمع له ولا بصر؛ فعرف أكثر المسلمين مذهبهم وتجنبوهم وعدوهم أعداء. والكلابية، والأشعرية قد أظهروا الرد على المعتزلة، والذب عن السنة وأهلها، وقالوا في القرآن وسائر الصفات ما ذكرنا بعضه». (٣)

قال **شيخنا الجليل أبو براءة السيف حفظه الله**: «وبالتالي فمن قال أن الله ليس بعال وليس بمتعال وليس بأعلى وليس فوق السماوات السبع وأنه لم يستو على العرش، فهو كافر لتكذيبه القرآن والسنة الصحيحة.

ولكن من أقر بأنه أعلى وعالٍ ومتعال ، ولم ينف الصفة التي جاءت في

---

(١) رسالة السجزي إلى أهل زبيد ١/ ١٤٦.

(٢) رسالة السجزي إلى أهل زبيد في الرد على من أنكر الحرف والصوت ١/ ٣٤.

(٣) رسالة السجزي إلى أهل زبيد في الرد على من أنكر الحرف والصوت ١/ ٢٧٠ .

القرآن نفياً صريحاً لكن تأول معناها بأن المقصود بها على المكانة وعلو القهر فهذا لم يكفره أهل السنة، وإنما قالوا بتبديع قوله هذا وتبديعه في هذا الباب.

وهذا حال الإمام النووي رحمه الله والحافظ ابن حجر رحمه الله، مع أن لهم أقوال صريحة تدل على رجوعهم لقول أهل السنة في باب الصفات فالشاهد أن تأويلهم لمعنى هذه الصفة، ليس بناقض صريح أصلاً حتى نقول بأنهم وقعوا في كفر صريح وعُذروا بالتأويل بعد ذلك فالناقض الصريح هو النفي الصريح للصفة المذكورة في القرآن والسنة الصحيحة، وهم لم ينفوا نفياً صريحاً ولكن تأولوا معنى الصفة لا إنكاراً صريحاً للصفة، وأن لازم هذا التأويل للصفة هو النفي، وليس أن التأويل هو بذاته نفي صريح للصفة.

فإشكالنا معكم ليس في حكم منكر الصفة الثابتة لله، كصفة العلو خلافنا معكم في أن ما تعدونه أنتم بفهومكم إنكاراً صريحاً للصفة، ترى كثيراً منه كلاماً محتملاً ليس بصريح في الإنكار، أو تأويلاً بدعياً لمعنى والله أعلى وأعلم». [١] انتهى.

قلت: كما وضحنا فهو بدعهم وبين أنهم متكلمة وأن لهم ردود على المعتزلة، وأن ضررهم على أهل الأثر أكثر من الجهمية والمعتزلة بسبب عدم نفيهم للصفات صريحاً وإثباتهم منها شيئاً قليلاً، وكذلك إظهارهم الدفاع عن السنة.

قال **شيخ الإسلام ابن تيمية** رحمه الله عن مثل هؤلاء: «ابن خزيمة وغيره أن **الإمام أحمد** كان يحذر مما ابتدعه عبد الله بن سعيد بن كلاب وعن أصحابه

---

(١) مناظرة أحد الغلاة ٢٣.

كالحارث وذلك لما علموه في كلامهم من المسائل والدلائل الفاسدة وإن كان في كلامهم من الأدلة الصحيحة وموافقة السنة مالا يوجد في كلام عامة الطوائف فإنهم أقرب طوائف أهل الكلام إلى السنة والجماعة والحديث وهم يعدون من أهل السنة والجماعة عند النظر إلى مثل المعتزلة والرافضة ونحوهم بل هم أهل السنة والجماعة في البلاد التي يكون أهل البدع فيها المعتزلة والرافضة ونحوهم».[١]

تأمل قول **شيخ الإسلام ابن تيمية** رحمه الله في الأشاعرة والكلابية وأنهم أقرب الطوائف إلى أهل الحديث لموافقتهم لهم في مسائل وأبواب. أما قوله أنهم أهل السنة والجماعة فقيد ذلك في البلدان التي لا يوجد فيها أهل السنة والجماعة أهل الحديث والأثر لأنهم أقربوا الطوائف إليهم.

قال **شيخ الإسلام ابن تيمية** رحمه الله: «ولهذا لما اطلع الأئمة على أن هذا حقيقة قول الجهمية سموهم معطلة وكان جهم ينكر أن يسمى الله شيئا».[٢]

وقال **شيخ الإسلام ابن تيمية** رحمه الله: «ولهذا كان السلف والأئمة يسمون نفاة الصفات: معطلة؛ لأن حقيقة قولهم تعطيل ذات الله تعالى، وإن كانوا هم قد لا يعلمون أن قولهم مستلزم للتعطيل».[٣]

وقال أيضاً رحمه الله: «واعلم أن الجهمية المحضة كالقرامطة ومن ضاهاهم: ينفون عنه تعالى اتصافه بالنقيضين حتى يقولون ليس بموجود ولا ليس

---

(١) بيان تلبيس الجهمية ٣/ ٥٣٧.

(٢) مجموع الفتاوى ٣/ ٧٥.

(٣) مجموع الفتاوى ٥/ ٣٢٦.

بموجود ولا حي ولا ليس بحي ومعلوم أن الخلو عن النقيضين ممتنع في بدائه العقول كالجمع بين النقيضين. وآخرون وصفوه بالنفي فقط فقالوا ليس بحي ولا سميع ولا بصير؛ وهؤلاء أعظم كفرا من أولئك من وجه وأولئك أعظم كفرا من هؤلاء من وجه». (١)

قال **شيخ الإسلام ابن تيمية** رحمه الله: «وإنما كان يكفر الجهمية المنكرين لأسماء الله وصفاته؛ لأن مناقضة أقوالهم لما جاء به الرسول ﷺ ظاهرة بينة: ولأن حقيقة قولهم تعطيل الخالق وكان قد ابتلي بهم حتى عرف حقيقة أمرهم وأنه يدور على التعطيل وتكفير الجهمية مشهور عن السلف والأئمة». (٢)

قال **شيخ الإسلام ابن تيمية** رحمه الله: «فالقرامطة الذين قالوا لا يوصف بأنه حي ولا ميت، ولا عالم ولا جاهل، ولا قادر ولا عاجز، بل قالوا لا يوصف بالإيجاب ولا بالسلب، فلا يقال حي عالم ولا ليس بحي عالم، ولا يقال هو عليم قدير ولا يقال ليس بقدير عليم، ولا يقال هو متكلم مريد، ولا يقال ليس بمتكلم مريد، قالوا لأن في الإثبات تشبيها بما تثبت له هذه الصفات، وفي النفي تشبيه له بما ينفي عنه هذه الصفات». (٣)

قال **عبد القاهر البغدادي** رحمه الله: «وقد نفت المعتزلة عنه جميع الصفات الأزلية وقالوا ليس له قدرة ولا علم ولا حياة ولا رؤية». (٤)

---

(١) مجموع الفتاوى ٣/ ٣٩.

(٢) مجموع الفتاوى ٢٣/ ٣٤٨.

(٣) شرح العقيدة الأصفهانية ١/ ١٢٥.

(٤) الفرق بين الفرق ١/ ٣٢٢.

وقال **عبد الله بن المبارك** رحمه الله: «نعرف ربنا عز وجل فوق سبع سماوات على العرش بائن من خلقه بحد ولا نقول كما قالت الجهمية هاهنا وأشار بيده إلى الأرض».[١]

قال **الإمام النووي** رحمه الله: «قال العلماء إنما تميزت آية الكرسي بكونها أعظم لما جمعت من أصول الأسماء والصفات من الإلهية والوحدانية والحياة والعلم والملك والقدرة والإرادة وهذه السبعة أصول الأسماء والصفات والله أعلم».[٢]

بوب **الإمام ابن حجر** رحمه الله في فتح الباري: «قوله باب قول الله تعالى إن الله هو الرزاق ذو القوة المتين» ثم نقل كلام ابن بطال وهو يستدل به «والقوة من صفات الذات وهي بمعنى القدرة ولم يزل الله ذا قوة وقدرة ولم تزل قدرته موجودة قائمة به موجبة له حكم القادرين والمتين بمعنى القوي وهو في اللغة الثابت الصحيح وقال البيهقي القوي التام القدرة لا ينسب إليه عجز في حالة من الأحوال ويرجع معناه إلى القدرة والقادر هو الذي له القدرة الشاملة والقدرة صفة له قائمة بذاته والمقتدر هو التام القدرة الذي لا يمتنع عليه شيء».[٣]

وقال أيضاً رحمه الله: «والإيمان بالله هو التصديق بوجوده وأنه متصف بصفات الكمال منزه عن صفات النقص».[٤] انتهى.

أقول: تأمل هداك اللَّه كيف أن هؤلاء العلماء أثبتوا لله صفات الكمال

---

(١) السنة لعبد الله بن أحمد ١/ ١٧٤.

(٢) شرح النووي على مسلم ٦/ ٩٤.

(٣) فتح الباري لابن حجر ١٣/ ٣٦٠.

(٤) فتح الباري لابن حجر ١/ ١١٧.

مع تنزيهه سبحانه من كل ما يعودوا له بالنقص والعيب، ثم يجعلونهم كالقرامطة والباطنية والفلاسفة والملاحدة وغلاة الجهمية ونفاة الصفات كابن سينا الذي سماه الإمام ابن القيم إمام الملحدين والحلاج والطوسي وابن الفارض وجهم بن صفوان الذين أنكروا صفات الرحمن مطلقاً والفريق الآخر توقفوا فيها فلم يثبتوا لله لا حياة ولا عدم حياة ولا قدرة ولا عدم قدرة أو من شبهوا الله بخلقه وماثلوه بهم ومن قال بحلوله في المخلوقات ووصفوه بالمعدومات!

فأي ظلم وإجحاف هذا بأن تقارن هؤلاء الملاحدة والزنادقة بهؤلاء الأعلام الفطاحلة! أثبتوا أن **الحافظ ابن حجر والإمام النووي** قالوا ما قالوه هؤلاء ثم كفروهم وبدعوهم؟!

ولا يدري الطاعنون أن هؤلاء العلماء كانت لهم صولات في نصرة السنة وتبديع من خالفها والتغليظ على من تركها فلقد ذكر **شيخ الإسلام ابن تيمية** وتلميذه الإمام ابن القيم جملة منهم وهم كانوا أشاعرة وأنصفوهم بنقل محاسنهم وذكر ذودهم عن السنة فما بال **الحافظ ابن حجر والإمام النووي** الموافقون لأهل الحديث في جل معتقداتهم يوصفون بالأشاعرة تارة وبالزندقة والإلحاد تارة أخرى، فما بالهم لا تذكر محاسنهم ويخرجون من مسمى أهل السنة بالإطلاق.

قال **شيخ الإسلام ابن تيمية** رحمه الله: «ولما اشتهر هذا وتبين للناس باطن أمرهم؛ وأنهم معطلة للصفات يقولون: إن الله لا يرى ولا له علم ولا قدرة وإنه ليس فوق العرش رب؛ ولا على السموات إله؛ وإن محمدا لم يعرج به إلى ربه إلى غير ذلك من أقوال الجهمية النفاة؛ كثر رد الطوائف عليهم بالقرآن والحديث والآثار تارة؛ وبالكلام الحق تارة؛ وبالباطل تارة. وكان ممن انتدب

للرد عليهم أبو محمد عبد الله بن سعيد بن كلاب وكان له فضل وعلم ودين، ومن قال: إنه ابتدع ما ابتدعه ليظهر دين النصارى في المسلمين كما يذكره طائفة في مثالبه ويذكرون أنه أوصى أخته بذلك فهذا كذب عليه.

وإنما افترى هذا عليه المعتزلة والجهمية الذين رد عليهم؛ فإنهم يزعمون أن من أثبت الصفات فقد قال بقول النصارى. وقد ذكر مثل ذلك عنهم **الإمام أحمد** في الرد على الجهمية؛ وصار ينقل هذا من ليس من المعتزلة من السالمية ويذكره أهل الحديث والفقهاء الذين ينفرون عنه لبدعته في القرآن؛ ويستعينون بمثل هذا الكلام الذي هو من افتراء الجهمية والمعتزلة عليه. ولا يعلم هؤلاء أن الذين ذموه بمثل هذا هم شر منه وهو خير وأقرب إلى السنة منهم». [١]

قال **الإمام ابن القيم** رحمه الله: «والمقصود أن الطرق التي سلكها الفلاسفة في إبطال الصِّفات والأفعال قد أفسدها عليهم المتكلمون وبيَّنوا خطأهم فيها بصريح العقل، كما هو موجود في كتب هؤلاء وهؤلاء. فانظر ما فعل أبو علي وأبو هاشم والقاضي عبد الجبار والأشعري وأبو بكر بن الباقلاني وأبو الحسين البصري والجويني والغزالي وأمثالهم بطريق الفلاسفة، وانظر ما فعل ابن سينا وابن رشد والطوسي وأمثالهم بطرق المتكلمين؛ فإنك تجد ذلك من أعظم النُّصرة للنصوص النبوية». [٢] انتهى.

أقوال العلماء في اعتبار التأويل مانع معتبر من التكفير:

أقول: عند التحقيق ينعدم الناقض الصريح المكفر في أقوال من كفروهم

---

(١) مجموع الفتاوى ٥/ ٥٥٥.

(٢) الصواعق المرسلة ٣/ ١٠٩٥.

أو قد يكون الكفر محققاً ولكن يوجد ما يمنع من إنزال الحكم على هذا المعين فيحصل تخبط عند هؤلاء في إطلاقات السلف. فيقال أن من ترك الصلاة كفر فهذا نص عام ولكن إذا تبين لنا أن تارك الصلاة كان ناسياً أو نائماً فلا ينزل الحكم على المعين بسبب المانع المذكور أو لم تبلغه شريعة الصلاة فإنه يعذر في تركه لها بخلاف المتعمد والعالم بها أو من اعتقد أن الخمر حلال فقد كفر فهذا حكم عام فإذا جئنا على المعين نتثبت من توفر الشروط وإنتفاء الموانع فإذا كان هذا المستحل للخمر حديث عهد بإسلام أو ناشئاً في بادية بعيدة فلا ينزل الحكم عليه لوجود مانع، أما إذا كانت البدعة مكفرة كخلق القرآن أو نفي الرؤية أو نفي الصفات الخبرية فهذا موقوف على تحقق الشروط لذا السلف الذين أطلقوا هذه الأحكام بحق مبتدعة زمانهم كقولهم من قال القرآن مخلوق فهو كافر لم يكفروا جميع من قال بهذا القول حتى يعرف حقيقة قوله كما وضحنا هذا سابقاً وبالنسبة لتأويل الصفات بلا إنكار صريح لها ولا إنكار لنص لا يعد مكفراً بل هو بدعة مغلظة شنيعة، فبالمحصلة أن القوم لم يعرفوا حقيقة الكفر وعلى ماذا يبنى ولم يحرروا المسألة بإتقان وتحرز وأصول صحيحة، فكفروا بغير مكفر فضلاً على أن هذا الذي كفروه إن كان ممن تحققت فيه الشروط وانتفت عنه الموانع لأن إيجاب الكفر على المعين لازم لتحقق الكفر فيه وقيام حقيقته بما قاله.

ولإن التكفير في باب الصفات قائم على رد النصوص صراحة وتكذيبها والمفضي إلى تعطيل الباري أو تشبيه الخالق بالمخلوق أو جحد صفاته، ووصفه بصفات النقص والذم.

وكل واحدة من هذه المناطات كافية لإخراج صاحبها من الملة فمن قال أن الله لا يرى في الآخرة وليس له يدين ولا قدرة ولا حياة ولم يكلم موسى فقد

كفر من جهة كونه كذب الله المخبر عن هذه الصفات في كتابه ومن أنكر جميع صفاته كحال غلاة الجهمية فلم يثبت لله اسماً ولا صفة عطل الصانع الخالق وجعله معدوماً ولا ريب في كفر هذا النوع.

قال **شيخ الإسلام ابن تيمية** رحمه الله: «وهكذا الأقوال التي يكفر قائلها قد يكون الرجل لم تبلغه النصوص الموجبة لمعرفة الحق وقد تكون عنده ولم تثبت عنده أو لم يتمكن من فهمها وقد يكون قد عرضت له شبهات يعذره الله بها فمن كان من المؤمنين مجتهدا في طلب الحق وأخطأ فإن الله يغفر له خطأه كائنا ما كان سواء كان في المسائل النظرية أو العملية هذا الذي عليه أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم وجماهير أئمة الإسلام وما قسموا المسائل إلى مسائل أصول يكفر بإنكارها ومسائل فروع لا يكفر بإنكارها». (١)

قال **الشيخ علي خضير فك الله أسره**: «وموانع التكفير في المسائل الخفية وهي التي لا يعرفها إلا الخاصة ويقصد بها مسائل أهل الأهواء والبدع مثل مسائل الأسماء والصفات ومسائل اسم الإيمان ومسائل القدر وغيرها في غير الغلاة في كل ما سبق هي الجهل التأويل التقليد الإكراه عدم بلوغ النصوص الموجبة لمعرفة الحق أو بلغته ولكن لم تثبت عنده أو ثبتت ولم يتمكن من فهمها أو ثبتت لكن عارضها معارض أوجب له تأويلها أو عارضها شبهة يعذره الله بها أو كان مجتهدا في طلب الحق». (٢)

قال **الإمام الشافعي** رحمه الله: «كل من تأول فأتى شيئا مستحلا كان فيه حد

---

(١) مجموع الفتاوى ٢٣/ ٣٤٦.

(٢) سؤال طرح على الشيخ ضمن أسئلة منتدى السلفيون.

أو لم يكن لم ترد شهادته بذلك، ألا ترى أن ممن حمل عنه الدين، ونصب علما في البلدان من قد استحل المتعة، ومنهم من يستحل الدينار بعشرة دنانير، يدا بيد، ومنهم من قد تأول فاستحل سفك الدماء، ومنهم من تأول فشرب كل مسكر غير الخمر، ومنهم من أحل إتيان النساء في أدبارهن، ومنهم من أحل بيوعا محرمة عند غيره، فإذا كان هؤلاء - مع ما وصفت - أهل ثقة في دينهم، وقناعة عند من عرفهم، وقد ترك عليه ما تأولوا فأخطئوا فيه، ولم يخرجوا بعظيم الخطأ إذا كان منهم على وجه الاستحلال كان جميع أهل الأهواء في هذه المنزلة».[١] انتهى.

قال **الإمام الشافعي** رحمه الله: « ذهب الناس في تأويل القرآن والأحاديث إلى أمور تباينوا فيها تباينا شديدا، واستحل بعضهم من بعض بما تطول حكايته، وكان ذلك متقادما منه ما كان في عهد السلف وإلى اليوم، فلم نعلم من سلف الأئمة من يقتدى به، ولا من بعدهم من التابعين رد شهادة أحد بتأويل، وإن خطأه وضلله ورآه استحل ما حرم الله عليه فلا يرد شهادة أحد بشيء من التأويل كان له وجه يحتمل، وإن بلغ فيه استحلال المال والدم». [٢]

قلت: تأمل معي رعاك اللَّه قول الإمام الشافعي في اعتبار التأويل مانعاً في حق من استحل محرماً خصوصاً إن كان من أهل العلم والثقة ويترك خطئهم ولا ترد شهادتهم! ففي هذا النقل من الشافعي رحمه الله رد على الخوارج المتشدقين بالآثار كالحدادية وأضرابهم الأصاغر المكفرين للفحول بحجم الإمام النووي

---

(١) الأم للشافعي - ٧/ ٥٦.

(٢) الأم للشافعي - ٦/ ٢٢٢.

والحافظ ابن حجر العسقلاني والبيهقي والقرطبي والماوردي وغيرهم!

فهل بلغتم من العلم والاجتهاد مبلغاً أعظم من الإمام الشافعي وهو يرى التأويل مانعاً معتبراً؟!

قال **الإمام ابن عبد البر** رحمه الله: «وذكر الأثرم قال سمعت أحمد بن حنبل وقيل له ما تقول فيما روي عن أبي هريرة وأبي أيوب وعائشة في إنكار المسح على الخفين فقال إنما روي عن أبي أيوب أنه قال حبب إلي الغسل فإن ذهب ذاهب إلى قول أبي أيوب الأنصاري حبب إلي الغسل لم أعبه قال إلا أن يترك رجل المسح ولا يراه كما صنع أهل البدع فهذا لا يصلى خلفه ثم قال نحن لا نذهب إلى قول أبي أيوب ونرى المسح أفضل ثم قال ومن تأول تأويلا سائغا لا يخالف فيه السلف صلينا خلفه وإن كنا نرى غيره». [1] انتهى.

قلت: هذا النقل فيه رد على أدعياء الأثرية والسلفية ممن يرفضون جميع أنواع التأويل ولا يفرقون بين التأويل السائغ المحتمل في لغة العرب وله وجه فيها وبين التأويل الغير سائغ والذي لا وجه له في اللغة، فمن كان تأويله مبنياً على رد النصوص وجحدها فمثل هذا يبدع ويكفر بحسب الشروط والموانع وما تقضيه الحال والمقام، وإن كان تأويله سائغاً ليس فيه رد صريح للنص القطعي يصلى خلفه وإن خالف السلف فيما ذهبوا إليه كما نص عليه **الإمام أحمد** رحمه الله ويدل عليه أيضاً قول **الإمام أحمد** في تفريقه بين التأويل السائغ وتأويل أهل البدع.

قال **شيخ الإسلام ابن تيمية** رحمه الله: «وأما التكفير فالصواب أنه من اجتهد

(١) الاستذكار ١/ ٢١٨.

من أمة محمد ﷺ وقصد الحق فأخطأ: لم يكفر؛ بل يغفر له خطؤه. ومن تبين له ما جاء به الرسول فشاق الرسول من بعد ما تبين له الهدى واتبع غير سبيل المؤمنين فهو كافر ومن اتبع هواه وقصر في طلب الحق وتكلم بلا علم: فهو عاص مذنب. ثم قد يكون فاسقا وقد تكون له حسنات ترجح على سيئاته. فالتكفير يختلف بحسب اختلاف حال الشخص فليس كل مخطئ ولا مبتدع ولا جاهل ولا ضال يكون كافراً بل ولا فاسقا بل ولا عاصيا لا سيما في مثل مسألة القرآن وقد غلط فيها خلق من أئمة الطوائف المعروفين عند الناس بالعلم والدين. وغالبهم يقصد وجها من الحق فيتبعه ويعزب عنه وجه آخر لا يحققه فيبقى عارفا ببعض الحق جاهلا ببعضه بل منكرا له». [١] انتهى.

قد وضح بأن المخطئ في مثل هكذا مسائل لا يكفر إن كان قصده الحق وإرادته الصواب وحصل هذا مع أُناس من أهل العلم والفضل فلم يدرك كل المسألة بوجوهها المتعددة فكانوا معذورين.

إعذار الخوارج بالتأويل رغم استحلالهم لدماء المسلمين:

قال **ابن قدامة** رحمه الله: «وإن استحل قتل المعصومين وأخذ أموالهم بغير شبهة ولا تأويل فكذلك وإن كان بتأويل كالخوارج فقد ذكرنا أن أكثر الفقهاء لم يحكموا بكفرهم مع استحلالهم دماء المسلمين وأموالهم وفعلهم لذلك متقربين به إلى الله تعالى». [٢]

قال **شيخ الإسلام ابن تيمية** رحمه الله: «والخوارج المارقون الذين أمر النبي

---

(١) مجموع الفتاوى ١٢/ ١٨٠.

(٢) المغني ١٢/ ٢٧٦.

ﷺ بقتالهم قاتلهم أمير المؤمنين علي بن أبي طالب أحد الخلفاء الراشدين. واتفق على قتالهم أئمة الدين من الصحابة والتابعين ومن بعدهم. ولم يكفرهم علي بن أبي طالب وسعد بن أبي وقاص وغيرهما من الصحابة بل جعلوهم مسلمين مع قتالهم ولم يقاتلهم علي حتى سفكوا الدم الحرام وأغاروا على أموال المسلمين فقاتلهم لدفع ظلمهم وبغيهم لا لأنهم كفار. ولهذا لم يسبِ حريمهم ولم يغنم أموالهم. وإذا كان هؤلاء الذين ثبت ضلالهم بالنص والإجماع لم يكفروا مع أمر الله ورسوله بقتالهم فكيف بالطوائف المختلفين الذين اشتبه عليهم الحق في مسائل غلط فيها من هو أعلم منهم؟ فلا يحل لأحد من هذه الطوائف أن تكفر الأخرى ولا تستحل دمها ومالها وإن كانت فيها بدعة محققة فكيف إذا كانت المكفرة لها مبتدعة أيضا؟ وقد تكون بدعة هؤلاء أغلظ والغالب أنهم جميعا جهال بحقائق ما يختلفون فيه. والأصل أن دماء المسلمين وأموالهم وأعراضهم محرمة من بعضهم على بعض لا تحل إلا بإذن الله ورسوله». (١)

وقال **شيخ الإسلام ابن تيمية** رحمه الله: «وذلك كالمتأولين في تناول المسكر من صالحي أهل الكوفة ومن اتبعهم على ذلك وإن كان المشروب خمرا لا يشك في ذلك من اطلع على أقوال النبي ﷺ وأقوال الصحابة وكذلك المتأولون للمتعة والصرف من أهل مكة متبعين لما كان يقوله ابن عباس وإن كان قد رجع عن ذلك أو زادوا عليه إذ لا يشك في ذلك وأنه من أنواع الربا المحرم والنكاح المحرم من اطلع على نصوص النبي ﷺ وكذلك المتأولون في بعض الأطعمة والحشوش من أهل المدينة وإن كان لا يشك في تحريم ذلك من اطلع على نصوص النبي ﷺ وأصحابه، وكذلك ما دخل فيه من دخل من السابقين

(١) مجموع الفتاوى ٣/ ٢٨٢.

والتابعين من القتال في الفتنة والبغي بالتأويل مع ما علم في ذلك من نصوص الكتاب والسنة من ترك القتال والصلح فما تأول فيه قوم من ذوي العلم والدين من مطعوم أو مشروب او منكوح أو مملوك أو مما قد علم أن الله قد حرمه ورسوله لم يجز اتباعهم في ذلك مغفورا لهم وإن كانوا خيار المسلمين والله قد غفر لهذه الأمة الخطأ والنسيان كما دل عليه الكتاب والسنة وهو سبحانه يمحو السيئات بالحسنات ويقبل التوبة عن عباده ويعفو عن السيئات». [١] انتهى.

تأمل هداك اللَّه للحق كيف وضح بأن المانع من تكفير الخوارج مع كونهم استحلوا دماء المعصومين هو التأويل!

قال **القاضي عياض** رحمه الله: «فإن نفى شخص صفة من صفات الله الذاتية أو جحدها مستبصراً في ذلك أي حال كونه على بصيرة من جحدها ونفيها متعمدا لذلك كقوله: ليس عالما ولا قادرا ولا مريدا ولا متكلما وشبه ذلك من صفات الكمال الواجبة له سبحانه، فقد نص أئمتنا على الإجماع على كفر من نفى عنه الوصف بها. وعلى هذا حمل قول سحنون من قال ليس لله كلام فهو كافر وهؤلاء يكفرون المتأولين، وأما من جهل صفة من هذه الصفات فاختلف العلماء في كفره، والذي رجع إليه الأشعري أنه لا يكفر لأنه لم يعتقد مقالته حقا ولم يتخذها دينا، وأما من أثبت الوصف ونفى الصفة فقال الله عالم ولا علم له ومتكلم ولا كلام له وهكذا فاختلف فيه على قولين فمن أخذ بالحال لم يكفره ومن أخذ بالمآل كفره والمعتمد عدم كفره، كمن نفى الصفات المعنوية فإنه لا يكفر أيضا بخلاف من اعتقد أنه غير قديم فإنه يكفر كما يكفر من اعترف

---

(١) الاستقامة ١/ ٢٩٨.

بألوهيته ووحدانيته ولكن اعتقد أنه غير حي أو ادعى أن له ولدا أو صاحبة أو أنه متولد من شيء أو اعتقد أن هناك صانعا للعالم سواه وكل ذلك كفر بإجماع المسلمين». [١] انتهى.

قلت: تأمل قول القاضي رحمه الله وتفريقه الواضح بين من أنكر الصفة كقوله أن الله ليس عالم ولا قادر بأنه كافر، ويقاس عليه من قال أن الله ليس له يد ولا وجه ولم يستوِ يكون كافراً لتكذيبه بالقرآن..أما مجرد التأويل مع وجود مسوغ من اللغة فلا يعد إنكاراً صريحاً للنص. ولكنه بدعة لمخالفة ظاهر القرآن وفهم السلف لآيات الصفات.

مع كونه ممن ذهب بمذهب الأشاعرة في باب الصفات ولكن الإستشهاد بكلامه من قبيل الاستئناس ويؤيد كلامه الأقوال التي ذكرناها من أهل العلم الراسخين فتنبه.

وقال **شيخ الإسلام ابن تيمية** رحمه الله: «والخوارج المارقون الذين أمر النبي صلى الله عليه وسلم، بقتالهم قاتلهم أمير المؤمنين علي بن أبي طالب أحد الخلفاء الراشدين، واتفق على قتالهم أئمة الدين من الصحابة، والتابعين ومن بعدهم ولم يكفرهم علي بن أبي طالب، وسعد بن أبي وقاص وغيرهما من الصحابة بل جعلوهم مسلمين مع قتالهم، ولم يقاتلهم علي حتى سفكوا الدم الحرام، وأغاروا على أموال المسلمين؛ فقاتلهم لدفع ظلمهم وبغيهم، لا لأنهم كفار. ولهذا لم يسب حريمهم، ولم يغنم أموالهم، وإذا كان هؤلاء الذين ثبت ضلالهم بالنص، والإجماع، لم يكفروا مع أمر الله ورسوله صلى الله عليه وسلم بقتالهم فكيف بالطوائف المختلفين

---

(١) الشفا ٢/ ٦١٩.

الذين اشتبه عليهم الحق في مسائل غلط فيها من هو أعلم منهم، فلا يحل لأحد من هذه الطوائف أن يكفر الأخرى، ولا تستحل دمها ومالها، وقد تكون بدعة محققة، فكيف إذا كانت المكفرة لها مبتدعة أيضا، وقد تكون بدعة هؤلاء أغلظ، والغالب أنهم جميعا جهال بحقائق ما يختلفون فيه». (١)

قال **ابن نجيم** رحمه الله: «وإنما المنقول عنهم عدم تكفير من كان من قبلتنا حتى لم يحكموا بتكفير الخوارج الذين يستحلون دماء المسلمين وأموالهم وسب أصحاب رسول الله ﷺ لكونه عن تأويل وشبهة ولا عبرة بغير المجتهدين». انتهى.

تأمل كيف أن الخوارج كانوا متأولين في استحلالهم دماء المعصومين فكان هذا التأويل مانعاً في عذرهم عند من لم يحكم بكفرهم، ويستفاد من هذا الحكم عدم إكفار المتأول من أهل القبلة إذا كان له وجه سائغ في تأويله ولم يعلم بمعاندته للحق ومخالفته له مع معرفته الحجة ويبقى الحكم دائراً بين الخطأ المغفور له خصوصاً مع حسن سيرته ونصرته للسنة.

قبول الأئمة لشهادات أهل البدع مما يدل على عدم تكفير أعيانهم قبل النظر في الشروط والموانع:

وقال أيضاً رحمه الله: «وقال الإمام الشافعي أقبل شهادة أهل الأهواء إلا الخطابية؛ لأنهم يشهدون بالزور لموافقيهم وما ذكره المصنف أنه ظاهر قول أبي حنيفة جزم بحكايته عنه الحاكم صاحب المختصر في كتاب المنتقى وهو المعتمد».

---

(١) مجموع الفتاوى ٣/ ٢٨٢.

ثم قال رحمه الله: «فالحاصل أن المذهب عدم تكفير أحد من المخالفين فيما ليس من الأصول المعلومة من الدين ضرورة، ويدل عليه قبول شهادتهم إلا الخطابية، ولم يفصلوا في كتاب الشهادات فدل ذلك على أن هذه الفروع المنقولة من الخلاصة وغيرها بصريح التكفير لم تنقل عن أبي حنيفة وإنما هي من تفريعات المشايخ كألفاظ التكفير المنقولة في الفتاوى والله سبحانه هو الموفق». [١] انتهى.

قلت: الإمام الشافعي رحمه الله قبل شهادة أهل الأهواء قاطبة باستثناء الخطابية، فلو كان يراهم كفار ما كان يقبل شهادتهم وهو قول أبي حنيفة رحمه الله وبهذا يتضح فساد القول عند من يكفر أهل البدع والأهواء جميعاً من غير النظر إلى قواعد التكفير لدى أهل السنة من المحققين الفحول المتضلعين في هذا الباب.

قال **محمد بن نصر المروزي** رحمه الله: «واختلفوا في شهادة أهل الأهواء:فقال سفيان: شهادات أهل الأهواء جائزة إذا كانوا عدولا وفيما سوى ذلك لا يستحلون الشهادة في أهوائهم». [٢]

قال **ابن المنذر** رحمه الله: «وأجازت طائفة شهادة أهل الأهواء إذا لم يستحل الشاهد منهم شهادة الزور، هذا قول ابن أبي ليلى، والثوري، والشافعي، وكان سوار يقبل شهادة ناس من بني العنبر ممن يرى الاعتزال إذا كانوا عدولا.

وقال **الإمام الشافعي** رحمه الله: لا ترد شهادة أحد بشيء من التأويل، كان له وجه يحتمله، وإن بلغ فيه استحلال الدم، والمال، أو المفرط من القول، وأجاز

---

(١) البحر الرائق ١/ ٣٧.

(٢) اختلاف الفقهاء ١/ ٥٦٣ .

النعمان شهادة أهل الأهواء». [١] انتهى.

أقول: كما لاحظتم اختلاف السلف في حكم قبول شهادة أهل البدع بين من يراها مقبولة وبين من يراها باطلة. ومن رآها مقبولة بناءً على حكمه لهم بالإسلام وأن بدعتهم لم تخرجهم من الإسلام، أو إن بدعتهم مكفرة ولكن الأعيان لم تكفر لعدم تحقق الشروط وانتفاء الموانع. وما نص عليه الشافعي من أن التأويل الذي فيه وجه قبول واحتمال لا يخرجه صاحبه من الملة لما قبل الشهادة من ناس كانوا يرون الاعتزال، وشهادة المرتد لا تقبل كما هو معلوم، ومن كفر أهل الأهواء لم يشنع على من لم يكفرهم ومن لم يبدعهم، لأن الاختلاف هنا ليس اختلاف تضاد يترتب عليه تكذيب النصوص. وأهل السنة يلتمس بعضهم لبعض العذر، مع بقاء الأصل الذي هو حسن القصد والسلامة وإقالة العثرة.

اختلاف العلماء في تكفير أصحاب البدع والأهواء:

قال **شيخ الإسلام ابن تيمية** رحمه الله: «والعلماء قد تنازعوا في تكفير أهل البدع والأهواء وتخليدهم في النار وما من الأئمة إلا من حكي عنه في ذلك قولان «كمالك والشافعي وأحمد وغيرهم وصار بعض أتباعهم يحكي هذا النزاع في جميع أهل البدع؛ وفي تخليدهم حتى التزم تخليدهم كل من يعتقد أنه مبتدع بعينه وفي هذا من الخطأ ما لا يحصى؛ وقابله بعضهم فصار يظن أنه لا يطلق كفر أحد من أهل الأهواء؛ وإن كانوا قد أتوا من الإلحاد وأقوال أهل التعطيل والاتحاد» والتحقيق في هذا: أن القول قد يكون كفرا كمقالات الجهمية الذين

---

(١) الإشراف على مذاهب العلماء ٤/ ٢٨١.

قالوا: إن الله لا يتكلم ولا يرى في الآخرة؛ ولكن قد يخفى على بعض الناس أنه كفر فيطلق القول بتكفير القائل؛ كما قال السلف من قال: القرآن مخلوق فهو كافر ومن قال: إن الله لا يرى في الآخرة فهو كافر ولا يكفر الشخص المعين حتى تقوم عليه الحجة كما تقدم كمن جحد وجوب الصلاة. والزكاة واستحل الخمر؛ والزنا وتأول. فإن ظهور تلك الأحكام بين المسلمين أعظم من ظهور هذه فإذا كان المتأول المخطئ في تلك لا يحكم بكفره إلا بعد البيان له واستتابته كما فعل الصحابة في الطائفة الذين استحلوا الخمر». (١)

قال **القاضي عياض** رحمه الله: «وفي الخوارج، والقدرية، وأهل الأهواء المضلة، وأصحاب البدع المتأولين. وهو قول أحمد بن حنبل. وكذلك قالوا في الواقفة والشاكة في هذه الأصول.

وممن روي عنه معنى القول الآخر بترك تكفيرهم علي بن أبي طالب وابن عمر، والحسن البصري وهو رأي جماعة من الفقهاء النظار والمتكلمين.

واحتجوا بتوريث الصحابة والتابعين، ورثة أهل حروراء ومن عرف بالقدر ممن مات منهم، ودفنهم في مقابر المسلمين وجري أحكام الإسلام عليهم.

وأخبرني إسحاق عن ابن لبابة عن العتبي عن عيسى عن ابن القاسم أنه قال في أهل الأهواء مثل القدرية والإباضية وما أشبههم من أهل الإسلام ممن هو على غير ما عليه جماعة المسلمين من البدع والتحريف بكتاب الله وتأويله على غير تأويله، فإن أولئك يستتابون أظهروا ذلك أم أسروه فإن تابوا وإلا ضربت رقابهم لتحريفهم كتاب الله، وخلافهم جماعة المسلمين والتابعين لرسول ﷺ

(١) مجموع الفتاوى ٧/ ٦١.

ولأصحابه، وبهذا عملت أئمة الهدى.

وقد قال **عمر بن عبد العزيز** رحمه الله: «الرأي فيهم أن يستتابوا فإن تابوا وإلا عرضوا على السيف وضربت رقابهم، ومن قتل منهم على ذلك فميراثه لورثته لأنهم مسلمون إلا أنهم قتلوا لرأيهم رأي السوء». [١] انتهى.

قلت: بين شيخ الإسلام رحمه الله اختلاف العلماء في الحكم على أصحاب البدع ثم فرق بين النوع والعين، ونقل القاضي عياض اليحصبي المالكي حيث قال «نقل كلام أصحاب الإمام مالك أنهم لا يرون كفر هذا النوع. ثم ذكر أن الصحابة لم يكفروا كل من قال بالقدر واستدل على هذا بتوريثهم ودفنهم في مقابر المسلمين وإجراء أحكام الإسلام عليهم.

والذي ذهب إلى هذا القول في أصحاب البدع الإمام والخليفة عمر بن عبد العزيز ورأى أنهم يرثون وإن أُقيم عليهم الحد لا يخرجون عن دائرة الإسلام. واختلافهم دل على أن الدائرة بين أهل السنة فلا يبنى على المخالف «المتوقف أو المكفر» حكم بتبديع أو تكفير، فما قول الغلاة في الصحابة ومنهم علي بن أبي طالب والخليفة التابعي عمر بن عبد العزيز وبقية أهل العلم ممن اقتدوا بهؤلاء الأئمة الفحول؟!

ملاحظة: نقل كلام القاضي عياض لمذاهب الفقهاء صحيح، ولم نقرر قوله في الصفات حتى لا يأتي أحد من الغلاة يتعقب هذا القول بأن القاضي أشعري في باب الصفات.

---

(١) أصول السنة لابن أبي زمنين ١/ ٣٠٨.

قال **العلامة ابن سحنون** رحمه الله: «قال بعضهم: كان عون شديدًا على أهل البدع، قائمًا بالسنّة. قال سليمان بن سالم: كنت جالسًا عنده إذ جاءه ثلاثة رجال فأخبره أن رجلًا مات عندهم، يقول بخلق القرآن. فقال: إن وجدتم من يكفيكم مؤونته، فلا تقربوه. فسكتوا. ثم سألوه ثلاثًا. قال ذلك، يجيبهم بمثله، فقالوا: لا نجد. قال اذهبوا فواروه من اجل التوحيد». [١] انتهى.

قلت: تأمل كيف أمر بالصلاة على من أن قال القرآن مخلوق لأجل التوحيد فلو كان يراه كافراً لما أمر بأن يصلى عليه!

وكذلك اختلافهم في الصلاة على أهل البدع مبني على اختلافهم في حكم أعيانهم وبين من يكفرهم وبين من لا يكفرهم. ولو كانوا متفقين على تكفير جميع أعيانهم لما اختلفوا في حكم الصلاة على الميت من أهل البدع، مع وضع الشروط والموانع في عين الاعتبار وثبوتها في حق المعين لمن يرى كفرهم وردتهم عن الإسلام.

قال **الحافظ ابن عبد البر** رحمه الله: «ليس هذا بشيء والذي عليه جماعة العلماء وجمهور الفقهاء من الحجازيين والعراقيين أنه يصلي على ما قال لا إله إلا الله مذنبين وغير مذنبين مصرين وقاتلي أنفسهم وكل من قال لا إله إلا الله إلا أن مالكا خالف في الصلاة على أهل البدع فكرهها للأئمة ولم يمنع منها العامة وخالف أبو حنيفة في الصلاة على البغاة وسائر العلماء غير مالك يصلون على أهل الأهواء والبدع والكبائر والخوارج وغيرهم». [٢]

---

(١) ترتيب المدارك وتقريب المسالك ٤/ ٩١.

(٢) التمهيد - ٢٤/ ١٣٢.

قال **تقي الدين ابن تيمية** رحمه الله: «وكما كان كثير من السلف يمتنعون من الصلاة على أهل البدع - كان عمله بهذه السنة حسنا. (وقد قال لجندب بن عبد الله البجلي ابنه: إني لم أنم البارحة بشما فقال: أما إنك لو مت لم أصل عليك) كأنه يقول: قتلت نفسك بكثرة الأكل. وهذا من جنس هجر المظهرين للكبائر حتى يتوبوا فإذا كان في ذلك مثل هذه المصلحة الراجحة كان ذلك حسنا ومن صلى على أحدهم يرجو له رحمة الله ولم يكن في امتناعه مصلحة راجحة كان ذلك حسناً». (١)

قال **ابن رشد الحفيد** رحمه الله: «وأجمع أكثر أهل العلم على إجازة الصلاة على كل من قال لا إله إلا الله، وفي ذلك أثر أنه قال ﷺ: «**صلوا على من قال: لا إله إلا الله**»، وسواء كان من أهل الكبائر أم من أهل البدع، إلا أن مالكا كره لأهل الفضل الصلاة على أهل البدع، ولم ير أن يصلي الإمام على من قتله حدا. واختلفوا فيمن قتل نفسه، فرأى قوم أنه لا يصلى عليه، وأجاز آخرون الصلاة عليه. ومن العلماء من لم يجز الصلاة على أهل الكبائر ولا على أهل البغي والبدع. والسبب في اختلافهم في الصلاة، أما في أهل البدع فلاختلافهم في تكفيرهم ببدعهم، فمن كفرهم بالتأويل البعيد لم يجز الصلاة عليهم، ومن لم يكفرهم إذ كان الكفر عنده إنما هو تكذيب الرسول لا تأويل أقواله عليه الصلاة والسلام قال: الصلاة عليهم جائزة، وإنما أجمع العلماء على ترك الصلاة على المنافقين مع تلفظهم بالشهادة لقوله تعالى: ﴿**ولا تصل على أحد منهم مات أبدا ولا تقم على قبره**﴾ [التوبة: ٨٤]». (٢) انتهى.

---

(١) مجموع الفتاوى ٢٤/ ٢٨٦.

(٢) بداية المجتهد ونهاية المقتصد ١/ ٢٥٣.

أقوال أهل العلم في المتأولين واختلافهم في تكفيرهم (أصحاب الأهواء والبدع):

قال **الإمام ابن عبد البر** رحمه الله: «فالجواب عن ذلك: أن المحرم بآية مجتمع على تأويلها، أو سنة مجتمع على القول بها، يكفر مستحله؛ لأنه جاء مجيئا يقطع العذر، ولا يسوغ فيه التأويل، وما جاء مجيئا يوجب العمل، ولا يقطع العذر، وساغ فيه التأويل، لم يكفر مستحله وإن كان مخطئا، ألا ترى أن المسكر من غير شراب العنب لا يكفر المتأول فيه، وإن كان قد صح عندنا النهي بتحريمه، ولا يكفر من يقول بأن الصلاة يخرج منها المرء ويتحلل بغير سلام». [1] انتهى.

قلت: تأمل رحمك اللَّه تقرير ابن عبد البر بين ما يسوغ فيه الخلاف من المسائل وما لا يسوغ فيه الخلاف إن أخطا صاحبه، فهذا من أعظم ما يدل على أن ما له وجه مقبول وسائغ في الشرع واللغة لا يكون كفراً وإن كان فيه مخالفة للنص، وأن تحليل المحرمات المقطوعة بحرمتها لا يقبل فيها تأويل وكذلك جحود الفرائض والواجبات وإنكار ما أثبتته النصوص القطعية أو التأويلات الباطنية التي فيها إلحاد وتعطيل للنصوص ومصادمة لها، وأمثلة هذا كثيرة ومبسطة في القرآن، كمن أحل الخمر لتأويل، أو أنكر اليدين لله كقوله ليس لله يد، فإن هذا فيه رد صريح للقرآن وتكذيب لله وهذا النوع من الكفر بينٌ واضحٌ وقد تكرر تقريره وكثر ذكره في محكم التنزيل، ومثاله كالباطنية والفلاسفة الذين أباحوا المحظورات كالزنا والخمر فمثل هذا النوع كفر صريح وجحود لآيات القرآن وكتأويل القرامطة الباطنية للصلوات الخمس بمعرفة

---

(١) التمهيد ١/ ٣٣٢.

أسرارهم فهذا التأويل مع بطلانه إلا أنه كفر وإلحاد لا ريب فيه، أما الإقرار بالنص والإيمان به مع صرفه عن ظاهره المجمع عليه لتأويل ظهر له فظنه وجهاً صحيحاً معتبراً لا يعد كفراً حتى يلتزم صاحبه بنفي النص وإنكاره وتكذيبه، خصوصاً إذا كان صاحبه لم يعلم أنه ممن يشاقق سبيل المؤمنين ومنهجه تعظيم الدليل، ومثل قول الرجل أن الله له يدان وأنا أؤمن بهما ولكنهما عندي بمعنى القدرة والنعمة فإن هذا مخالف لإجماع السلف الذي هو أن نسبة اليدين لله حقيقية وليست على المجاز أو بمعنى القدرة والقوة، فمن قال بهذا القول لا يكفر وإلا لكفرناهم بلازم أقوالهم التي لا يلتزمون بها وينفونها عن أنفسهم، ومثل الخوارج الذين استحلوا دماء أهل القبلة فظنوا أنهم أشركوا وخرجوا عن الملة باقترافهم الذنوب والكبائر وبما ظهر لهم من سياق ما تأولوه من الآيات فبنوا عليه التكفير واستحلال الدماء، والذي دفعهم إلى هذا القول الفاسد تأويلهم النصوص على غير فهم الصحابة وأخذوا بظاهر بعض الآيات المتشابهة ولم يردوها إلى المحكمات، فلم يكفرهم الصحابة رضوان الله عليهم، مع استحلالهم دماء المعصومين على غير وجه حق، لما ذكرناه من مانع التأويل.

فإن وقع في هذه البدعة بعض العلماء كالحافظ ابن حجر والإمام النووي والقرطبي وغيرهم لا يصح تكفيرهم بلازم أقوالهم التي لا يقرونها ولا حتى تبديعهم لوجود مانع مع الإصفاق على التحذير مما وقعوا فيه وحسن الظن فيهم. ومن لم يفرق بين هذه المراتب في الدين والتأويل تحكم بالأدلة وفق التشهي وكفر من لم يقم فيه استحقاق التكفير.

قال **ابن رشد** رحمه الله: «أما في أهل البدع فلاختلافهم في تكفيرهم ببدعهم، فمن كفرهم بالتأويل البعيد لم يجز الصلاة عليهم، ومن لم يكفرهم إذ كان الكفر

عنده إنما هو تكذيب الرسول لا تأويل أقواله ﷺ قال: الصلاة عليهم جائزة، وإنما أجمع العلماء على ترك الصلاة على المنافقين مع تلفظهم بالشهادة لقوله تعالى: ﴿**ولا تصل على أحد منهم مات أبدا ولا تقم على قبره**﴾، ثم قال «وأما كراهية مالك الصلاة على أهل البدع فذلك لمكان الزجر والعقوبة لهم».[١]

قال **التوربشتي** رحمه الله: «والصواب أن لا يسارع إلى تكفير أهل القبلة المتأولين لأنهم لا يقصدون بذلك اختيار الكفر وقد بذلوا وسعهم في إصابة الحق فلم يحصل لهم غير ما زعموا فهم إذن بمنزلة الجاهل والمجتهد المخطئ، وهذا القول هو الذي يذهب إليه المحققون من علماء الأمة نظرا واحتياطا فيجري قوله ليس لهما في الإسلام نصيب مجرى الإشاعة في بيان سوء حظهم وقلة نصيبهم من الإسلام نحو قولك: ليس للبخيل من ماله نصيب».[٢]

قال **محمد رشيد رضا** رحمه الله: «ومن أصول أهل السنة أنهم لا يكفرون أحدا من أهل القبلة بذنب ولا ببدعة عملية أو اعتقادية هو فيها متأول لا جاحد للنص».[٣]

وقال أيضاً رحمه الله: «وأما من جحد شيئا من ذلك بعد العلم بأنه منصوص في القرآن غير متأول فيكفر لأنه كذب كلام الله تعالى، ومدار الكفر بكل أنواعه على تكذيب شيء من أمر الدين علم قطعا أن النبي ﷺ جاء به عن الله تعالى».[٤]

---

(١) بداية المجتهد ١/ ٢٥٣.

(٢) حاشية السندي على سنن ابن ماجه ١/ ٣١.

(٣) تفسير المنار ١٠/ ٤٤٣.

(٤) تفسير المنار ٧/ ٥٠١.

وقال أيضاً رحمه الله: «ولذلك يشترط العلماء في ذلك أن يكون مجمعا عليه معلوما من الدين بالضرورة، ويشترطون أن يكون المكذب غير متأول إذ لا يتأول أحد إلا ما كان غير قطعي الدلالة عنده، ولهذا لم يكفر سلف الأمة من خالفهم في فهم آيات الصفات وغيرها من فرق المبتدعة متأولا، ولكن السلف والخلف يكفرون من يكذب الرسول ﷺ بشيء يعتقد هو أنه جاء به عن الله تعالى وإن لم يكن في الواقع قطعي الرواية والدلالة إذ مدار الكفر على التكذيب».[1] انتهى.

أقول: إذاً اتضح لنا مما نقلنا من أقوال العلماء تنصيص على أن تكفير المتأولين من أهل القبلة على إطلاقه لا يصح وأنه متوقف على تحقق المناط المكفر فيهم وتحقق الشروط المعتبرة وانتفاء أضدادها ،فما بالك إن كان المتأول موافقاً لأهل السنة في غالب أُصولهم ناصراً لمذهبهم في مسائل خالفوا فيها أهل البدع والكلام والأهواء، ومخالفته لهم في بعض المسائل وموافقته لأهل البدع فيها لا يحط من قدره ولا يطلق عليه اسم المبتدع لوجود ما يمنعه، مع تحريه للحق وإرادته الصواب.

فإن قال قائل ما أدراكم بأنه أراد الحق أشققتم عن قلبه؟! ومالفرق بينه وبين غيره ممن اتفقنا على تبديعه كالرازي؟! أُجيب عنه بأن معرفتنا لتحريه الصواب مبني على أصل متفق عليه وهو حسن قصد وسلامة المؤمن مع النصوص وأنه لم يرد به ردها، وكذلك عرفنا حسن قصده وتحريه للسنة وحسن سيرته وسلوكه وتوخيه البدعة في مواطن، وإرثه الذي تركه بما لا يدع

---

(١) تفسير المنار ٧/ ٥٠١.

مجالاً للشك أنه كان يعظم النصوص ويتابع السلف ونصرته للحق في مواقف وتأييده لهم في مسائل، فلو سئل أحدكم عن شخص معروف بالصلاح هل هو على السنة؟

سيشهد بأنه على نهج السلف، فهل يصح أن يقال لكم أشققتم عن صدره! أم أن جوابكم كان بما شاهدتموه وعلمتموه؟! فكون الإشهاد على معين بالصلاح والخير مع أخطائه لا يقتضي الكشف عن ما في قلبه!

أما الرازي فإنه كان معروفاً في تقديمه العقل على النقل وسلوكه طريقة الفلاسفة ويبرهن هذا كتبه وإرثه. ومخالفته أصول أهل السنة بالجملة، فلا وجه لقياس الإمام النووي والحافظ ابن حجر بالرازي!

فصل

ومن المنصوصات والمقررات عند أهل السنة والأثر عدم تبديع المجتهد القاصد إتباع الرسول ﷺ:

ولم يرد المشاقة والمعاندة وجحد ما أُنزل من الكتاب، وقد وضح ذلك شيخ الإسلام فقال رحمه الله: «وليس كل من خالف في شيء من هذا الاعتقاد يجب أن يكون هالكاً، فإن المنازع قد يكون مجتهداً مخطئاً يغفر الله خطأه، وقد لا يكون بلغه في ذلك من العلم ما تقوم به عليه الحجة». (١)

وقال أيضاً رحمه الله في معرض رده على بعض أهل البدع والضلال: «ثم إنَّه ما مِن هؤلاء إلا من له مساعٍ مشكورة، وحسنات مبرورة، وله في الرد على كثير من أهل الإلحاد والبدع، والانتصار لكثير من أهل السنة والدين، ما لا يخفى على من عرف أحوالهم، وتكلَّم فيهم بعلم وصدق وعدل وإنصاف». (٢)

وقال أيضا رحمه الله: «المتأوِّل الذي قصده متابعة الرسول لا يكفر، بل ولا يفسق إذا اجتهد فأخطأ، وهذا مشهور عند الناس في المسائل العملية، وأما مسائل العقائد فكثير من الناس كفَّر المخطئين فيها، وهذا القول لا يُعرف عن أحد من الصحابة والتابعين لهم بإحسان ولا عن أحد من أئمة المسلمين؛ وإنما هو في الأصل من أقوال أهل البدع الذين يبتدعون بدعة، ويكفِّرون من

---

(١) مجموع الفتاوى ٣/ ١٧٩

(٢) درء تعارض العقل والنقل ٢/ ١٠٢

خالفهم؛ كالخوارج والمعتزلة والجهمية وإذا لم يكونوا في نفس الأمر كفارًا لم يكونوا منافقين، فيكونون من المؤمنين، فيُستَغفر لهم، ويُترحَّم عليهم، وإذا قال المؤمن: ﴿رَبَّنَا اغْفِرْ لَنَا وَلِإِخْوَانِنَا الَّذِينَ سَبَقُونَا بِالْإِيمَانِ وَلَا تَجْعَلْ فِي قُلُوبِنَا غِلًّا لِلَّذِينَ آمَنُوا رَبَّنَا إِنَّكَ رَءُوفٌ رَحِيمٌ﴾ يقصد كل من سبقه من قرون الأمة بالإيمان وإن كان قد أخطأ في تأويل تأوَّله، فخالف السنة، أو أذنب ذنبًا، فإنه من إخوانه الذين سبقوه بالإيمان فيدخل في العموم، وإن كان من الثنتين والسبعين فرقة، فإنه ما من فرقة إلا وفيها خلق كثير ليسوا كفارًا بل مؤمنون فيهم ضلال وذنب يستحقون به الوعيد كما يستحقه عصاة المؤمنين والنبي ﷺ لم يُخرجهم من الإسلام؛ بل جعلهم من أمته ولم يقل: إنهم يُخلَّدون في النار، فهذا أصل عظيم ينبغي مراعاته». (١)

وقال في معرض الإجابة على سؤال: «من كفر أبا حنيفة ونحوه من أئمة الإسلام الذين قالوا: إن الله فوق العرش، فهو أحق بالتكفير؛ فإن أئمة الإسلام الذين أجمع المسلمون على هدايتهم ودرايتهم، ولهم في الأمة لسان صدق من الصحابة والتابعين وتابعيهم، كالخلفاء الراشدين أبي بكر وعمر وعثمان وعلي وابن مسعود وابن عباس ونحوهم، ومثل سعيد بن المسيب والحسن البصري وإبراهيم النخعي وعطاء بن أبي رباح، ومثل مالك والثوري والليث بن سعد والأوزاعي وأبي حنيفة، ومثل الشافعي وأحمد بن حنبل وإسحاق بن راهويه وأبي عبيد، وأمثال هؤلاء من كفرهم فقد خالف إجماع الأمة وفارق دينها، فإن المؤمنين كلهم يعظمون هؤلاء ويحسنون القول فيهم، وتكفيرهم هو من جنس قول الرافضة الذين يكفرون أصحاب رسول الله ﷺ إلا نفرا قليلا، ومن جنس

(١) منهاج السنة النبوية ٥/ ٢٣٩

الخوارج الذين يكفرون عثمان وعلي بن أبي طالب ومن والاهما من المسلمين، فيقتلون أهل الإسلام ويدعون عبدة الأوثان». [١]

قال **سليمان بن سحمان** رحمه الله: «لو قدر أن أحدا من العلماء توقف عن القول بكفر أحد من هؤلاء الجهال المقلدين للجهمية أو الجهال المقلدين لعباد القبور أمكن أن نعتذر عنه بأنه مخطئ معذور ولا نقول بكفره لعدم عصمته من الخطأ والإجماع في ذلك قطعي». [٢] انتهى.

أقول: فإن الفرق جلي باهر وواضح ظاهر بين من نصر مذهبه بسلوك نهج فاسد بنى عليه معتقده كتقديمه العقل على النقل وجعله أصلاً يتبع وحقاً به غيره يندفع، وجعل آراءه العقلية واختياراته العقدية دائراً على ما يهواه ويراه، وسبيله في طريقة التعامل مع النصوص على نقيض تام مع طريقة أهل الحق وناهيك عن تصريحه بتعظيم العقل وتقديسه بحد كبير، ومع رجل عنده الأصل كلام الله وسنة الرسول ﷺ وتقديمهما على ما سواهما وتعصبه للدليل وتركه للعقل والرأي العليل في حال مخالفة الصحيح المنقول، وإن أخطأ في بعض الأحايين لأسباب معروفة وجب التعامل مع تلك الأخطاء بين رفضها مع التماس العذر، مع الإشارة إلى ما جانب السنة لأجل الاستدراك والتنبيه والنصيحة.

وقال **الإمام الذهبي** رحمه الله: «ولو أنا كلما أخطأ إمام في اجتهاده في آحاد المسائل خطأ مغفورا له قمنا عليه وبدعناه وهجرناه، لما سلم معنا لا ابن نصر ولا ابن منده ولا من هو أكبر منهما، والله هو هادي الخلق إلى الحق، وهو أرحم

---

(١) جامع المسائل ٧/ ٣٣٧.

(٢) كشف الأوهام ١/ ٧٠.

الراحمين، فنعوذ بالله من الهوى والفظاظة». (١)

قال **الإمام ابن القيم** رحمه الله: «وهؤلاء الآيات وإن كانت في حق المشركين والكفار فإنها متناولة لمن كذب على الله في توحيده ودينه وأسمائه وصفاته وأفعاله ولا تتناول المخطئ المأجور إذا بذل اجتهاده واستفرغ وسعه في إصابة حكم الله وشرعه فإن هذا هو الذي فرضه الله عليه، فلا يتناول المطيع لله وإن أخطأ، وبالله التوفيق». (٢)

قال **الإمام ابن القيم** رحمه الله: «لابد من أمرين أحدهما أعظم من الآخر: وهو النصيحة لله ولرسوله ﷺ وكتابه ودينه، وتنزيهه عن الأقوال الباطلة المناقضة لما بعث الله به رسوله من الهدى والبينات.

والثاني: معرفة فضل أئمة الإسلام ومقاديرهم وحقوقهم ومراتبهم، وأن فضلهم وعلمهم ونصحهم لله ورسوله لا يوجب قبول كل ما قالوه، وما وقع في فتاويهم من المسائل التي خفي عليهم ما جاء به الرسول ﷺ فقالوا بمبلغ علمهم، والحق في خلافها: لا يوجب طراح أقوالهم جملة، وتنقصهم والوقيعة فيهم، فهذان طرفان جائران عن القصد، وقصد السبيل بينهما، فلا نؤثم ولا نعصم .. بل نسلك مسلكهم أنفسهم فيمن قبلهم من الصحابة ولا منافاة بين هذين الأمرين لمن شرح الله صدره للإسلام، وإنما يتنافيان عند أحد رجلين: جاهل بمقدار الأئمة وفضلهم، أو: جاهل بحقيقة الشريعة التي بعث الله بها رسوله ﷺ ومن له علم بالشرع والواقع يعلم قطعا أن الرجل الجليل الذي له

---

(١) سير أعلام النبلاء ١١/ ٢٧.

(٢) أعلام الموقعين ٥/ ٣٧.

في الإسلام قدم صالحة وآثار حسنة وهو من الإسلام وأهله بمكان قد تكون منه الهفوة والزلة فيما هو فيها معذور، بل مأجور لاجتهاده، فلا يجوز أن يتبع فيها، ولا يجوز أن تهدر مكانته وإمامته ومنزلته من قلوب المسلمين». (١)

وقال **عبد الله بن المبارك** رحمه الله: «إذا غلبت محاسن الرجل على مساوئه لم تذكر المساوئ، وإذا غلبت المساوئ عن المحاسن لم تذكر المحاسن». (٢)

قال **شيخ الإسلام ابن تيمية** رحمه الله: «في تفسيره لقوله تعالى: ولا يجرمنكم شنآن قوم على ألا تعدلوا، اعدلوا هو أقرب للتقوى، قال: «فنهى أن يحمل المؤمنين بغضهم للكفار على ألا يعدلوا، فكيف إذا كان البغض لفاسق أو مبتدع أو متأول من أهل الإيمان؟ فهو أولى أن يجب عليه ألا يحمله ذلك على ألا يعدل على مؤمن وإن كان ظالماً له».

وعن عائشة رضي الله عنها قالت: قال رسول الله ﷺ: «**أقيلوا ذوي الهيئات عثراتهم إلا الحدود**».

قال **الإمام الشافعي**: «ذوو الهيئات الذين يقالون عثراتهم الذين ليسوا يعرفون بالشر، فيزل أحدهم الزلة». (٣)

قال **الإمام الذهبي** رحمه الله: «فرحم الله الإمام أبا حامد، فأين مثله في علومه وفضائله، ولكن لا ندعي عصمته من الغلط والخطأ، ولا تقليد في الأصول». (٤)

---

(١) أعلام الموقعين المقدمة/

(٢) تاريخ الإسلام ١٢/ ٢٢٥.

(٣) السنن الكبرى ٨/ ٥٨٠.

(٤) سير أعلام النبلاء ١٤/ ٢٧٩ .

وقال **شيخ الإسلام ابن تيمية** رحمه الله: «إن الرجل الجليل الذي له في الإسلام قدم صالح وآثار حسنة وهو من الإسلام وأهله بمكانة عليا قد تكون منه الهفوة والزلة هو فيها معذور بل مأجور لا يجوز أن يتبع فيها مع بقاء مكانته ومنزلته في قلوب المؤمنين». (١)

وقال **ابن حبان** رحمه الله: «كان عبد الملك يعني ابن أبي سليمان من خيار أهل الكوفة وحفاظهم، والغالب على من يحفظ؛ ويحدث من حفظه أن يهم، وليس من الإنصاف ترك حديث شيخ ثبت صحت عدالته بأوهام يهم في روايته، ولو سلكنا هذا المسلك للزمنا ترك حديث الزهري وابن جريج والثوري وشعبة؛ لأنهم أهل حفظ وإتقان، وكانوا يحدثون من حفظهم، ولم يكونوا معصومين حتى لا يهموا في الروايات، بل الاحتياط والأولى في مثل هذا قبول ما يروي الثبت من الروايات، وترك ما صح أنه وهم فيها ما لم يفحش ذلك منه حتى يغلب على صوابه، فإن كان كذلك استحق الترك حينئذ». (٢)

وقال **شيخ الإسلام ابن تيمية** رحمه الله: «ومما ينبغي أن يعرف أن الطوائف المنتسبة إلى متبوعين في أصول الدين والكلام على درجات، منهم من يكون قد خالف السنة في أصول عظيمة، ومنهم من يكون إنما خالف السنة في أمور دقيقة. ومن يكون قد رد على غيره من الطوائف الذين هم أبعد عن السنة منه، فيكون محمودا فيما رده من الباطل وقاله من الحق، لكن يكون قد جاوز العدل في رده بحيث جحد بعض الحق وقال بعض الباطل، فيكون قد رد بدعة كبيرة

---

(١) الفتاوى الكبرى لابن تيمية ٦/ ٩٣.

(٢) الثقات ٧/ ٩٧ ٩

ببدعة أخف منها، ورد باطلا بباطل أخف منه، وهذه حال أكثر أهل الكلام المنتسبين إلى السنة والجماعة.

ومثل هؤلاء إذا لم يجعلوا ما ابتدعوه قولا يفارقون به جماعة المسلمين يوالون عليه ويعادون كان من نوع الخطأ، والله عز وجل يغفر للمؤمنين خطأهم في مثل ذلك. ولهذا وقع في مثل هذا كثير من سلف الأمة وأئمتها لهم مقالات قالوها باجتهاد وهي تخالف ما ثبت في الكتاب والسنة، بخلاف من والى موافقه وعادى مخالفه، وفرق بين جماعة المسلمين، وكفر وفسق مخالفه دون موافقه في مسائل الآراء والاجتهادات، واستحل قتال مخالفه دون موافقه، فهؤلاء من أهل التفرق والاختلافات». (١)

قال **أبو الوفاء ابن عقيل** رحمه الله: «قد ورد في الأحاديث ما يدل على استحباب الإغفال والإغضاء عن هفوات من كثرت حسناته ومحاسنه». (٢)

قال **سعيد بن المسيب** رحمه الله: «ليس من عالم ولا شريف ولا ذي فضل إلا وفيه عيب، ولكن من كان فضله أكثر من نقصه ذهب نقصه لفضله، كما أنه من غلب عليه نقصانه ذهب فضله. وقال غيره: لا يسلم العالم من الخطأ، فمن أخطأ قليلا وأصاب كثيرا فهو عالم، ومن أصاب قليلا وأخطأ كثيرا فهو جاهل». (٣)

وقال **الإمام أحمد** رحمه الله: «لم يعبر الجسر من خراسان مثل إسحاق «يعني ابن

---

(١) مجموع الفتاوى ٣/ ٣٤٨ ٣٤٩.

(٢) كتاب الفنون ٢/ ٥٤.

(٣) جامع بيان العلم وفضله لابن عبد البر ٢٤٨.

راهويه»، وإن كان يخالفنا في أشياء؛ فإن الناس لم يزل يخالف بعضهم بعضاً».[١]

وقال **الشاطبي** رحمه الله: «زلة العالم لا يصح اعتمادها من جهة ولا الأخذ بها تقليدًا له وذلك لأنها موضوعة على المخالفة للشرع ولذلك عدت زلة وإلا فلو كانت معتدًا بعالم يجعل لها هذه الرتبة ولا نسب إلى صاحبها الزلل فيها كما أنه لا ينبغي أن ينسب صاحبها إلى التقصير، ولا أن يشنع عليه بها ولا ينتقص من أجلها أو يعتقد فيه الإقدام على المخالفة بحتًا فإن هذا كله خلاف ما تقتضي رتبته في الدين».[٢]

قال **شيخ الإسلام ابن تيمية** رحمه الله: «وإن قيل: يكتفى باعتقاد جميع العلماء. قيل له: إنما اشترطت إجماع العلماء حذرا من أن يشمل الوعيد لبعض المجتهدين وإن كان مخطئا. وهذا بعينه موجود فيمن لم يسمع دليل التحريم من العامة، فإن محذور شمول اللعنة لهذا كمحذور شمول اللعنة لهذا. ولا ينجي من هذا الإلزام أن يقال: ذلك من أكابر الأمة وفضلاء الصديقين، وهذا من أطراف الأمة وعامتها، فإن افتراقهما من هذا الوجه، لا يمنع اشتراكهما في هذا الحكم؛ فإن الله سبحانه كما غفر للمجتهد إذا أخطأ، غفر للجاهل إذا أخطأ ولم يمكنه التعلم، بل المفسدة التي تحصل بفعل واحد من العامة محرما لم يعلم تحريمه ولم يمكنه معرفة تحريمه؛ أقل بكثير من المفسدة التي تنشأ من إحلال بعض الأئمة لما قد حرمه الشارع وهو لم يعلم تحريمه، ولم يمكنه معرفة؛ تحريمه. ولهذا قيل: احذروا زلة العالم، فإنه إذا زل زل بزلته عالم.

---

(١) سير أعلام النبلاء ١١/ ٣٧١.

(٢) الموافقات ٥/ ١٣٦.

قال ابن عباس رضي الله عنه: «ويل للعالم من الأتباع. فإذا كان هذا معفوا عنه -مع عظم المفسدة الناشئة من فعله- فلأن يعفى عن الآخر -مع خفة مفسدة فعله- أولى. نعم يفترقان من وجه آخر؛ وهو أن هذا اجتهد فقال باجتهاد، وله من نشر العلم وإحياء السنة ما تنغمر فيه هذه المفسدة، وقد فرق الله بينهما من هذا الوجه، فأثاب المجتهد على اجتهاده، وأثاب العالم على علمه ثوابا لم يشركه فيه ذلك الجاهل، فهما مشتركان في العفو، مفترقان في الثواب».[١]

قال الزهري رحمه الله: «ولا يَثنينّك ذلك عنه أخبر معاذ أن زيغة الحكيم لا توجب الإعراض عنه، ولكن يترك من قوله ما أظلم، فنور الحق ما دل عليه كتاب أو سنة أو إجماع».[٢]

قال **شيخ الإسلام ابن تيمية** رحمه الله: «وكثير من مجتهدي السلف والخلف قد قالوا وفعلوا ما هو بدعة ولم يعلموا أنه بدعة، إما لأحاديث ضعيفة ظنوها صحيحة، وإما لآيات فهموا منها ما لم يرد منها، وإما لرأي رأوه وفي المسألة نصوص لم تبلغهم، وإذا اتقى الرجل ربه ما استطاع دخل في قوله: ﴿**ربنا لا تؤاخذنا إن نسينا أو أخطأنا**﴾ وفي الصحيح أن الله قال: «**قد فعلت**».[٣] انتهى.

أقول: رحم الله شيخ الإسلام حين أنصف خصومه وأعدائه فاقرأ ما قاله رحمه الله: «قلت هذا الكلام فيه إجمال والمحق يحمله محملا حسنا وغير المحق يدخل

---

(١) رفع الملام عن الأئمة الأعلام ١/ ٦٦.

(٢) المهذب في اختصار السنن الكبير ٨/ ٤٢٢٢.

(٣) مجموع الفتاوى ١٩/ ١٩١.

فيه أشياء، وأما الجنيد فمقصوده التوحيد الذي يشير إليه المشايخ وهو التوحيد في القصد والإرادة وما يدخل في ذلك من الإخلاص والتوكل والمحبة وهو أن يفرد الحق سبحانه وهو القديم بهذا كله فلا يشركه في ذلك محدث وتمييز الرب من المربوب في اعتقادك وعبادتك وهذا حق صحيح وهو داخل في التوحيد الذي بعث الله به رسله وأنزل به كتبه». [١] انتهى.

قلت: وهذه الأقوال تؤكد وترسخ أن زلة العالم المشهود له بالخير مغفورة إن شاء الله، فإننا لا نعتقد العصمة في أحد إلا الأنبياء ولا نرفع الخطأ عن أحد خصوصاً أهل العلم المجتهدين يتعرضون لمثل هكذا زلات، ولو أسقطنا الإمامة وسلبنا الديانة عن كل عالم زل وكل إمام أخطأ لن يسلم منا أحد مهما وصل درجة في العلم وشاب في طلبه وصبر على تحصله!

وهذه الأخطاء والزلات لا يفتح الباب على مصراعيه بوجه الخوارج لينتقصوا من قدرهم ويصفوهم بالكفر والبدعة ويلعنوهم ويطعنوا فيهم وهم غير مدركين حقيقة كلامهم ولا يعون مآلات أقوالهم، ولو عرف هؤلاء قدرهم لما تجرئوا على الطعن بمن هم أرسخ منهم علماً وأثبت درايةً وحفظاً وأشد أمانةً وحرصاً وركنوا إلى الذين ظلموا أنفسهم، وحسبوا أن هذا القدح بالعلماء تقرب إلى الله ومنقبة والتوقف عنه سكوت عن الباطل ومثلبة، فأشغلوا جهودهم بترصد الأخطاء، وتركوا أهل الكفر والإلحاد واليهود والنصارى والطواغيت المحاربين للشريعة، ليكون لسان حالهم نحن لا نتكلم في الأشخاص السياسية!

غريب مريب أن نرى الشعارات الشركية ترفرف وأحكام الشيطان

---

(١) الإستقامة ١/ ٩٢.

ودساتير أوليائه تسود وتغلب والانحراف الكبير في الشباب والفتيات، وغربة الإسلام وأهله والحرب الكبيرة على أمة الملة الحنيفية، تجد الأغبياء يعيشون في واقع بعيد عن الواقع المعاصر وكأنك في عصر التابعين وأئمة المذاهب الأربعة الحكم لله وخطر تلك البدع قد استحكمت والسلطان للمسلمين!

قال **عبد الله بن المبارك** رحمه الله: «رب رجل في الإسلام له قدم حسن وآثار صالحة كانت منه الهفوة والزلة لا يقتدى به في هفوته وزلته». (١)

قال **الإمام ابن القيم** رحمه الله: «ولكن من قواعد الشرع والحكمة أيضا أن من كثرت حسناته وعظمت، وكان له في الإسلام تأثير ظاهر، فإنه يحتمل له ما لا يحتمل لغيره، ويعفى عنه ما لا يعفى عن غيره؛ فإن المعصية خبث، والماء إذا بلغ قلتين لم يحمل الخبث بخلاف الماء القليل فإنه يحمل أدنى خبث يقع فيه». (٢)

وقال أيضا رحمه الله: «وهذا موسى كليم الرحمن عز وجل ألقى الألواح التي فيها كلام الله الذي كتبه له، ألقاها على الأرض حتى تكسرت، ولطم عين ملك الموت ففقأها، وعاتب ربه ليلة الإسراء في النبي ﷺ، وقال: «شاب بعث بعدي يدخل الجنة من أمته أكثر ممن يدخلها من أمتي، وأخذ بلحية هارون وجره إليه، وهو نبي الله، وكل هذا لم ينقص من قدره شيئا عند ربه، وربه تعالى يكرمه ويحبه؛ فإن الأمر الذي قام به موسى، والعدو الذي برز له، والصبر الذي صبره، والأذى الذي أوذيه في الله أمر لا تؤثر فيه أمثال هذه الأمور، ولا يغبر به في وجهه ولا يخفض منزلته، وهذا أمر معلوم عند الناس مستقر في فطرهم:

---

(١) الاستقامة ١/ ٢١٩.

(٢) مفتاح دار السعادة - ١/ ٥٠٤.

أن من له ألوف من الحسنات فإنه يسامح بالسيئة والسيئتين ونحوها، حتى إنه ليختلج داعي عقوبته على إساءته، وداعي شكره على إحسانه، فيغلب داعي الشكر لداعي العقوبة». [١]

قال **الإمام ابن عبد البر** رحمه الله: «قد غلط فيه كثير من الناس وضلت فيه نابتة جاهلة لا تدري ما عليها في ذلك، والصحيح في هذا الباب أن من صحت عدالته وثبتت في العلم إمامته وبانت ثقته وبالعلم عنايته لم يلتفت فيه إلى قول أحد إلا أن يأتي في جرحته ببينة عادلة يصح بها جرحته على طريق الشهادات والعمل فيها من المشاهدة والمعاينة لذلك بما يوجب تصديقه فيما قاله لبراءته من الغل والحسد والعداوة والمنافسة وسلامته من ذلك كله، فذلك كله يوجب قبول قوله من جهة الفقه والنظر، وأما من لم تثبت إمامته ولا عرفت عدالته ولا صحت لعدم الحفظ والإتقان روايته، فإنه ينظر فيه إلى ما اتفق أهل العلم عليه ويجتهد في قبول ما جاء به على حسب ما يؤدي النظر إليه، والدليل على أنه لا يقبل فيمن اتخذه جمهور من جماهير المسلمين إماما في الدين قول أحد من الطاعنين: إن السلف رحمهم الله قد سبق من بعضهم في بعض كلام كثير، منه في حال الغضب ومنه ما حمل عليه الحسد، كما قال ابن عباس، ومالك بن دينار، وأبو حازم، ومنه على جهة التأويل مما لا يلزم المقول فيه ما قاله القائل فيه، وقد حمل بعضهم على بعض بالسيف تأويلا واجتهادا لا يلزم تقليدهم في شيء منه دون برهان وحجة توجبه». [٢] انتهى.

---

(١) مفتاح دار السعادة ١/ ٥٠٤٥٠٦.

(٢) جامع بيان العلم وفضله ٢/ ١٠٩٣.

تناقض الغلاة والخوارج يثبت اضطراب وهشاشة منهجهم:

أقول: فإن نفس هؤلاء المكفرين للعلماء والمتكلمين فيهم تراهم يلتمسون الأعذار لغيرهم من الأئمة مع ما وقعوا فيه من مخالفات لمنهج أهل السنة في تلاعب عجيب بين الأقوال جمعوا فيه بين المتناقضات والممتنعات وهذا يوضح فساد منهجهم وسوء تصورهم للمسائل ، فهل من خالف السنة في مسألة أو مسألتين أو صفة أو صفتين معذور ومن خالفها في أكثر من هذا فإنه آثم ملوم مستحق للعقاب والوعيد؟! ومالدليل على التفريق بين من خالف في مسألة أو صفة معذور ولا يلحقه اسم البدعة ولا اسم الكفر، ومن خالف في أكثر من واحدة فهو جهمي مبتدع ورأس في الكفر؟! أم أنه تحكم بالنصوص بلا دليل وتفريق لا يستند إلى أدلة!

فإن دفاعهم عن خطأ من أخطأ من العلماء يجعلهم في محل لزمهم فيه الاعتذار عن الإمام النووي والحافظ ابن حجر وغيرهما، وإلا فالكل يقاس بنفس المقياس، فمن منعه عن هؤلاء لزمه أن يمنع نفسه عما هو فيه من الاعتذار لغيره، فالحق لا يحابي أحداً وعقولكم ليست فيصلاً وفرقاناً تعذرون بها لمن تريدون وتطعنون بها فيمن تريدون! ونحن بفضل الله عرفنا قدر الجميع وترحمنا عليهم من غير تفريق بين هذا وذاك وقلدنا الإجماع في إمامتهم ولم نخرج بقول شاذ عن تقريرات علمائنا ويكفينا هذا حجةً وبلاغاً في صحة قولنا، واستطعنا أن نوفق بينهم جميعاً **وإليك رعاك اللَّه هذا القدر مما تكلمنا فيه:**

قال **شيخ الإسلام ابن تيمية** رحمه الله بعد كلام له على إبطال أن الله في كل مكان: «وإن قالوا بحلوله بذاته في قلوب العارفين كان هذا قولا بالحلول

الخالص وقد وقع في ذلك طائفة من الصوفية حتى صاحب: «منازل السائرين، في توحيده المذكور في آخر المنازل في مثل هذا الحلول؛ ولهذا كان أئمة القوم يحذرون من مثل هذا». (١)

وقال أيضاً رحمه الله: «وحقيقة قول هؤلاء يشبه قول قائل: أن ما قاله النصارى في المسيح حق وهو موجود لغيره من الأنبياء والأولياء؛ لكن ما يمكن التصريح به لأن صاحب الشرع لم يأذن في ذلك، وكلام صاحب منازل السائرين وأمثاله يشير إلى هذا وتوحيده الذي قال فيه:

مـا وحـد الواحـد مـن واحـد ... إذ كل مـن وحـده جاحـد

توحيـد مـن يخبـر عـن نعتـه ... عاريـة أبطلهـا الواحـد

توحيـده إيـاه توحيـده ... ونعـت مـن ينعتـه لأحـد». (٢)

قال **ابن خلدون** رحمه الله: «ثم إن هؤلاء المتأخرين من المتصوفة المتكلمين في الكشف وفيما وراء الحس توغلوا في ذلك فذهب الكثير منهم إلى الحلول والوحدة كما أشرنا إليه وملئوا الصحف منه مثل الهروي في كتاب المقامات له وغيره. وتبعهم ابن العربي وابن سبعين وتلميذهما ابن العفيف وابن الفارض والنجم الإسرائيلي في قصائدهم. وكان سلفهم مخالطين للإسماعيلية المتأخرين من الرافضة الدائنين أيضا بالحلول وإلهية الأئمة مذهبا لم يعرف لأولهم فأشرب كل واحد من الفريقين مذهب الآخر. واختلط كلامهم وتشابهت عقائدهم. وظهر في كلام المتصوفة القول بالقطب ومعناه رأس العارفين. يزعمون أنه لا

---

(١) مجموع الفتاوى ٥/ ٢٣٠ .

(٢) مجموع الفتاوى ٨/ ٣١٧.

يمكن أن يساويه أحد في مقامه في المعرفة حتى يقبضه الله. ثم يورث مقامه لآخر من أهل العرفان». (١)

وقال **الإمام الذهبي** رحمه الله: «قلت: خرج أبو إسماعيل خلقا كثيرا بهراة، وفسر القرآن زمانا، وفضائله كثيرة. وله في السوق كتاب منازل السائرين وهو كتاب نفيس في التصويف، ورأيت الاتحادية تعظم هذا الكتاب وتنتحله، وتزعم أنه على تصوفهم الفلسفي. وقد كان شيخنا ابن تيمية بعد تعظيمه لشيخ الإسلام يحط عليه ويرميه بالعظائم بسبب ما في هذا الكتاب. نسأل الله العفو.» وله قصيدة في السنة، وله كتاب في مناقب أحمد بن حنبل، وتصانيف أخر». (٢)

وقال **ابن رجب** رحمه الله: «وقد اعتنى بشرح كتابه منازل السائرين جماعة، وهو كثير الإشارة إلى مقام الفناء في توحيد الربوبية، واضمحلال ما سوى الله تعالى في الشهود لا في الوجود. فيتوهم فيه أنه يشير إلى الاتحاد حتى انتحله قوم من الاتحادية، وعظموه لذلك. وذمه قوم من أهل السنة، وقدحوا فيه بذلك. وقد برأه الله من الاتحاد. وقد انتصر له شيخنا أبو عبد الله ابن القيم في كتابه الذي شرح فيه المنازل، وبين أن حمل كلامه على قواعد الاتحاد زور وباطل». (٣) انتهى.

فهذا الهروي رحمه الله وقد وقع في القول في الحلول كما نقل ذلك ابن تيمية والذهبي وابن خلدون فهل تكفرونه؟! لإن القول في الحلول أعظم من القول

---

(١) تاريخ ابن خلدون ١/ ٦١٩ .

(٢) تاريخ الإسلام ١٠/ ٤٩٠.

(٣) ذيل طبقات الحنابلة ١/ ٦٧.

في الصفات!

أم أنكم ستناقضون أنفسكم فتعتذرون له لأن له حسنات ومواقف في نصرة السنة والذب عنها.

قال **شيخ الإسلام ابن تيمية** رحمه الله: «وإن كان رحمه الله من أشد الناس مباينة للجهمية في الصفات، وقد صنف كتابه (الفاروق في الفرق بين المثبتة والمعطلة) وصنف كتاب (تكفير الجهمية) وصنف كتاب (ذم الكلام وأهله) وزاد في هذا الباب، حتى صار يوصف بالغلو في الإثبات للصفات، لكنه في القدر على رأي الجهمية، نفاة الحكم والأسباب». (١)

وقال أيضاً رحمه الله: «والحقيقة فصاروا يوافقون جهما في مسائل الأفعال والقدر وإن كانوا مكفرين له في مسائل الصفات كأبي إسماعيل الأنصاري الهروي صاحب كتاب «ذم الكلام» فإنه من المبالغين في ذم الجهمية لنفيهم الصفات. وله كتاب «تكفير الجهمية» ويبالغ في ذم الأشعرية مع أنهم من أقرب هذه الطوائف إلى السنة والحديث. وربما كان يلعنهم. وقد قال له بعض الناس بحضرة نظام الملك أتلعن الأشعرية؟ فقال: ألعن من يقول: ليس في السموات إله ولا في المصحف قرآن ولا في القبر نبي. وقام من عنده مغضبا. ومع هذا فهو في مسألة إرادة الكائنات وخلق الأفعال: أبلغ من الأشعرية. لا يثبت سببا ولا حكمة بل يقول: إن مشاهدة العارف الحكم لا تبقى له استحسان حسنة ولا استقباح سيئة. والحكم عنده: هي المشيئة». (٢) انتهى.

---

(١) منهاج السنة النبوية ٥/ ٣٥٨.

(٢) مجموع الفتاوى ١٤/ ٣٥٤ .

هنا **الإمام أبو إسماعيل الهروي** رحمه الله قول الجهمية في القدر ووافقهم على ما اعتقدوه فهل تتجرئون على تكفيره أم تعتذرون له! ونسألكم أيضاً ما حكم من وافق أهل البدع في مسألة؟!

وقد أحسن **الإمام ابن القيم** رحمه الله حين قال عن **الهروي**: «شيخ الإسلام حبيب إلينا والحق أحب إلينا منه، وكل ما عدا المعصوم فمأخوذ من قوله ومتروك. ونحن نحمل كلامه على أحسن محامله ثم نبين ما فيه». (١)

قال **شيخ الإسلام ابن تيمية** رحمه الله: «ولهذا قال طائفة من العلماء الالتفات إلى الأسباب شرك في التوحيد ومحو الأسباب أن تكون أسبابا نقص في العقل والإعراض عن الأسباب بالكلية قدح في الشرع وإنما التوكل المأمور به ما اجتمع فيه مقتضى التوحيد والعقل والشرع. فقد تبين أن من ظن التوكل من مقامات عامة أهل الطريق فقد غلط غلطا شديدا وإن كان من أعيان المشايخ كصاحب علل المقامات وهو من أجل المشايخ وأخذ ذلك عنه صاحب محاسن المجالس وظهر ضعف حجة من قال ذلك لظنه أن المطلوب به حظ العامة فقط وظنه أنه لا فائدة له في تحصيل المقصود وهذه حال من جعل الدعاء كذلك وذلك بمنزلة من جعل الأعمال المأمور بها كذلك كمن اشتغل بالتوكل عن ما يجب عليه من الأسباب التي هي عبادة وطاعة مأمور بها؛ فإن غلط هذا في ترك الأسباب المأمور بها التي هي داخلة في قوله تعالى ﴿**فاعبده وتوكل عليه**﴾ كغلط الأول في ترك التوكل المأمور به الذي هو داخل في قوله تعالى ﴿**فاعبده**

(١) مدارج السالكين ٢/ ٣٨.

وتوكل عليه ﷺ». [١] انتهى.

قلت: هنا وافق الهروي رحمه الله أهل البدع في قول من أقوالهم في مسألة التوكل والأخذ بالأسباب فهل نخرجه من كونه من أهل السنة إلى أهل البدع استناداً على أصولكم؟!

وكذلك الأمر بالنسبة للإمام العالم المفسر الكبير قتادة رضي الله عنه وهو من كبار التابعين ومن تلاميذ ابن عباس رضي الله عنه وعن أبيه قال بقول القدرية وأخطأ في ما قاله واعتقده ها هنا في مسألة القدر ومع هذا لم يعرف أحد قال بتكفيره أو تضليله أو تبديعه أو تهجم عليه لسقطته هذه بل حاز على تزكية وثناء علماء زمانه وكان نابغة من الفضلاء وأولي الألباب وتشهد له تفسيراته لآي الكتاب وتراثه في الثقة وحسن الصيت.

قال **بندار** رحمه الله: «ثنا عبد الأعلى وكان قدريا عن سعيد بن أبي عروبة وكان قدريا عن قتادة وكان قدريا. وقال أحمد بن حنبل: كان قتادة وسعيد يقولان بالقدر ويكتمانه». [٢]

وقتادة بن دعامة السّدوسي، عده القاضي من رجال الطبقة الرابعة من طبقات المعتزلة، وقال: «لم يختلف فيه أنه من أهل العدل» أخذ عن الحسن البصري وكان له مناظرات بالبصرة والكوفة، قال بعضهم: قتادة كان قدريا، قال القاضي: «وهكذا المخالفون يسمون أصحابنا بالقدري وهم أولى بهذا

---

(١) مجموع الفتاوى ١٠/ ٣٥.

(٢) تاريخ الإسلام ٩/ ٤٠٣.

الاسم». [١]

قال **ابن المديني** رحمه الله: «قلت ليحيى بن سعيد: إن عبد الرحمن يقول: اترك كل من كان رأسًا فى البدعة يدعو إليها. فقال: كيف يصنع بقتادة؟ وكيف يصنع بابن أبى رواد؟ وعمر بن أبى ذر وعد من هؤلاء، ثم قال: إن ترك هذا الضرب ترك ناسًا كثيرا». [٢]

قال: حنظلة بن أبى سفيان: كنت أرى طاووسًا إذا أتاه قتادة يفر، قال: وكان قتادة يتهم بالقدر.

قلت والله أعلم: لم يكن قدريًا كما يفهم من الكلمة، وإلا لما أخذ عنه العلماء». [٣]

قال **شيخ الإسلام ابن تيمية** رحمه الله: «وذكر قتادة أن الله لم يكره أحدا على معصية. وهذا صحيح فإن أهل السنة المثبتين للقدر متفقون على أن الله لا يكره أحدا على معصية كما يكره الوالي والقاضي وغيرهما للمخلوق على خلاف مراده يكرهونه بالعقوبة والوعيد. بل هو سبحانه يخلق إرادة العبد للعمل وقدرته وعمله وهو خالق كل شيء. وهذا الذي قاله قتادة قد يظن فيه أنه من قول القدرية وأنه لسبب مثل هذا اتهم قتادة بالقدر حتى قيل: إن مالكا كره لمعمر أن يروي عنه التفسير لكونه اتهم بالقدر،وهذا القول حق ولم يعرف أحد من السلف قال «إن الله أكره أحدا على معصية».

---

(١) انظر شرح العيون ١/ ورقة ٨٦.

(٢) قبول الأخبار ومعرفة الرجال ٢/ ٣٩٠ . وذكره الذهبى فى «السير.

(٣) سير أعلام النبلاء ٥/ ٢٧٥.

وقال أيضاً رحمه الله: «ولكن لما اشتهر الكلام في القدر؛ ودخل فيه كثير من أهل النظر والعباد صار جمهور القدرية يقرون بتقدم العلم وإنما ينكرون عموم المشيئة والخلق. وعن عمرو بن عبيد في إنكار الكتاب المتقدم روايتان. وقول أولئك كفرهم عليه مالك والشافعي وأحمد وغيرهم. وأما هؤلاء فهم مبتدعون ضالون لكنهم ليسوا بمنزلة أولئك؛ وفي هؤلاء خلق كثير من العلماء والعباد كتب عنهم العلم. وأخرج البخاري ومسلم لجماعة منهم لكن من كان داعية إليه لم يخرجوا له وهذا مذهب فقهاء أهل الحديث كأحمد وغيره:

أن من كان داعية إلى بدعة فإنه يستحق العقوبة لدفع ضرره عن الناس وإن كان في الباطن مجتهدا وأقل عقوبته أن يهجر فلا يكون له مرتبة في الدين، يؤخذ عنه العلم ولا يستقضى ولا تقبل شهادته ونحو ذلك.

ومذهب مالك قريب من هذا ولهذا لم يخرج أهل الصحيح لمن كان داعية ولكن رووا هم وسائر أهل العلم عن كثير ممن كان يرى في الباطن رأي القدرية والمرجئة والخوارج والشيعة. وقال أحمد: لو تركنا الرواية عن القدرية لتركنا أكثر أهل البصرة وهذا لأن مسألة خلق أفعال العباد وإرادة الكائنات مسألة مشكلة». (١)

قال **الإمام الذهبي** رحمه الله: «وكان من أوعية العلم، وممّن يضرب به المثل في قوّة الحفظ، وهو حجّة بالإجماع إذا بيّن السّماع، فإنّه مدلّس معروف بذلك، وكان يرى القدر ومع هذا، فما توقف أحد في صدقه، وعدالته، وحفظه، ولعل الله يعذر أمثاله ممن تلبس ببدعة يريد بها تعظيم الباري وتنزيهه، وبذل وسعه،

(١) مجموع الفتاوى ٧/ ٣٨٥ .

والله حكم عدل لطيف بعباده، ولا يسأل عما يفعل، ثم إن الكبير من أئمة العلم إذا كثر صوابه، وعلم تحريه للحق، واتسع علمه، وظهر ذكاؤه، وعرف صلاحه وورعه واتباعه، يغفر له زلله، ولا نضلله ونطرحه وننسى محاسنه، نعم، ولا نقتدي به في بدعته وخطئه، ونرجو له التوبة من ذلك». (١)

قال فيه **الإمام أحمد** رحمه الله: «كان قتادة عالمًا بالتفسير وباختلاف العلماء» ثم وصفه بالحفظ وأطنب في ذكره وقال: «قلما تجد من تقدمه».

وقال **سفيان الثوري** رحمه الله: «وهل كان في الدنيا مثل قتادة» فمع قوله بالقدر لم يتركه الأئمة. لجلالته واجتهاده». (٢)

روى **سفيان بن عيينة عن معمر** أنه قال: «لم أر في هؤلاء أفقه من الزهري، وقتادة، وحماد». (٣)

قال **ابن سيرين** رحمه الله: «ذاك قتادة ما رأيت أحفظ من قتادة». (٤)

حدث **ابن أبي عاصم عن هدبة عن همام بن يحيى عن قتادة** أنه قال: «قال لي سعيد بن المسيب: لم أر أحدا أسأله عما يختلف فيه منك». (٥) انتهى.

فانظروا كيف أن قتادة مع قوله بالقدر ومخالفته لأهل الحديث والأثر في هذا الباب لم تنتزع عنه الإمامة ولم يمنعوا من الأخذ عنه أو الاقتداء به والانتفاع

---

(١) سير أعلام النبلاء ٥/ ٢٧١ .

(٢) سير أعلام النبلاء ٥/ ٢٧٦.

(٣) الجرح والتعديل لابن أبي حاتم ٣/ ١٤٧

(٤) سير أعلام النبلاء ٥/ ٢٧٦.

(٥) حلية الأولياء ٢/ ٣٣٤.

به والشهود له بالعلم، فلم يكفروه ولا بدعوه ولا نسبوه إلى الكفر ولا عدوه من أهل الضلالة أو قالوا عنه رأساً من رؤوس البدع!

قال **شيخ الإسلام ابن تيمية** رحمه الله: «ومن الناس من قد يوافقهم على إحدى البدعتين دون الأخرى وكثير من الناس قد اختلف كلامه في هذا الأصل، تارة يقول: إن المعرفة لا تحصل إلا بالنظر، ويجعل أول الواجبات النظر أو المعرفة الحاصلة به، وقد يعين طريق النظر، كما فعل ذلك القاضي أبي يعلى في المعتمد موافقة للقاضي أبي بكر وأمثاله من الموافقين في هذا الأصل للمعتزلة، وكما فعل ابن عقيل وابن الزاغوني وغيرهم. ومن توابع ذلك أن النظر المفيد للعلم لا يكون إلا نظرًا في دليل. والنظر الذي يوجبونه يكون نظرًا فيما يعلم الناظر أنه دليل، لأنه لو علم قبل النظر أنه دليل لعلم ثبوت المدلول، وإذا كان عالمًا به لم يحتج إلى الاستدلال عليه، فيوجبون سلوك طريق لا يعلم السالك أنه طريق».[1]

قال **شيخ الإسلام ابن تيمية** رحمه الله: «والناس متنازعون في كونه فوق العالم: هل هو من الصفات التي تعلم بالعقل؟ كما هو قول أكثر السلف والأئمة، وهو قول ابن كلاب وابن كرام، وآخر قولي القاضي أبي يعلى. أو هو من الصفات السمعية التي لا تعلم إلا بالسمع، كما هو قول كثير من أصحاب الأشعري، وهو أول قولي القاضي أبي يعلى وطائفة معه. فابن أبي موسى وأمثاله قد يقولون بهذا، ويقولون: لم نعلم ذلك إلا بالسمع. ويقولون: لم تعلم أنه فوق السماء إلا بالسمع، لكن كلامه أعم من ذلك. وكلامهم يصح إذا فسر بأنواع من التعيين

(١) درء تعارض العقل والنقل ٩/ ٣٦.

التي لم تعلم إلا بالسمع، كالصفات الخبرية». [١] انتهى.

وهذا القاضي أبي يعلى يوافق المعتزلة في أصل من أصولهم فهل يقال عنه بأنه معتزلي أو من أهل البدع؟!. وكذلك موافقته في أحد قوليه للأشاعرة في قولهم بأن معرفة الله فوق العالم من الصفات السمعية لا العقلية، فهل هذا يجعله أشعرياً أو من رؤوسهم بمجرد موافقته لهم في هذا الجزء من معتقدهم؟!

قال **ابن قتيبة** رحمه الله: «ونحن نقول: إن العجب والضحك، ليس على ما ظنوا، وإنما هو على حل عنده كذا، بمحل ما يعجب منه، وبمحل ما يضحك منه.لأن الضاحك إنما يضحك لأمر معجب له، ولذلك قال رسول الله ﷺ للأنصاري الذي ضافه ضيف، وليس في طعامه فضل عن كفايته، فأمر امرأته بإطفاء السراج ليأكل الضيف، وهو لا يشعر أن المضيف له لا يأكل، لقد عجب الله تعالى من صنيعكما البارحة» أي حل عنده محل ما يعجب الناس منه.وقال تعالى لنبيه ﷺ: ﴿**وإن تعجب فعجب قولهم**﴾ لم يرد أنه عندي عجب، وإنما أراد: أنه عجيب عند من سمعه». [٢] انتهى.

أقول: فهذا الإمام الجليل يتأول صفتي العجب والضحك لله مخالفاً عقيدة السلف في قوله هذا، ولا شك أن هذا خطأ، فهل نسقطه بالكلية ونبطل إمامته وعلمه ونصفه بالمبتدع كما هو الحال بالنسبة للغلاة؟!

قال **ابن حبان** رحمه الله: «فمعنى الخبر عندنا بقوله ﷺ: «**خلق الله آدم على**

---

(١) درء تعارض العقل والنقل ٩/ ١٦.

(٢) تأويل مختلف الحديث ١/ ٣٠٥.

صورته»، إبانة فضل آدم على سائر الخلق، والهاء راجعة إلى آدم». (١) انتهى.

تأمل كيف خالف الإمام ابن حبان السلف في عودة ضمير الهاء إلى الله ووافق الجهمية في هذه الصفة ومع هذا فما طعنوا فيه ولا كفروه ولا بدعوه ولا قالوا عنه جهمي ولا شيء من هذا القبيل فتدبر رحمك الله.

وكذلك الأمر **لابن حزم** رحمه الله حيث قال: «وكذلك القول في الحديث الثابت «خلق الله آدم على صورته» فهذه إضافة مِلكٍ، يريد الصورة التي تخيَّرها الله سبحانه ليكون آدم مصوَّرًا عليها، وكلُّ فاضلٍ في طبقته فإنه يُنسبُ إلى الله عزوجل كما يقول بيت الله تعالى عن الكعبة، والبيوت كلها بيوت الله تعالى». (٢)

ولما سئل **الإمام أحمد** رحمه الله عن حديث الصورة، وهل الهاء تعود إلى غير الله عز وجل؟ قال: «من قال إن الله خلق آدم على صورة آدم فهو جهمي. وأى صورة كانت لآدم قبل أن يخلقه؟». (٣)

قال **شيخ الإسلام ابن تيمية** رحمه الله: «لم يكن بين السلف من القرون الثلاثة نزاع في أن الضمير عائد إلى الله، فإنه مستفيض من طرق متعددة عن عدد من الصحابة، وسياق الأحاديث كلها يدل على ذلك، وهو أيضا مذكور فيما عند أهل الكتابين، حتى ظهر الجهمية، فزعموا نسبة الهاء لآدم عليه السلام تنزيها لله عن صفة الصورة». (٤) انتهى.

---

(١) صحيح ابن حبان: التقاسيم والأنواع ٤/ ٥٩

(٢) الفصل في الملل والأهواء والنحل ٢/ ١٢٨ .

(٣) طبقات الحنابلة ١/ ٣٠٩.

(٤) بيان تلبيس الجهمية في تأسيس بدعهم الكلامية ٦/ ٣٧٣.

أقول: هذا جانب من أخطاء العلماء الذين كانت لهم مواقف شامخة في نصرة الإسلام والسنة ورفع لوائهما وكان لهم قدم صدق وكانوا مع هذا معروفين بتتبع السنة والميل لها ،لا يستكبرون عن اتباع الحق إذا بدا لهم ولا يمتنعون عن الكف فيما بدر منهم من هفوات إذا اتضح لهم ولا يصرون على الباطل ويذمون المجافاة عن طريق الأولين ويحاربون السبل المستحدثة والمسلوكة على طريق المتكلمين، وكانوا حريصين على إصابة الحق فيما أخطئوا فيه فلم يظهر لهم نقيض ما اعتقدوه فاجتهدوا على ما بلغهم من الآثار فعملوا به وفسروه، فوقعوا في الجبلة التي فطر عليها الإنسان فغلطوا فما نشرت المناشير على عظامهم ولا حددت ألسن السيوف عليهم، بل اعتذروا لهم وعرفوا قدرهم وحقهم ودافعوا عنهم بحق وصدق وأقروا بأخطائهم وحذروا من الوقوع فيها من غير مسيس بمكانتهم، فلم ينهمكوا على أغلاطهم ولم يسقطوهم بزلاتهم،فمن منكم يا غلاة يقدر على تكفير هؤلاء الأعلام من القرون المتقدمة؟!

أم لهم تعامل خاص يختلف عن الآخرين، فإن رفع الظلم عن علماء الأُمة حق شرعي وواجب على أولي البصيرة من وجهائها وأعيانها المقدمين، ولا ننسى هنا جماعة المسلمين أعزها الله التي حذرت ممن يطعن بهم وأغلظوا في الأمر، فوجب على المؤمنين مقاطعة وهجر كل متهور طاعن بالعلماء، لكي لا يظنوا الطريق مفتوحاً أمامهم يعرضوا بضاعتهم الكاسدة وأقوالهم الفاسدة في سوق العامة مدخلين الشبهات إلى عقائدهم في سبيل التشويش على أفكارهم والله المستعان.

فصل

الرد على زعم الغلاة بأن الشيخ عبد اللطيف بن عبد الرحمن رحمه الله كفر الحافظ ابن حجر!:

قال **عبد اللطيف بن عبد الرحمن** رحمه الله: «ويزعم أن من له الشفاعة يوم القيامة، يجوز دعاؤه وطلبه في هذه الحياة الدنيا، ويسوغ التوجه إليه، وأن صاحب البردة قد أحسن وأصاب، ويستدل من جهله على ذلك بأنه رواها عن فلان وفلتان، وهيان بن بيان، والحافظ ابن حجر وابن حيان، ونحو ذلك من طوائف الشيطان، ويرد بمثل هذا نصوص السنة والقرآن، نعوذ بالله من الجهل والحمق والخذلان؛ وكأن الرجل من رجال الجاهلية الأولى، لم يأنس بشيء مما جاءت به الأنبياء، ولم يدر ما كان عليه السلف الصالح والأولياء». [١] انتهى.

زعم الغلاة أن **الشيخ عبد اللطيف** كفر **الحافظ ابن حجر العسقلاني** بقوله من طوائف الشيطان، وقالوا هذا تكفير صريح لابن حجر! وهنا النص محتمل الدلالة وليس قطعي الدلالة على أن المراد به هو **الحافظ ابن حجر** رحمه الله، لأنه كما لا يخفى عليكم يوجد عالم آخر اسمه ابن حجر الهيثمي والمقصود في كلام الشيخ هو **الهيثمي** وليس العسقلاني، ولبيان هذه المشكلات **والرد على مشاغبات الغلاة من وجوه:**

أولاً: أئمة الدعوة مطبقون بالثناء على الحافظ ابن حجر كما نقلنا لكم ذلك

---

(١) الدرر السنية ١٢/ ٣٣٧.

من أقوالهم.

فهل تتعارض أقوالهم مع بعضها أو يضرب ببقيتها والتي هي إجماع منهم على مدحه والثناء عليه بقول يقصد به شخص غيره!

ثانيا: المقصود هنا ابن حجر الهيثمي بدليل كلام قال عبد الرحمن بن حسن «وليس عند هؤلاء الملاحدة ما يصدون به العامة عن أدلة الكتاب والسنة، التي فيها النهي عن الشرك في العبادة إلا قولهم: قال أحمد بن حجر الهيثمي، قال فلان، وقال فلان: يجوز التوسل بالصالحين، ونحو ذلك من العبارات الفاسدة. فنقول: هذا وأمثاله ليسوا بحجة تنفع عند الله وتخلصكم من عذابه، بل الحجة ما في كتاب الله وسنة رسوله الثابتة عنه، وما أجمع عليه سلف الأمة وأئمتها. وما أحسن ما قال **الإمام مالك** رحمه الله: «وكلما جاءنا رجل أجدل من رجل، نترك ما نزل به جبرائيل على محمد لجدله؟!

إذا عرف ذلك فالتوسل يطلق على شيئين; فإن كان ابن حجر وأمثاله أرادوا سؤال الله بالرجل الصالح، فهذا ليس في الشريعة ما يدل على جوازه؛ ولو جاز لما ترك». (١)

وقال أيضاً رحمه الله: «والأمر الخامس: معارضة أولئك للآيات المحكمات البينات التي هي في غاية البيان والبرهان، وبيان ما ينافي التوحيد من الشرك والتنديد، فعارضوا بقول أناس من المتأخرين لا يجوز الاعتماد عليهم في أصول الدين؛ فيقولون: قال ابن حجر الهيثمي قال البيضاوي قال فلان ولا ريب أن الزمخشري وأمثاله من المعطلة أعلم من هؤلاء، وأدرى في فنون العلم، لكنهم

(١) الدرر السنية ٢ / ٢٣٧

أخطؤوا كخطأ هؤلاء، وفي تفسير الزمخشري من دسائس الاعتزال ما لا يخفى، وليسوا بأعلم منه». [١] انتهى.

فتبين من هو المقصد بكلام الشيخ عبد اللطيف إذ أن الكلام كان حول التوسل والشرك.

ثالثاً: لو سلمنا لكم جدلاً بأن الشيخ عبد اللطيف كان يقصد ابن حجر في كلامه، فهل ما جاء في نص قوله دلالة صريحة في تكفيره؟!

فكلمة طوائف الشيطان محتملة الدلالة على التكفير وليست صريحة، قد يحتمل التغليظ والتشديد على من خالف النصوص والإجماع وقد يحتمل الزجر والتقريع لكل من سولت له نفسه بالتساهل مع هكذا منكرات عظيمة، وقد يحتمل التكفير. فلو أراد تكفيره لعبر عنه بكلام أوضح وقول أصرح..ويدل على ما ذكرنا قوله تعالى ﴿**إِنَّ المُبَذِّرِينَ كانوا إِخوانَ الشَّياطِينِ**﴾.

وقال **ابن مسعود** رضي الله عنه: «التبذير الإنفاق في غير حق وكذا قال ابن عباس، وقال قتادة التبذير النفقة في معصية الله تعالى وفي غير الحق وفي الفساد». [٢] انتهى.

فهل من أنفق في المعصية يعد كافراً لأن الله وصفه بأنه من إخوان الشياطين؟! وهي أقوى عبارة وأشد نكارة من طوائف الشيطان.

وكذلك تشبيه النبي صلى الله عليه وسلم لمدمن الخمر بعابد الوثن، فهل يعني أن مدمن الخمر كافر؟! وإن كان الحديث متكلم فيه.

---

(١) الدرر السنية ٢/ ٢٤٢

(٢) تفسير ابن كثير ٥/ ٦٩.

رابعاً: **الشيخ عبد اللطيف** رحمه الله نفسه له نص يجيز فيه أحد طلابه **الشيخ أحمد بن عيسى النجدي** في صحيح البخاري، ويذكر في الإجازة ابن حجر ويصفه بالحافظ دون تشنيع عليه فهل يروي إجازة عن إنسان كافر ثم يجيز فيها؟!

وهذا نص الإجازة: «فإني رُوِّيت «صحيح البخاري» عن شيخنا مفتي الجزائر محمَّد بن محمود بن محمَّد الجزائري، وأجازني به بداره بالإِسكندرية في ثاني عشر جمادى الآخرة من سنة سبع وأربعين ومائتين وألف، وهو يرويه عن والده أبي الثناء محمود بن محمَّد الجزائري، سماعًا وقراءةً، وهو عن الحافظ ابن حجر العسقلاني بإسناده المقرر في شرحه على «الصحيح» المسمى بـ «فتح الباري».

قال شيخنا: وقد شارك جدي والده في تلقيه عن الشيخ مصطفى المذكور. وبهذا الإسناد أروي بقية الكتب الستة وسائر روايات الحافظ ابن حجر الذي تضمنها «معجمه»، ح». [1] انتهى.

خامساً: أن **الشيخ أبا بطين** قد رد على هؤلاء قائلاً بكلام معناه أنه ليس كل راوٍ شيئاً في كتابه يعتقد صحة ما نقله ورواه ثم عرج إلى نقطة هامة قائلاً أنك لو فتشت كتب هؤلاء العلماء لن تجد ما يفي بغرضك ولا ينصر مذهبك.

قال **عبد الله أبا بطين** رحمه الله: «فنقول كما قال الأئمة الأعلام: كل يؤخذ من قوله ويترك إلا رسول الله ﷺ، وأيضا لا يلزم أن كل من روى كتابا أو قصيدة

(١) إجازة الشيخ العلامة عبد اللطيف بن عبد الرحمن آل الشيخ ١/ ٢٢.

أن يكون مستصوبا لكل ما روى.وذكر ممن روى البردة أبو حيان، والبيضاوي، والمحلي، وابن حجر العسقلاني، وكذا القسطلاني. فيقال له: تفسير الثلاثة للقرآن موجود، وكذا شرح البخاري، هل تجد في شيء منها ما يمكن تشبيهك به على الناس بما يوافق دعواكم الباطلة من أن علم اللوح والقلم من علوم النبي ﷺ وأنه لا يخفى عليه شيء من أدواء القلوب كما في بيت الهمزية من قوله». (١) انتهى.

قلت: تبيَّن من هذه الوجوه بطلان زعمهم وزيف ادعائهم وتدليسهم على العوام، فلما بحثوا في بطون الكتب وبين سطورها وحواشيها شيئاً صريحاً أو محتملاً أو فيه رائحة تكفير أو تبديع أو طعن في هذا الإمام الجليل فلم يجدوا إلا المحتملات الظنّيات والمتشابهات فراحوا يتشبثون بها وتركوا المحكمات البينات ونبذوها وهذا حال الزائغين عن المحجة البيضاء كما قال تعالى ﴿**هُوَ الَّذى أَنزَلَ عَلَيكَ الكِتابَ مِنهُ آياتٌ مُحكَماتٌ هُنَّ أُمُّ الكِتابِ وَأُخَرُ مُتَشابِهاتٌ فَأَمَّا الَّذينَ فى قُلوبِهِم زَيغٌ فَيَتَّبِعونَ ما تَشابَهَ مِنهُ ابتِغاءَ الفِتنَةِ وَابتِغاءَ تَأويلِهِ وَما يَعلَمُ تَأويلَهُ إِلَّا اللَّهُ وَالرّاسِخونَ فِى العِلمِ يَقولونَ آمَنّا بِهِ كُلٌّ مِن عِندِ رَبِّنا وَما يَذَّكَّرُ إِلّا أُولُوا الأَلبابِ**﴾ أهل الحق يتبعون المحكم البيّن ويردون المتشابه له.

فنسأل الله السلامة مما ابتلى به هؤلاء الحمقى وأن يبصرنا ديننا وطريق الحق والهدى ويجنبنا الأهواء والآراء والتطاول على العلماء.

الحافظ ابن حجر رحمه الله كان لا ينسب نفسه إلى الأشاعرة إنما كان

(١) تأسيس التقديس ١/ ٢١.

يرد عليهم في غالب المسائل ومنها هذه النقولات التي نذكرها لكم وإن كان قد تبنى أقوالهم في مسائل من غير قصد الانتساب إليهم أو نصرة قولهم كونهم أشاعرة!

قال **الحافظ ابن حجر** رحمه الله: «وقد مات الفخر يوم الإثنين سنة ست وست مائة بمدينة هراة واسمه محمد بن عمر بن الحسين وأوصى بوصية تدل على أنه حسن اعتقاده». [١] انتهى.

تأمل وفقك اللَّه للحق كيف ذكر أن الرازي حسن اعتقاده مع أنه كان إمام الأشاعرة في زمانه، فلو كان يرى نفسه منهم لما قال بحسن اعتقاد الرازي!

وقال أيضا رحمه الله: «وقد احتج أحمد بن حنبل بهذه الآية ـ يعني قوله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الرَّسُولُ بَلِّغْ مَا أُنْزِلَ إِلَيْكَ مِنْ رَبِّكَ﴾ على أن القرآن غير مخلوق لأنه لم يرد في شيء من القرآن ولا من الأحاديث أنه مخلوق ولا ما يدل على أنه مخلوق ثم ذكر عن الحسن البصري أنه قال لو كان ما يقول الجعد حقا لبلغه النبي صلى الله عليه وسلم»، أقول: والجعد بن درهم هو مؤسس مذهب الجهمية، ونسب الجهمية إلى الجهم بن صفوان لأنه هو الذي أظهر هذا المذهب الباطل ونشره، وأقول كما قال الحسن البصري رحمه الله: لو كان ما يقوله الأشاعرة وغيرهم من المتكلمين حقا لبلغه الرسول صلى الله عليه وسلم». [٢]

وقال أيضا رحمه الله: «ورأيت في الفهرست موضعا ذكر أنه كتب في سنة اثنتي عشرة وأربع مائة فهذا يدل على تأخيره إلى ذلك الزمان ولما طالعت كتابه ظهر لي

---

(١) لسان الميزان ٤/ ٤٢٩.

(٢) فتح الباري ١٣/ ٥٠٤.

أنه رافضي معتزلي فإنه يسمي أهل السنة الحشوية ويسمى الأشاعرة المجبرة».[١] انتهى.

أنظر بهذا النقل يظهر جلياً تفريقه بين أهل السنة والأشاعرة!

وقال أيضاً رحمه الله: «وقد توسَّع من تأخّر «يقصد الأشاعرة» عن القرون الثلاثة الفاضلة في غالب الأمور التي أنكرها أئمة التابعين وأتباعهم. ولم يقتنعوا بذلك، حتى مزجوا مسائل الديانة بكلام اليونان، وجعلوا كلام الفلاسفة: أصلاً يرُدّونَ إليه ما خالفه من الآثار بالتأويل، ولو كان مستكرهاً. ثم لم يكتفوا بذلك، حتى زعموا أن الذي رتبوه هو أشرف العلوم وأولاها بالتحصيل، وأن من لم يَستعمِل ما اصطلحوا عليه، فهو عامي جاهل. فالسعيد من تمسَّكَ بما كان عليه السلف، واجتنب ما أحدثه الخلف».[٢] انتهى.

رد **الحافظ ابن حجر** هنا على الأشاعرة لتأثرهم بعلم الكلام ومبالغتهم في الاعتماد عليه، ثم يقولون أنه أشعري!

وقال أيضاً رحمه الله: «وقد اشتهر الخلاف في ذلك بين الأشعرية والحنفية وتمسك الأشاعرة بمثل هذا الحديث وتمسك الحنفية بمثل قوله تعالى يمحو الله ما يشاء ويثبت وأكثر كل من الفريقين الاحتجاج لقوله والحق أن النزاع لفظي وأن الذي سبق في علم الله لا يتغير ولا يتبدل وأن الذي يجوز عليه التغيير والتبديل ما يبدو للناس من عمل العامل ولا يبعد أن يتعلق ذلك بما في علم الحفظة والموكلين بالآدمي فيقع فيه المحو والإثبات كالزيادة في العمر

---

(١) لسان الميزان ٥/ ٧٢.

(٢) فتح الباري لابن حجر ١٣/ ٢٥٣.

والنقص». [١] انتهى.

قلت: ذكر الأشاعرة فلم ينسب نفسه إليهم فاكتفى بذكر قولهم مع قول الحنفية في مسألة كتابة القدر وما يمحى منه ومالا يتغير.

وهذا يدل على أنه لو كان أشعرياً لنصر مذهبهم وبسط الأدلة على تفنيد قول المخالفين مؤيداً مذهب الأَشاعرة.

وقال أيضاً رحمه الله: «وحديث كل مولود يولد على الفطرة فإن ظاهر الآية والحديث أن المعرفة حاصلة بأصل الفطرة وأن الخروج عن ذلك يطرأ على الشخص لقوله تعالى فأبواه يهودانه وينصرانه وقد وافق أبو جعفر السمناني وهو من رؤوس الأشاعرة على هذا». [٢]

وقال أيضاً رحمه الله: «وقد تمسك به من قال أول واجب المعرفة كإمام الحرمين واستدل بأنه لا يتأتى الإتيان بشيء من المأمورات على قصد الامتثال ولا الانكفاف عن شيء من المنهيات على قصد الانزجار إلا بعد معرفة الآمر والناهي واعترض عليه بأن المعرفة لا تتأتى إلا بالنظر والاستدلال وهو مقدمة الواجب فيجب فيكون أول واجب النظر وذهب إلى هذا طائفة كابن فورك وتعقب بأن النظر ذو أجزاء يترتب بعضها على بعض فيكون أول واجب جزأ من النظر وهو محكي عن القاضي أبي بكر بن الطيب وعن الأستاذ أبي إسحاق الاسفرايني أول واجب القصد إلى النظر وجمع بعضهم بين هذه الأقوال بأن من قال أول واجب المعرفة أراد طلبا وتكليفا ومن قال النظر أو القصد أراد امتثالا

---

(١) فتح الباري لابن حجر ١١/ ٤٨٨.

(٢) فتح الباري ١٣/ ٣٥٤.

لأنه يسلم أنه وسيلة إلى تحصيل المعرفة فيدل ذلك على سبق وجوب المعرفة وقد ذكرت في كتاب الإيمان من أعرض عن هذا من أصله وتمسك بقوله تعالى فأقم وجهك للدين حنيفا فطرة الله التي فطر الناس عليها وحديث كل مولود يولد على الفطرة فإن ظاهر الآية والحديث أن المعرفة حاصلة بأصل الفطرة وأن الخروج عن ذلك يطرأ على الشخص لقوله تعالى فأبواه يهودانه وينصرانه وقد وافق أبو جعفر السمناني وهو من رؤوس الأشاعرة على هذا وقال إن هذه المسألة بقيت في مقالة الأشعري من مسائل المعتزلة وتفرع عليها أن الواجب على كل أحد معرفة الله بالأدلة الدالة عليه وأنه لا يكفي التقليد في ذلك». [١] انتهى.

وقد خالف الأشاعرة في أول واجب للعبيد منتصراً لمذهب السلف بأن أول واجب على العبد هو التوحيد.

قال **ابن بطال** رحمه الله: «المراد بالإنزال إفهام العباد معاني الفروض التي في القرآن وليس إنزاله له كإنزال الأجسام المخلوقة لأن القرآن ليس بجسم ولا مخلوق انتهى قال ابن حجر معلقاً على كلام ابن بطال: والكلام الثاني متفق عليه بين أهل السنة سلفا وخلفا وأما الأول فهو على طريقة أهل التأويل والمنقول عن السلف اتفاقهم على أن القرآن كلام الله غير مخلوق تلقاه جبريل عن الله وبلغه جبريل إلى محمد ﷺ وبلغه ﷺ إلى أمته قوله قال مجاهد يتنزل الأمر بينهن بين السماء السابعة والأرض السابعة». [٢] انتهى.

---

(١) فتح الباري ١٣/ ٣٥٤.

(٢) فتح الباري ١٣/ ٤٦٣.

قلت تأمل ثبتك اللَّه على الحق كيف أن **الإمام ابن حجر** رحمه الله خالف ابن بطال في نزول القرآن الكريم على حقيقته ونصر مذهب السلف أهل السنة!

قال **الحافظ ابن حجر** رحمه الله: «وقالت الأشاعرة كلام الله ليس بحرف ولا صوت وأثبتت الكلام النفسي وحقيقته معنى قائم بالنفس وإن اختلفت عنه العبارة كالعربية والعجمية واختلافها لا يدل على اختلاف المعبر عنه والكلام النفسي هو ذلك المعبر عنه، وأثبتت الحنابلة أن الله متكلم بحرف وصوت أما الحروف فللتصريح بها في ظاهر القرآن وأما الصوت فمن منع قال إن الصوت هو الهواء المنقطع المسموع من الحنجرة وأجاب من أثبته بأن الصوت الموصوف بذلك هو المعهود من الآدميين كالسمع والبصر وصفات الرب بخلاف ذلك فلا يلزم المحذور المذكور مع اعتقاد التنزيه وعدم التشبيه وأنه يجوز أن يكون من غير الحنجرة فلا يلزم التشبيه وقد قال عبد الله بن أحمد بن حنبل في كتاب السنة سألت أبي عن قوم يقولون لما كلم الله موسى لم يتكلم بصوت فقال لي أبي بل تكلم بصوت هذه الأحاديث تروى كما جاءت». [1] انتهى.

تأمل كيف أنه أثبت أن القرآن كلام الله صوتاً وحرفاً واستدل بكلام **الإمام أحمد** على إثبات الصوت!

(١) فتح الباري ١٣/ ٤٦٠.

فصل

موافقات الإمام ابن حجر العسقلاني رَحِمَهُ اللَّهُ لمنهج السلف:

ننقل لكم موافقات الحافظ ابن حجر لمذهب أهل السلف في أبواب العقيدة التي لا يعلمها الغلاة أما رؤوسهم كالخليفي وشمس الدين وغيرهما فإن علموها أخفوها وكتموها عن جمهورهم وأظهروا الجانب الذي فيه مخالفة لمنهج السنة مع مصاحبة التغليظ والتشديد لمن وقع فيها ليوهموا أتباعهم بأن هؤلاء العلماء أصولهم أشعرية تقعيداً وتأصيلاً وتفريعاً مبررين طعونهم فيهم أمامهم، لأن العامي ليس عنده شهوة والهوس بالعكوف طويلاً على كتب الإمام النووي والحافظ ابن حجر وغيرهم من الأجلاء ولا لهم القدرة الاستيعابية الكافية على إطلاقاتهم في أبواب العقيدة ولا توسع كبير بمعرفة منهج السلف للتمييز فيما يوافقون فيه ويخالفون لأصول الفرقة الناجية، ولكن فاتهم أن هناك من يكشف تدليسهم ويبيِّن تلبيسهم ويستدرك عليهم ويتعقبهم ممن سخرهم الله للدفاع عمن نصر كتابه وسنة نبيّه صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ.

ومن تأثر من أدعياء النصرة بالحدادية من الحمقى المتصدرين وبعض الصبية المنفلتين الطائشين فلا كرامة لهم ولا يوبه لهم ولا بما يقولون، فكلامهم مردود وتكفيرهم لهم باطل، لأنهم عوام وليسوا علماء وأضف إلى هذا جهلهم بحقيقة مقالات السلف ومآلاتها ولوازمها وظروفها وقيودها وفي حق من قيل!

فلو كان تكفير العالم بكل هذه السهولة يرجع إلى من قرأ كتاباً أو سمع درساً أو دخل دورة شرعية لصار كل من عليها جهابذة التكفير وأساتذة العلوم

فعم الفساد في ربوع الأرض وصار العلم ممتهناً لجسارة الأدعياء عليه!

أولاً: في منهج الاستدلال:

أ/ وافق السلف على الاحتجاج بأخبار الآحاد في العقيدة، ويرى أن خبر الواحد يفيد العلم إن احتفت به القرائن.

ب/ وافق السلف على تقديم النقل على العقل، لا بمعنى أنهما يتعارضان، وإنما بمعنى أن العقل تابعٌ للنقل في باب العقيدة، والعقل الصريح لا يعارض النقل الصحيح، بل يوافقه.

ثانياً: في تعريف التوحيد وبيان أقسامه:

أ/ وافق السلف في الجملة على تعريف التوحيد، وتحديد معناه شرعاً.

ب/ ووافقهم ضمنياً على انقسامه إلى ربوبية، وألوهية، وأسماء وصفات.

ثالثاً: في توحيد الربوبية:

أ/ قرر انفراد الله تعالى بالربوبية، وعدم جواز إطلاق لفظ «رب» بإطلاق من دون قيد إلاّ على الله تعالى.

ب/ وافق السّلف على أن معرفة الله في الأصل فطرية في البشر.

جـ/ وافق السلف في صحة إيمان المقلد إذا سلم من الشبهات والتزلزل.

د/ رد على المتكلمين في قولهم بأن معرفة الله تعالى نظرية، وفي إيجابهم النظر على العبيد، وزعمهم أن إيمان المقلد لا يصح.

هـ/ قرر الحافظ أن معرفة الله تعالى لا تنحصر في طريقة بعينها بحيث لا

يعرف الله تعالى إلا منها، وإنما الأدلة الدالة على وجود الله تعالى كثيرة ومتنوعة.

رابعاً: في القضاء و القدر:

أ/ وافق أهل السنة في تعريف القدر، وفي مراتبه الأربع.

ب/ وافق أهل السنة في خلق أفعال العباد.

خامساً: في بعض الأحكام المتعلقة بأفعال اللَّه تعالى:

أ/ وافق أهل السنة والجماعة في إثبات الحكمة والتعليل في أفعال الله تعالى.

جـ/ وافق أهل السنة في عدم وجوب شيءٍ على الله تعالى، إلاّ ما أوجبه الله على نفسه.

سادساً: في أسماء اللَّه تعالى:

أ/ وافق أهل السنة والجماعة في أن أسماء الله تعالى لا تنحصر في عددٍ معين.

ب/ وافق أهل السنة والجماعة في مبدأ التوقيف في أسماء الله تعالى؛ لكنه خالفهم حيث أجاز أن يشتق لله اسم من الفعل الثابت له في القرآن، إذا كان لا يوهم نقصاً.

سابعاً: في صفات اللَّه تعالى:

أ/ وافق السلف في إثبات أن لله صفات كما دل عليه الكتاب والسنة، ورد على ابن حزم إنكاره إطلاق لفظ «صفة» على الله تعالى.

ب/ وافق السلف في أن صفات الله تعالى توقيفية، فلا يُوصف الله تعالى إلا بما ثبت نصاً وصفه به في الكتاب أو في السنة.

جـ/ وافق السلف على أن صفات الله تعالى تحذو حذو الذات، فكما أن ذات الله تعالى لا تشبه الذوات، فكذلك صفاته لا تشبه الصفات. فهذه قاعدة عظيمة قررها الحافظ، لكنه -مع الأسف لم يلتزم بها عند الكلام على آحاد الصفات الإلهية، والله المستعان.

د/ وافق السلف في تقسيم الصفات إلى ذاتية وفعلية، ولكن هذه الموافقة في التقسيم اللفظي، وأما في المراد بكل نوع منهما فإنه لم يوافق السلف في ذلك، لما يلي:

هـ/ وافق الأشاعرة في جعل الصفات الذاتية قائمة بالله تعالى أزلاً وأبداً، وجعل الصفات الفعلية غير قائمة به سبحانه، وإنما يستحقها فيما لا يزال، وهي ثابتة له بالقدر والإرادة.

و/ خالف منهج السلف في تفسير نصوص الصفات، فجوّز فيها التفويض أو التأويل.

تاسعاً: في رؤية اللَّه تعالى:

أ/ وافق أهل السنة على أن الله تعالى لا يُرى بالعين في الدنيا.

ب/ وافق بعض أهل السنة على وقوع الرؤية لنبينا محمد ﷺ في ليلة الإسراء.

جـ/ وافق أهل السنة على إثبات رؤية المؤمنين لربهم في الآخرة، ولكنه

مع ذلك ينفي الجهة.

د/ يرى الحافظ أن الكفار لا يرون الله البتة في الآخرة.

عاشراً: في توحيد الألوهية ونواقضه:

أ/ قرر الحافظ أن العبادة حق الله تعالى وحده لا شريك له، فلا يجوز صرف شيءٍ منها لغير الله تعالى أيّاً كان.

ب/ قرر الحافظ وجوب اجتناب الشرك بأنواعه، وأنّه أظلم الظلم وأعظم الذنوب على الإطلاق.

حادي عشر: في مباحث الإيمان:

أ/ وافق السلف في تعريف الإيمان وأنّه: قولٌ باللسان، واعتقاد بالقلب، وعمل بالجوارح، وأنه يزيد وينقص بالأمور المعتبرة فيه.

ب/ قرّر أن الإيمان والإسلام إذا ذُكرا معاً في سياق واحد حمل الإسلام على الأعمال الظاهرة، والإيمان على الاعتقاد الباطن، وإذا ذكر كلاً منهما على حده تضمن معنى الآخر، فإذا اقترنا افترقا، وإذا افترقا اقترنا.

جـ/ وافق أهل السنة على أن مرتكب الكبيرة لا يكفر، بل هو مؤمن ناقص الإيمان، وإذا مات مصرّاً على كبيرته فهو تحت المشيئة.

ثاني عشر: في الإيمان بالنبوات:

أ/ هو موافق لأهل السنة في النبوات في الجملة.

ثالث عشر: في الإيمان بالمعاد:

أ/ وافق أهل السنة في التصديق بفتنة القبر وعذابه ونعيمه، وأنّ ذلك على الروح والبدن معاً.

و/ وافق أهل السنة في إثبات الشفاعة يوم القيامة، ورجّح أن المراد بالمقام المحمود الشفاعة العظمى.

ز/ وافق أهل السنة في وجود الجنة والنار الآن، وأنهما مخلوقتان وباقيتان بإبقاء الله لهما، وأهلهما خالدون فيهما أبداً.

رابع عشر: في الصحابة والإمامة:

أ/ وافق أهل السنة والجماعة في اعتقاد فضل الصحابة وعدالتهم، وفي محبتهم والترضّي عنهم جميعاً، والكفّ عمّا شجر بينهم.

ب/ وافق أهل السنة والجماعة على صحة خلافة الخلفاء الراشدين، وعلى أن ترتيبهم في الفضل كترتيبهم في الخلافة.

جـ/ وافق أهل السنة والجماعة على أن الطعن في الصحابة علامة على خذلان صاحبه، وهو بدعة وضلالة.

د/ وافق أهل السنة والجماعة على وجوب الطاعة لولاة الأمر، وعدم الخروج عليهم وإن جاروا، وعلى صحّة الصلاة وراءهم والجهاد معهم أبراراً كانوا أو فسّاقاً، لما في الخروج عليهم من المفاسد الدينية والدنيوية، غير أنّهم لا يطاعون في المعصية.

خامس عشر: في البدع والفرق المبتدعة:

أ/ وافق أهل السنة على إنكار البدع بأنواعها.

جـ/ وافق أهل السنة والجماعة على ذم الفرق المبتدعة، والرد على بدعهم المختلفة.

نقلا عن «كتاب منهج الحافظ ابن حجر العسقلاني في العقيدة من خلال كتابه «فتح الباري»».

قلت: تبين لكل باحث عن حق وطالب دليل أن أُصول الحافظ ابن حجر ليست أشعرية بحتة كما يفتري الغلاة! فقد خالفهم في الغالب الأعم من تقريراتهم المنهجية التي فيها الإعتماد الكبير على العقل وفي أقوى أُصولهم وقواعدهم منتصراً فيها لمذهب السلف رحمهم الله جميعاً.

فصل

بعض مؤلفات الإمام ابن حجر العسقلاني رحمه الله:

- فتح الباري شرح صحيح البخاري.
- بلوغ المرام من أدلة الأحكام.
- لسان الميزان.
- الإصابة في تمييز الصحابة.
- الدرر الكامنة في أعيان المائة الثامنة.
- الإيثار بمعرفة رواة الآثار.
- طبقات المدلسين = تعريف أهل التقديس بمراتب الموصوفين بالتدليس.
- نزهة النظر في توضيح نخبة الفكر.
- النكت على كتاب ابن الصلاح لابن حجر.
- نزهة السامعين في رواية الصحابة عن التابعين.
- التلخيص الحبير.
- إتحاف المهرة.
- القول المسدد في الذب عن مسند أحمد.

■ النكت على صحيح البخاري.

■ المطالب العالية.

فهذه الكتب الغنيَّة والرسائل القيِّمة بمختلف العلوم وبالأخص علم الحديث ولقد ألف الحافظ منها الكثير واقتصرنا على ذكر أبرزها لأن المقام مقام التعريف بالنوع لا بالكم وإلا لطال بنا الحديث عن كثرة مؤلفاته رحمه الله، وكان من أبرز هذه المؤلفات التي حازت على إعجاب العلماء وطلبة العلم وحصلت على شهرة كبيرة (**فتح الباري وبلوغ المرام ونخبة الفكر**) فلا أدل من هذا القبول والسداد من هذا العالم على صلاحه وتقواه وصدقه وحسن سريرته لما فتح الله عليه ووفقه على تأليف المصنفات المذكورة والتي انتفع منها المسلمون وذكروها بالخير والثناء والشكر، وأمضى رحمه الله وقتاً كثيراً في تصحيح سنة المصطفى ﷺ، وشهدت له بذلك مؤلفاته وكتبه ورسائله، فكان لها نصيب الأسد من حيث الاعتناء والعدد، وكانت هذه الكتب كالبحر الوافر بالعلوم النافعة، فأي طالب علم يجهل بلوغ المرام؟ الذي يمتاز بنفاسته وسهولته وغزارة الفقه الذي فيه، ولقد تركت كتبه وما خطته يده بصمة وأثراً في نفوس طلاب العلم لاحتوائه على فوائد جمة ومنافع عديدة، في حين تجد أن كتب الذين كفَّرهم السلف أو بدَّعوهم منبوذة وغير مقبولة وليس لها شهرة ولا قيّمة بخلاف كتب ابن حجر العسقلاني رحمه الله وإن حوت في صفحاتها مخالفات لعقيدة السلف رحمهم الله ولكنها في مجملها غلب عليها إقامة البراهين والدلائل على إثبات حجية السنة والأثر، وفي طياتها الخير الكثير فلا تذهب الحسنات الكثيرة لأجل سيئة واحدة ولا تحرق كتبه كما يقول الحمقى لأجل بعض الأخطاء ولا تترك المحاسن والخيرات التي وسعها وغمرها فرحمه الله رحمة واسعة وغفر له.

فصل

نقل توبة الحافظ ابن حجر رحمه الله:

أخرج البيهقي من طريق أبي داود الطيالسي قال كان سفيان الثوري وشعبة وحماد بن زيد وحماد بن سلمة وشريك وأبو عوانة لا يحددون ولا يشبهون ويروون هذه الأحاديث ولا يقولون كيف قال أبو داود وهو قولنا قال البيهقي وعلى هذا مضى أكابرنا وأسند اللالكائي عن محمد بن الحسن الشيباني قال اتفق الفقهاء كلهم من المشرق إلى المغرب على الإيمان بالقرآن وبالأحاديث التي جاء بها الثقات عن رسول الله ﷺ في صفة الرب من غير تشبيه ولا تفسير فمن فسر شيئا منها وقال بقول جهم فقد خرج عما كان عليه النبي ﷺ وأصحابه وفارق الجماعة لأنه وصف الرب بصفة لا شيء ومن طريق الوليد بن مسلم سألت الأوزاعي ومالكا والثوري والليث بن سعد عن الأحاديث التي فيها الصفة فقالوا أمروها كما جاءت بلا كيف وأخرج بن أبي حاتم في مناقب الشافعي عن يونس بن عبد الأعلى سمعت الشافعي يقول لله أسماء وصفات لا يسع أحدا ردها ومن خالف بعد ثبوت الحجة عليه فقد كفر وأما قبل قيام الحجة فإنه يعذر بالجهل لأن علم ذلك لا يدرك بالعقل ولا الرؤية والفكر فنثبت هذه الصفات وننفي عنه التشبيه كما نفى عن نفسه فقال ليس كمثله شيء وأسند البيهقي بسند صحيح عن أحمد بن أبي الحواري عن سفيان بن عيينة قال كل ما وصف الله به نفسه في كتابه فتفسيره تلاوته والسكوت عنه ومن طريق أبي بكر الضبعي قال مذهب أهل السنة في قوله الرحمن على العرش استوى قال بلا كيف والآثار

فيه عن السلف كثيرة وهذه طريقة الشافعي وأحمد بن حنبل وقال الترمذي في الجامع عقب حديث أبي هريرة في النزول وهو على العرش كما وصف به نفسه في كتابه كذا قال غير واحد من أهل العلم في هذا الحديث وما يشبهه من الصفات وقال في باب فضل الصدقة قد ثبتت هذه الروايات فنؤمن بها ولا نتوهم ولا يقال كيف كذا جاء عن مالك وبن عيينة وبن المبارك أنهم أمروها بلا كيف وهذا قول أهل العلم من أهل السنة والجماعة وأما الجهمية فأنكروها وقالوا هذا تشبيه وقال إسحاق بن راهويه إنما يكون التشبيه لو قيل يد كيد وسمع كسمع وقال في تفسير المائدة قال الأئمة نؤمن بهذه الأحاديث من غير تفسير منهم الثوري ومالك وبن عيينة وبن المبارك وقال بن عبد البر أهل السنة مجمعون على الإقرار بهذه الصفات الواردة في الكتاب والسنة ولم يكيفوا شيئا منها وأما الجهمية والمعتزلة والخوارج فقالوا من أقر بها فهو مشبه فسماهم من أقر بها معطلة وقال إمام الحرمين في الرسالة النظامية اختلفت مسالك العلماء في هذه الظواهر فرأى بعضهم تأويلها والتزم ذلك في آي الكتاب وما يصح من السنن وذهب أئمة السلف إلى الانكفاف عن التأويل وإجراء الظواهر على مواردها وتفويض معانيها إلى الله تعالى والذي نرتضيه رأيا وندين الله به عقيدة اتباع سلف الأمة للدليل القاطع على أن إجماع الأمة حجة فلو كان تأويل هذه الظواهر حتما لأوشك أن يكون اهتمامهم به فوق اهتمامهم بفروع الشريعة وإذا انصرم عصر الصحابة والتابعين على الإضراب عن التأويل كان ذلك هو الوجه المتبع انتهى وقد تقدم النقل عن أهل العصر الثالث وهم فقهاء الأمصار كالثوري والأوزاعي ومالك والليث ومن عاصرهم وكذا من أخذ عنهم من الأئمة فكيف لا يوثق بما اتفق عليه أهل القرون الثلاثة وهم خير القرون بشهادة

صاحب الشريعة». [١]

قال **شيخنا أبو براءة السيف حفظه الله**: «مع التنبيه على أن السلف لم يكونوا على تفويض المعنى في الصفات كما ذكر الجويني، وإنما كانوا يفوضون الكيفية التي تكون بها في حق الله ﷻ». [٢] انتهى.

قلت: فهذا الكلام صريح العبارة في توبة الحافظ ابن حجر رحمه الله وعودته إلى منهج السلف حين نقل كلام الجويني وأقره عليه فاعتبره عودة إلى مذهب السلف في الصفات!

ثم يجادلونك الصغار والمتحمسون والمغرر بهم في كفر هؤلاء الأعلام الفحول، وأن هذا الكلام ليس دليلاً على توبته ولا يعتد به! ءلأنه يدل على احتمالية التوبة لعدم تغييره للمنكر الذي وقع فيه عند قدرته على ذلك! فأي كلام أصرح وأوضح من هذا الكلام!

نقل فيه تقريرات أئمة السلف وأقوالهم والإنتصار لمذهبهم في الصفات ثم يأتي الأصاغر يجهمونه وفي كل كتابه لا ينقل عن جهم ولا يرتضيه فبأي حق ينسب إليه ويكون على مذهبه ومعتقده؟ لأنه وافق أقواله في بعض المسائل فلقد نقلنا لكم جمع من العلماء الذين تترحمون عليهم قد وافقوا أهل البدع في بعض أقوالهم وأصولهم وعلى رأسهم الهروي وقتادة وابن قتيبة، فلماذا لما تتنزل أحكامكم عليهم بأعيانهم قياساً على ابن حجر والإمام النووي وغيرهما؟!

وبالعود إلى توبته أقول ومن أنتم حتى تقرروا أن هذه العبارة من كلامه

---

(١) فتح الباري ١٣/ ٤٠٧٤٠٨.

(٢) مناظرة علمية حول تكفير النووي وابن حجر ٥٠.

ليست توبة ولا تقبل؟! ماهي منزلتكم العلمية؟ وماهي مكانتكم عند الأمة؟ وكأن الأمر بكل هذه السهولة والبساطة وبمتناول الجميع ليقيِّموا أهل العلم ويستدركوا عليهم أقوالهم تعقيباً وتضليلاً وطعناً وتكفيراً!

وما كنت أخشى أن ترى لي زلة ... ولكن قضاء الله ما عنه مذهب

إذا اعتذر الجاني محا العذر ذنبه ... وكل امرئ لا يقبل العذر مذنب

فإن محاكمة ومقاضاة العلماء لا تكون من قبل الرعاع والعوام ممن امتلئت قلوبهم حقداً وغلاً وعقولهم طيشاً وهمجيةً وجهلاً!

لا تكون إلا من أمثالهم ومن أقرانهم ونظرائهم ممن رسخت أقدامهم ونضجت أفهامهم في العلوم، فلزم قطع الطريق بوجه كل زائغ عن الحق طالب للشهرة أو طاعن في العلماء أو مارد متطفل على أهل العلم والفقه، محدث لقول شاذ ليصل إلى بغيته ومضللاً العباد وزارعاً فيهم بذرته الخبيثة وباثاً فيهم الشبهات العمية، عاملاً فيهم الفراق والنزاع والتحزبات، فما سكت عنه أهل الدراية والمعرفة نحن أولى بالسكوت عنه ومحال على الأمة قاطبة أن تجتمع على ضلالة أو تسكت على ضلالة وهي تنجب الأخيار والأبرار في كل الأزمنة والفترات.

وهؤلاء الحثالة الذين ما تركوا إماماً إلا بدعوه ولا عالماً إلا زندقوه ولا مسلماً إلا خالفوه وكفروه وليس بغريب عنهم ما قالوه! فصار عندهم إيمان العلماء والعباد أمر اعتيادي لا مانع يمنعهم من تكفيرهم أو الخوض والتصدر للتكلم في دين الله بلا فقه وضبط، محفزين أمثالهم من الجهال للوقيعة في الآخرين والصدارة في الحديث!

قال **عبد الرحمن بن حسن** رحمه الله: «ومن عجيب أمر هذا الرجل وأمثاله، ممن انتصب للتدريس بلا علم، وأفتى من غير إجازة ولا فهم، أن منهم من يصرح بتكفير أهل لا إله إلا الله، علما وعملا ودعوة وجهادا، بكونهم يكفرون عباد الأوثان، وهم يقولون: لا إله إلا الله؛ وهذا منهم في غاية التناقض والفساد، ومخالفة الكتاب والسنة، وإجماع الأمة، وهذا شر من قول الخوارج، كما لا يخفى على أولي البصائر. وقد أشرت فيما تقدم إلى حاله، وأنه لا يدري ما يقول، ولا يدري أنه لا يدري؛ فلو سكت لكان يسعنا السكوت عنه». (١)

قال **الإمام ابن حزم** رحمه الله: «لا آفة على العلوم وأهلها أضر من الدخلاء فيها، وهم من غير أهلها، فإنهم يجهلون، ويظنون أنهم يعلمون، ويفسدون، ويقدرون أنهم يصلحون». (٢)

وقال **شيخ الإسلام ابن تيمية** رحمه الله: «لكن هؤلاء ليسوا في الحقيقة فقهاء في الدين، بل هم نقلة لكلام بعض العلماء ومذهبه. والفقه لا يكون إلا بفهم الأدلة الشرعية بأدلتها السمعية الثبوتية من الكتاب والسنة والإجماع نصاً واستنباطاً». (٣)

ذكر أبو عمر عن مالك قال: «أخبرني رجل أنه دخل على ربيعة فوجده يبكي، فقال:«ما يبكيك؟ أمصيبة دخلت عليك؟ وارتاع لبكائه فقال لا ولكن اسُتفتي من لا علم له، وظهر في الإسلام أمر عظيم قال ربيعة ولَبعض من يفتي

---

(١) الدرر السنية ٨/ ٢٧٢ .

(٢) رسائل ابن حزم ١/ ٣٤٥.

(٣) الاستقامة ١/ ٦١.

ها هنا أحق بالحبس من السُّرَّاق». [١] انتهى.

قلت: كلام شيخ الإسلام هنا ينطبق على بعض ممن تصدروا في الواجهة وعلى هذه المواقع الافتراضيّة يفتون ويطعنون ويدرسون ويتفلسفون على رؤوس العوام والجهال ليوهموا لهم بأنهم علماء فقهاء مجتهدون راسخون في العلم ولكن عند التحقيق تجدهم أوعية فارغة تحسبهم من بعيد مصابيح تضيء الظلام ولكن عند الاقتراب يزول فحوى الأمر إذ يظهر أنه عيون خداعات للبومة! فهم في أعين متبعيهم نظار حذاق وحقيقة الحال مختلف عن نظر أتباعهم كما قال شيخ الإسلام «نقلة لكلام بعض العلماء ومذهبه» فلا يتجاوزون هذا الوصف إلا عن طريق المكر والخداع والدهاء يكسبون من خلال ذلك بعض المكاسب والمغريات على حساب الدين وعقيدة الناس!

قال **سليمان بن سحمان** رحمه الله: «وأما هؤلاء المتعالمون الجهال فكثير منهم خصوصا من لم يتخرج على العلماء منهم وإن دعوا الناس إلى الحق فإنما يدعون إلى أنفسهم ليصرفوا وجوه الناس إليهم؛ طلبا للجاه والشرف والترؤس على الناس؛ فإذا سئلوا أفتوا بغير علم، فضلوا وأضلوا. وقد قال بعض السلف: «إن هذا العلم دين فانظروا عن من تأخذون دينكم، وقال بعض العلماء: إن من سعادة العجمي والعربي إذا أسلما: أن يوفقا لصاحب سنة، ومن شقاوتهما أن يوفقا لصاحب بدعة»، أو كما قال». [٢]

وقال أيضاً رحمه الله: «ومن علامات صاحب البدعة: التشديد، والغلظة،

---

(١) بدائع الفوائد ٣/ ١٢٨٧.

(٢) منهاج أهل الحق والاتباع ١/ ٢٤.

والغلو في الدين، ومجاوزة الحد في الأوامر والنواهي، وطلب ما يعنت الأمة ويشق عليهم ويحرجهم، ويضيق عليهم في أمر دينهم، وتكفيرهم بالذنوب والمعاصي، إلى غير ذلك مما هو مشهور مذكور من أحوال أهل البدع». (١)

قال **شيخ الإسلام ابن تيمية** رحمه الله: «وقد قال بعض الناس: أكثر ما يفسد الدنيا نصف متكلم، ونصف متفقه، ونصف متطبب، ونصف نحوي، هذا يفسد الأديان، وهذا يفسد البلدان، وهذا يفسد الأبدان، وهذا يفسد اللسان». (٢)

قال **الإمام ابن القيم** رحمه الله:

هـذا وإنـى بعـد ممتحـن بـأر بعـة وكلهـم ذوو أضغـان
فـظ غليـظ جاهـل متمعلـم ضخـم العمامـة واسـع الأردان
متفيهـق متشـدق متضلـع بالجهـل ذو ضلـع مـن العرفـان
مزجـى البضاعـة فـى العلـوم وإنـه زاج مـن الإيهـام والهذيـان
يشـكو إلـى الله الحقـوق تظلمـا مـن جهلـه كشـكاية الأبـدان
مـن جاهـل متطبـب يفتـى الـورى ويحيـل ذاك علـى قضـا الرحمـن
عجـت فـروج الخلـق ثـم دماؤهـم وحقوقهـم منـه إلـى الديـان
مـا عنـده علـم سـوى التكفيـر والتـ ـبديع والتضليـل والبهتـان
فـإذا تيقـن أنـه المغلـوب عنـ ـد تقابـل الفرسـان فـى الميـدان

(١) منهاج أهل الحق والاتباع ١/ ٢٦.
(٢) مجموع الفتاوى ٥/ ١١٨.

قـال اشـتكوه إلـى القضـاة فـإن هـم حكمـوا وإلا اشـكوه للسـلطان. [١]

وقال شاعر آخر بمثل ما قاله الإمام ابن القيم:

فتصـدر الجهـال والضـلال فيـ ـهم بادعـاء العلـم والعرفـان

مـن كل مـن يختـال فـى فضاضـه فـدم ثقيـل واسـع الأردان

متقمـش مـن هـذه الأوضـاع والـ آراء إمعـة بـلا فرقـان

يبـدى التمشـدق فـى المحافـل كـى يـرى للنـاس ذا علـم وذا إتقـان

تبـاً لـه مـن جاهـل متعالـم متسـلط بولايـة السـلطان

رفعـت خسيسـته المناصـب فـازدرى ... أهـل الهـدى والعلـم والإيمـان

ليـس الترفـع بالمناصـب رفعـة بالعلـم والتقـوى علـو الشـان. [٢] انتهـى.

بهذا الحد يكون قد وصلت إلى نهاية هذه الرسالة في الدفاع عن أهل العلم والذب عنهم ملتمسين لهم الأعذار ومحسنين الظن فيهم مع إقالة عثراتهم إقتداءً بأئمة العلم والدين.

قال **الشيخ صديق حسن خان** رحمه الله: «وفي الأدلة الدالة على وجوب صيانة عرض المسلم واحترامه ما يدل بفحوى الخطاب على تجنب القدح في دينه بأي قادح، فكيف بإخراجه عن الملة الإسلامية إلى الملة الكفرية؟! فإن هذه جناية

---

(١) نونية ابن القيم ١/ ٣٦١.

(٢) موارد الظمآن ٦/ ٥٧٢ .

لا تعدلها جناية، وجرأة لا تماثلها جرأة، وأين هذا المجترئ على تكفير أخيه من قول رسول الله ﷺ الثابت عنه في الصحيح أيضاً: «**المسلم أخو المسلم لا يظلمه ولا يسلمه**»، ومن قول رسول الله ﷺ الثابت عنه في الصحيح أيضاً: «**سباب المسلم فسوق، وقتاله كفر**»، ومن قول رسول الله ﷺ: «**إن دماءكم وأموالكم وأعراضكم عليكم حرام**» وهو في الصحيح، وكم يعد العاد من الأحاديث الصحيحة والآيات القرآنية، فالهداية بيد الله ﷻ ﴿**إِنَّكَ لا تَهْدِى مَنْ أَحْبَبْتَ وَلَـٰكِنَّ اللَّهَ يَهْدِى مَنْ يَشَاءُ**﴾ [القصص:٥٦]». (١)

قال **الإمام ابن رجب الحنبلي** رحمه الله: «لا يزال الناس بخير ما كان فيهم الحق وتبيين أوامر الرسول ﷺ التي يخطئ من خالفها، وإن كان معذوراً مجتهداً مغفوراً له، وهذا مما خصّ الله به هذه الأمة لحفظ دينها الذي بعث الله به رسوله ﷺ أن لا تجتمع على ضلالة، بخلاف الأمم السالفة. فههنا أمران:

أحداهما: أن من خالف أمر الرسول في شيءٍ خطأ مع اجتهاده في طاعته ومتابعته أوامره فإنه مغفور له، لا ينقص درجته بذلك.

والثاني: أنه لا يمنعنا تعظيمه ومحبته من تبيين مخالفة قوله لأمر الرسول ﷺ، ونصيحة الأمة بتبيين أمر الرسول ﷺ، ونفس ذلك الرجل المحبوب المعظم لو علم أنّ قوله مخالفٌ لأمر الرسول، فإنه يحبّ من يبين للأمة ذلك، ويُرشدهم إلى أمر الرسول، ويردّهم عن قوله في نفسه، وهذا النكتة تخفى على كثير من الجهال لأسباب، وظنّهم أن الرد على معظم من عالم وصالح تنقّص به، وليس كذلك، وبسبب الغفلة عن ذلك تبدّل دين أهل الكتاب، فإنّهم اتبعوا

(١) الروضة الندية ٢/ ٢٩١.

زلات علمائهم، وأعرضوا عما جاءت به أنبياؤهم، حتى تبدل دينهم، واتخذوا أحبارهم ورهبانهم أرباباً من دون الله». [١]

قال **الحافظ ابن كثير** رحمه الله: «وكان ابن حزم كثير الوقيعة في العلماء بلسانه وقلمه، فأورثه ذلك حقدا في قلوب أهل زمانه، وما زالوا به حتى بغضوه إلى ملوكهم، فطردوه عن بلاده، حتى كانت وفاته في قرية له وقد جاوز التسعين». [٢] انتهى.

قلت: لو أن **ابن كثير** رحمه الله رأى وسمع الجهال وهم يطعنون في علماء المسلمين وينتقصون منهم ويكفرونهم ويبدعونهم ماذا كان يقول إذا كان قد تعقب على ابن حزم شدته وسلاطة لسانه على العلماء مع أن ابن حزم رحمه الله من العلماء والراسخين والمحققين وإن كان قد أخطأ في بعض المسائل فماذا كان يقول ابن كثير بحق هؤلاء الجهال الواقعين في لحوم العلماء والمكفرين لهم بلا أُصول والمتسترين باسم السلف والاقتداء؟!

ونحن لا نصحح أخطائهم ولا ندافع عنها ولا نقرهم عليها لمخالفتها الكتاب والسنة ونهج السلف الصالح من القرون المتقدمة رحم الله الجميع.

ولو كانت هذه غايتنا أن نصحح أخطائهم فما كان باستطاعتنا أن نقوم بهذا الفعل لأنه سيكون على حساب العقيدة وهو تعصب مذموم للأشخاص وقد نهينا عنه في ديننا مهما كان وزن هذا الشخص فتنبه!

فكما **قال الإمام مالك** رحمه الله: «**كلٌّ يؤخذ من قوله ويُردُّ إلاَّ رسول الله** صلى الله عليه وسلم»،

---

(١) الحكم الجديرة بالإذاعة ١/ ٣٦.

(٢) البداية والنهاية ١٢/ ٩٢.

وكما قال **الإمام الشافعي** رحمه الله: «**أجمع الناس على أن من استبانت له سنة رسول الله ﷺ لم يكن له أن يدعها لقول أحد**».

فإن بدر من العالم خطأ يترك قوله ويرد فيما خالف فيه الحق، ولكن لا نرده كله لخطئه ونتركه لمخالفته ونحرق كتبه ونهدم علمه لما وقع فيه من زلة وهفوة كما يزعم الغلاة!

فهذا قياس باطل لما يترتب عليه من لوازم باطلة وفاسدة وفساد اللازم يدل على فساد الملزوم، ولا يعني كشف أخطائهم والتحذير من الوقوع فيها انتقاص من علمهم أو من مكانتهم بل هو الحق الذي يجب أن يبيّن، ولنا بحمد الله أن كتب هؤلاء المشايخ قد انتشرت وقد قبلها الأمة بما فيها من الحق والنفع والخير، وأن المسلمون يثنون عليهم خيراً ويترحمون عليهم ويعرفون مكانتهم ويرون إمامتهم، ولنا بفضل الله أن أصوات الغلاة والجهلة لا تبلغ إلا حيث موضع أقدامهم ومن قبلها فهم الهمج الجهال وعلاوة على هذا أن دعوتهم مرفوضة ومنبوذة بما يعتقدونه وينشرونه بين العباد.

والحمد للّه رب العالمين.

تم بحمد الله

مداد الورق
ربيع الأول 1445 هـ